



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية - الدراسات العليا

دور سياسة الحيطة الكلية في تعزيز الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية

العراق حالة دراسية للمدة من (2017 – 2023)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها

الطالب مازن محمد علي نجم

بإشراف

أ.د. كمال كاظم جواد الشمري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا اِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا اِنَّكَ اَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صَدَقَ اللهُ الْمَلٰٓئِكَةَ الْمُنٰدِيْنَ

سورة البقرة - الآية ٣٢

إقرار المشرف

اشهد أن إعداد الرسالة الموسومة (سياسة التحوط ودورها في تعزيز الوظيفة الانتمائية للمصارف التجارية) والتي تقدم بها الطالب (مازن محمد علي نجم) قد جرت تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.



أ. د. كمال كاظم جواد الشمري

2024 / /

توصية رئيس القسم

بناء على توصية الاستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



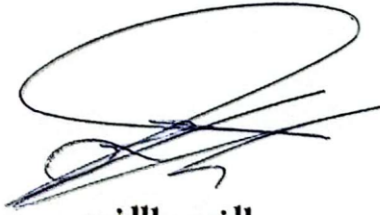
أ. م. د. حيدر عباس الجنابي

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

2024 / /

إقرار الخبير اللغوي

أقر بان الرسالة الموسومة (سياسة التحوط ودورها في تعزيز الوظيفة الانتمانية للمصارف التجارية) المقدمة من قبل الطالب (مازن محمد علي نجم) قسم العلوم المالية والمصرفية قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالي من الأخطاء اللغوية... ولأجله وقعت.



الخبير اللغوي

أ. د. سشكر مهنون إيطالقاني

2024 / ١٥ / ٩

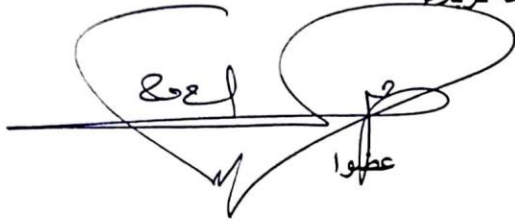
اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة، الموقعون أدناه، أطلعنا على الرسالة /الموسومة بـ (سياسة التحوط ودورها في تعزيز الوظيفة الانتمائية للمصارف التجارية) وقد ناقشنا الطالب / الطالبة (ماترن محمد علي نجم) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وجدنا بأنه جدير / جديرة لنيل درجة (الماجستير) في قسم (العلوم المالية والمصرفية) بتقدير (جيد جدا)



أ. د حيدر يونس كاظم

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء



م . محمد عبد الأمير عطية

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء



أ . م د فهد مغيث حزينان

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة وارث الأنبياء



أ. د كمال كاظم جواد الشمري

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءا على اقرار المقوم العلمي والخبير اللغوي لرسالة الماجستير / قسم / العلوم المالية
والمصرفية للطالب (مازن محمد علي نجم) الموسومة (سياسة التحوط ودورها في تعزيز
الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية) أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صانع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

أ.م.د. هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الإهداء

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم إلى الأمان معلم البشرية الأول

الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى من علمني كيف اجعل الصبر جسراً إلى الطموح

(والدي) برأ واحساناً

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها ..والحنان يتدفق من بين يديها

(أمي) برأ واحساناً

إلى من تلو الحياة بوجودهم وتشرق الدنيا برضاهم

إخواني حباً ووفاءً

إلى سبب نجاحي في الحياة ومن تحمل معي العناء

زوجتي محبةً واعتزازاً

إلى فرحة عمري وزهور حياتي ..ألمي في الدنيا

(اولادي) عطفاً وحناناً

ثمرة جسدي أضعها بين أيديكم

الباحث

مازن محمد علي



شكر وعر فإن

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبذكره تنتزل الرحمات، وبشكره تزيد الخيرات،
والصلاة، والسلام على فخر الكائنات، وسيد السادات إمام المتقين وشفيع المذنبين، سيدنا
وحبيبنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين...

وأنا أضع اللمسات الأخيرة في هذه الرسالة من دواعي سروري أن أتقدم بالشكر
والاعتزاز إلى الدكتور المشرف (أ.د. كمال كاظم جواد الشمري) الذي كان نعم العون لي
في إعداد هذه الرسالة وكتابتها وتقديم المشورة والأشراف ومتابعة العمل خطوة بخطوة
وملاحظاته القيمة التي كان لها الأثر الكبير في اخراج البحث بشكله الحالي فله كل الشكر
والامتنان فجزاه الله عني خير الجزاء، وشكري وتقديري للمقوم العلمي والمدقق اللغوي
على جهودهم في اظهار الرسالة بشكلها اللائق لغويا وعلميا.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس لجنة المناقشة واعضائها الأفاضل على تفضلهم
وقبولهم مناقشة هذه الرسالة .

وأقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد وخص بالذكر عميد
كلية الإدارة والاقتصاد الدكتور (أ.م. د. هاشم جبار حسين الحسيني) لما أبداه من رعاية
واهتمام بطلبة الدراسات العليا داعياً الله عز وجل أن يوفقه لما يحب ويرضى وأساتذتي
في قسم العلوم المالية والمصرفية كافة الذين منحوني من وقتهم ولزملائي في الدفعة
خالص شكري وامتناني..

وأخيراً.. أتقدم بعبارات الشكر المقرونة بالاعتذار إلى من لم تسعفني ذاكرتي بذكرهم
لما قدموه لي من إرشاد أو كلمة طيبة وأسأل الله سبحانه دوام الموفقية لهم ونسأل الله
سبحانه أن يمن علينا وعليكم لتكون من العاملين بما حملناه من علم لخدمة بلدنا العزيز.

الباحث

مازن محمد علي



تعرضت العديد من البلدان المتقدمة والنامية في العقود الماضية إلى أزمات مالية اختلفت في حدتها ومداهما تبعاً للظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان وتكرر حدوث هذه الأزمات مثل الازمة المالية التي حدثت في عام 2008 وأزمة كوفيد 19 وتكبدت البلدان التي أصابتها خسائر في الإنتاج وتكاليف مالية لمعالجتها فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات والاحتياطيات الدولية وزيادة الديون المتعثرة ونقص التمويل لذا ظهرت سياسة الحيلة الكلية التي انتشر استخدامها بعد الازمة المالي العالمية من قبل البنوك المركزية للمحافظة على الاستقرار المالي وتقليل المخاطر النظامية وهنا يبرز الهدف الرئيس للدراسة مدى إمكانية تطبيق بعض أدوات سياسة الحيلة الكلية في العراق لتكون مؤشر مهم حيث يكون أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار ووضعي سياسات باحتمال تعرض الجهاز المصرفي لأزمة مالية من خلال الحفاظ على المركز المالي الذي يعتمد على الائتمان الذي يشمل منح القروض وقبول الودائع لغرض اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات لغرض المحافظة على الاستقرار المالي وتقليل المخاطر النظامية وتبين الدراسة ان استعمال سياسة الحيلة الكلية في العراق قد بدءا من سنة 2017 بتطبيق أدوات سياسة الحيلة الكلية المتمثلة بنسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر وفجوة التمويل وأعدت الباحثة في دراسته في الجانب التطبيق على مجموعة من البيانات الخاصة بالبنك المركزي العراقي التي تم اختيارها اعتمادا على توفر البيانات لمدة الدراسة (2017 – 2023) التي نشرها البنك المركزي العراقي من خلال تقرير الاستقرار المالي وكانت عينة الدراسة تشمل القطاع المصرفي في العراق وخاصة المصارف التجارية وستعمل الباحثة الوسائل الإحصائية بغية اختبار فرضيات الدراسة ، سعى الباحث اولا إلى تحليل مؤشرات الدراسة مالياً، حيث اعتمد على تحليل البيانات باعتماد الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، اضافة إلى تمثيل البيانات بانيا وذلك عن طريق البرنامج الاحصائي spss V 26 .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة التوصيات منها استعمال البنك لمركزي مجموعة من المؤشرات او الأدوات التي تمكنه من مواجهة المخاطر التي قد تهدد النظام المالي والاقتصادي ومجموعة استنتاجات منها وجود علاقة إثر معنوية، بين مؤشرات سياسة الحيلة الكلية وبين الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية العاملة في العراق وهي علاقة إثر جزئية لا كلية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الحيلة الكلية، الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	شكر وامتنان
ح	المستخلص
خ - د	فهرس المحتويات
ر	فهرست الجداول
ز - س	فهرست الأشكال
2 - 1	المقدمة
20 - 4	الفصل الأول : منهجية الدراسة ودراسات سابقة
4	المبحث الأول : منهجية الدراسة
4	أولاً: مشكلة الدراسة
5	ثانياً: أهمية الدراسة
5	ثالثاً: اهداف الدراسة
6	رابعاً: مخطط الدراسة
7	خامساً: فرضيات الدراسة
8	سادساً: أساليب جمع البيانات
8	سابعاً: حدود الدراسة
20 - 9	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة
14 - 9	أولاً: الدراسات ذات الصلة بمتغير سياسية الحيطة الكلية
19 - 14	ثانياً: الدراسات ذات الصلة بمتغير لوظيفة الانتمانية للمصرف التجارية
20	ثالثاً: أوجه الافادة من الدراسات السابقة
20	رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

64 – 22	الفصل الثاني : الاطار النظري لسياسة الحيطرة الكلية والوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية
22	المبحث الأول : الجانب النظري لسياسة الحيطرة الكلية
25 - 22	أولاً: المخاطر النظامية ومفهوم إدارة المخاطر و اهدافها
27 – 25	ثانياً: نشأة ومفهوم سياسة الحيطرة الكلية
30 – 27	ثالثاً: تعريف سياسة الحيطرة الكلية وتطويرها
33 – 30	رابعاً: أدوات وأهمية سياسة الحيطرة الكلية
36 – 33	خامساً: مفهوم وأهمية مؤشرات سياسة الحيطرة الكلية
40 – 36	سادساً: مؤشرات سياسة الحيطرة الكلية والمؤشرات المستخدمة في العراق
64 – 41	المبحث الثاني: الجانب النظري للوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية
42 – 41	أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي
44 – 42	ثانياً: نشأة وتعريف الائتمان المصرفي
45 – 44	ثالثاً: أهمية الائتمان المصرفي
53 – 45	رابعاً: أنواع الائتمان المصرفي
55 – 54	خامساً: السياسة الائتمانية واسس منح الائتمان
57 – 56	سادساً: العوامل المؤثرة على حجم الائتمان
60 – 57	سابعاً: العوامل المؤثرة في الائتمان
64 – 61	ثامناً: مخاطر الائتمان وادارتها
107 – 66	الفصل الثالث: تحليل طبيعة العلاقة بين سياسة الحيطرة الكلية والوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية في العراق
87 – 66	أولاً: التحليل المالي
107 – 88	ثانياً: التحليل الاحصائي
110 – 109	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
109	المبحث الأول : الاستنتاجات
110	المبحث الثاني : التوصيات
124 - 112	المصادر

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
28	تعريف سياسات الحيطة الكلية	1
38 – 37	مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2017 – 2021	2
44 – 43	تعريف الائتمان المصرفي	3
64 - 63	المصارف التجارية العاملة في العراق المجازة من قبل البنك المركزي العراقي	4
69	تطبيق النسب في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2017 - 2023	5
87	البيانات الخاصة بالدراسة المستخدم بالجانب العملي للمدة 2017 - 2023	6
88	مؤشرات فجوة الائتمان في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2017 - 2023	7
90	نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2017 - 2023	8
92	نسبة صافي التمويل المستقر في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2017 – 2023	9
94	تحليل الائتمان التعهدي في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2017 - 2023	10
96	تحليل الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2017 - 2023	11
98	اختبار العلاقة بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي	12
99	اختبار العلاقة بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي	13
99	اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي	14
100	اختبار العلاقة بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان النقدي	15
100	اختبار العلاقة بين نسبة تغطية السيولة والائتمان النقدي	16
101	اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي	17
102	اختبار العلاقة بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي	18
103	اختبار العلاقة بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي	19

103	اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي	20
104	اختبار العلاقة بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان النقدي	21
105	اختبار العلاقة بين نسبة تغطية السيولة والائتمان النقدي	22
106	اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي	23

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
6	المخطط الفرضي للدراسة	1
45	أنواع الائتمان المصرفي	2
55	أسس منح الائتمان	3
70	نسبة تغطية السيولة LCR في العراق لعام 2017	4
71	نسبة تغطية السيولة LCR في العراق لعام 2018	5
72	نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة في العراق لعام 2019	6
73	نسبة تغطية السيولة LCR للقطاع المصرفي في العراق لعام 2020	7
74	نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة في العراق لعام 2021	8
75	نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة في العراق لعام 2022	9
75	نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة في العراق لعام 2023	10
76	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR في العراق لعام 2017	11
77	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR في العراق لعام 2018	12
78	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR في العراق لعام 2019	13

78	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR في العراق لعالم 2020	14
79	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR في العراق لعالم 2021	15
80	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR في العراق لعالم 2022	16
80	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR في العراق لعالم 2023	17
81	فجوة التمويل في العراق بين عامي 2016_2017	18
82	فجوة التمويل في العراق بين عامي 2017_2018	19
83	فجوة التمويل في العراق بين عامي 2018_2019	20
84	فجوة التمويل في العراق بين عامي 2019_2020	21
85	فجوة التمويل في العراق بين عامي 2020_2021	22
86	فجوة التمويل في العراق بين عامي 2021_2022	23
89	نسبة فجوة الائتمان للقطاع المصرفي في العراق للمدة 2017 - 2023	24
91	نسبة تغطية السيولة للقطاع المصرفي في العراق للمدة 2017 - 2023	25
93	نسبة صافي التمويل المستقر للقطاع المصرفي في العراق للمدة 2017 - 2023	26
95	الائتمان التعهدي للقطاع المصرفي في العراق للمدة 2017 - 2023	27
97	الائتمان النقدي للقطاع المصرفي في العراق للمدة 2017 - 2023	28

المقدمة

منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بدأت البنوك المركزية في مختلف دول العالم بتطبيق سياسات الحيطة الكلية التي هي عبارة عن مؤشرات انذار مبكر لتقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي إذ أنه لا يوجد شك اليوم بأهمية وجود قطاع مالي مستقر يؤدي وظائفه بشكل كفوء لدعم نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي وخصوصا القطاع المصرفي وتقليل الفقر وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للمجتمع على الرغم من ظهور سياسة الحيطة منذ السبعينات من القرن الماضي إلا أن توسع نشاط النظام المالي وتشابكه المعقد مع القطاع الحقيقي وتحرره وتكرار الأزمات المصرفية جعل من الضروري متابعة أداء ذلك النظام وضمان سلامته باستعمال أدوات ومؤشرات مختلفة لهذه سياسة أضف إلى حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأزمة كوفيد 19 التي أعطت سياسات زخماً قوياً للظهور والتطبيق من قبل البنوك المركزية لضمان الاستقرار المالي وتقليل المخاطر النظامية في الاقتصاد.

كشفت الدراسات بأن وجود مؤسسات مالية سليمة ليس كافياً وان وجود إطار أوسع للحفاظ على استقرار النظام المالي ككل يُعد ضروري وبالتالي فإن البنوك المركزية بحاجة إلى سياسات الحيطة الكلية لتحقيق ذلك الهدف. وان سياسات الحيطة الكلية تتألف من نطاق واسع من الأدوات ومؤشرات المدعومة بإجراءات مؤسساتية ملائمة تدير عملية تطبيقها وأن سياسات تركز أكثر على النظام المالي ككل بدلاً من المؤسسات المالية بشكل منفرد على الرغم من أهمية سلامة المؤسسات المالية.

أن تزايد المخاطر النظامية شجع البنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطبيق هذه المؤشرات ومن ضمن هذه البنوك هو البنك المركزي العراقي حيث تم استعمال وتطبيق أدوات ومؤشرات سياسة الحيطة الكلية اعتباراً من عام 2017 فقد وضح البنك المركزي العراقي هذا المفهوم من خلال تقرير الاستقرار المالي حيث إضافة مواضع جديدة مثل تحليل مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي و يعد القطاع المصرفي العراقي محورا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكونه القطاع الأكثر حساسية بالمتغيرات العامة إضافة إلى أنه يمثل عنصراً رئيسياً في توطيد الثقة وترجمة سياسة العامة لكل من المجتمع والدولة بما تقتضي الحالة إلى ضرورة إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تساعد على احتواء واستقطاب فائض الأموال وتوجيهها نحو قطاعات العجز بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها الاقتصادي مع تقديم أنواع الخدمة المصرفية وهذا يؤكد حاجة القطاع المصرفي للرقابة بغية الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصارف وبالتالي حماية حقوق المودعين والمساهمين على حدٍ سواء للوصول إلى سلامة تنفيذ سياسة النقدية بالشكل المناسب والقدرة على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في إطار القوانين والتعليمات من قبل البنك المركزي العراقي في موضوع تحقيق الاستقرار المالي في العراق من خلال تطبيق مؤشرات سياسة الحيطة الكلية .

ولغرض تحقيق هدف الدراسة تضمنت الدراسة اربعة فصول كما يأتي:

- **الفصل الأول:** ويضم مبحثين وكان المبحث الاول منهجيه الدراسة، والمبحث الثاني بعض الدراسات السابقة
- **الفصل الثاني:** فيتضمن مبحثين، المبحث الاول الجانب النظري لسياسات الحيطرة الكلية والمبحث الثاني، الجانب النظري الوظائف الائتمانية المصارف التجارية
- **الفصل الثالث:** يتضمن الجانب التطبيقي للدراسة، ويتضمن التحليل المالي والاحصائي
- **الفصل الرابع:** فيتضمن مبحثين، المبحث الاول الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، والمبحث الثاني التوصيات التي اوصت بها الدراسة

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: دراسات سابقة

الفصل الأول

المبحث الأول: منهجية البحث

ان هذا المبحث يتضمن المنهجية العلمية التي تعد إطار لخطة الدراسة وكذلك رؤى الباحث فيما يخص مشكله الدراسة وكيفية معالجتها والإجابة عما يطرح من تساؤلات معرفية وتطبيقية وما يتعلق بالظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها وعليه فإن تحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة تحددتها المنهجية الموضوعية لهذا الغرض وعلى النحو الآتي:

أولاً: مشكلة البحث

ان انخفاض حجم الائتمان يعرقل التنمية الاقتصادية وفي ذات الوقت فإن نمو الائتمان بمعدلات وقد يؤدي الى مشاكل تتعلق بالاستقرار المالي ومشاكل مصرفية أخرى , كالظروف السياسية والاقتصادية والامنية لذلك فإن تنظيم حجم الائتمان باستعمال سياسه الحيطه الكلية التي يستخدمها البنك المركزي وبما يلائم الظروف الاقتصادية يجعل من سياسه الحيطه تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار المالي هذا وتعد الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتى أنواع المخاطر ولعل المعاملات المالية الناجمة عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية اكثر تعرضا لها وتأثرا بها , ولما كانت المعاملات المالية تمثل مجالات عمل المصارف التجارية والمؤسسات المالية فإن البحث عن استراتيجيات للتحوط وإدارة المخاطر يعد مطلبا ملحا ومن الموضوعات التي تحظى باهتمام الباحثين والمحللين.

ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

1- ما سياسة الحيطه الكلية؟ وهل تسهم سياسة الحيطه الكلية في تحسين الوظيفة الائتمانية

للمصارف التجارية؟

2- ما مدى تأثير سياسة الحيطه الكلية في الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية؟

3- ما مدى ضرورة استعمال البنك المركزي لسياسات الحيطه الكلية؟

4- ما مدى تقليل المخاطر النظامية من خلال استعمال ساسة الحيطه الكلية من البنك المركزي؟

ثانياً: أهمية البحث

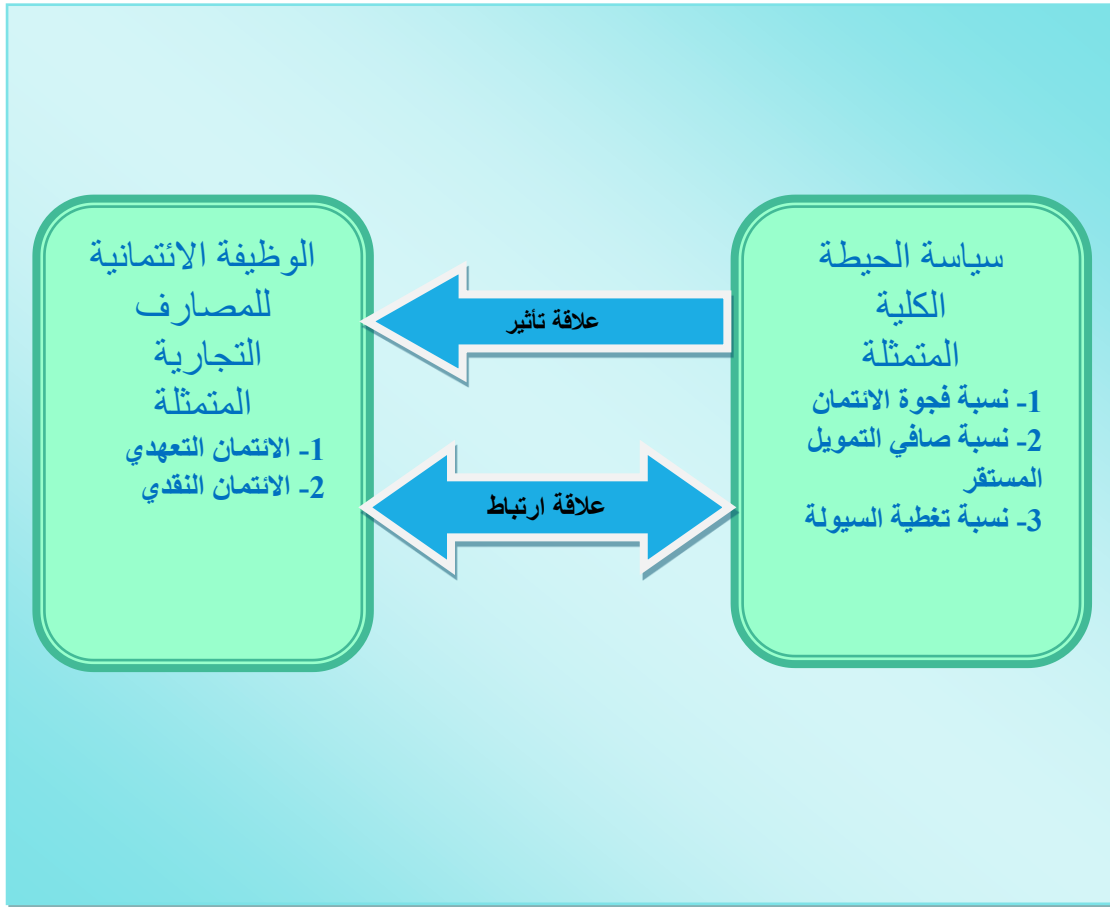
- تركز البحث على أهمية دور سياسة الحيطة الكلية التي تم تطبيقها من البنك المركزي العراق عام 2017 وفقاً لمتطلبات بازل 3 لتحسين الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية من خلال الآتي:
- 1- فهم تأثير سياسة الحيطة الكلية التي يفرضها البنك المركزي العراقي على الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية.
 - 2- تطبيق سياسة الحيطة الكلية كأجراء وقائي يعد من العوامل المهمة في تحقيق ضمان الاستقرار المالي للمصارف التجارية.
 - 3- معرفة أهمية ما إذا كانت المصارف التجارية تم تحسين الوظيفة الائتمانية لديها من خلال تطبيق سياسة الحيطة الكلية التي يفرضها البنك المركزي العراقي.
 - 4- أهمية هذه الدراسة للمصارف التجارية لغرض الإفادة من النتائج في تحسين الوظيفة الائتمانية لديها من خلال تطبيق سياسة الحيطة.

ثالثاً: اهداف البحث

- 1- تحديد الدور المهم لسياسة الحيطة الكلية من خلال تقييم دورها في تقليل المخاطر النظامية التي تواجه النشاط الاقتصادي.
- 2- معرفة تأثير مؤشرات سياسة الحيطة الكلية من قبل البنك المركزي على الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية
- 3- تحليل فعالية سياسة الحيطة الكلية في تقليل مخاطر الائتمان التي تواجه المصارف التجارية
- 4- تقييم إثر سياسة الحيطة الكلية على القدرة الائتمانية للمصارف التجارية ودورها في تحسين قدرتها على تعزيز التمويل اللازم للشركات والافراد
- 5- استكشاف تحديات تنفيذ سياسات الحيطة الكلية في المصارف التجارية وتحديد العوامل التي قد تحد من فعاليتها في تقليل المخاطر الائتمانية

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث

اعتماداً على مشكلة البحث وأهدافها تم بناء نموذج للدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات ومقدار التأثير فيها ويوضح الشكل رقم (1)



المصدر: من اعداد الباحث

شكل (1)

المخطط الفرضي للبحث

خامسا: فرضيات البحث

يمكن صياغة فرضيات البحث بالآتي:

أولا: الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الحيطة والائتمان التعهدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي.
- 2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي.
- 3- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي

ثانيا: الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الحيطة والائتمان النقدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان النقدي.
- 2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة والائتمان النقدي.
- 3- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي.

ثالثا: الفرضية الرئيسية الثالثة (تؤثر مؤشرات الحيطة بصورة معنوية في الائتمان التعهدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- تؤثر نسبة فجوة الائتمان بصورة معنوية في الائتمان التعهدي
- 2- تؤثر نسبة تغطية السيولة بصورة معنوية في الائتمان التعهدي.
- 3- تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان التعهدي.

رابعا: الفرضية الرئيسية الرابعة (تؤثر مؤشرات الحيطة بصورة معنوية في الائتمان النقدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- تؤثر نسبة فجوة الائتمان بصورة معنوية في الائتمان النقدي.
- 2- تؤثر نسبة تغطية السيولة بصورة معنوية في الائتمان النقدي.
- 3- تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان النقدي

سادسا: أساليب جمع البيانات

استعمل الباحث عدة أساليب لجمع بيانات البحث الحالية لغرض اكمال الجانب النظري والعملية والتطبيقي كما يأتي:

1- الجانب النظري

اعتمد الباحث في تأطير الجانب النظري على مجموعة من المصادر بموضوع الدراسة والتي تتمثل بالرسائل والكتب والاطاريح والبحوث والدراسات العربية والأجنبية وكذلك اعتمدت على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بهدف اغناء الجانب النظري

2- الجانب العملي

جمع الباحث البيانات والاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي المتمثلة بالتقارير الاستقرار المالي فيما يخص مؤشرات الدراسة وكذلك فيما يخص الائتمان النقدي والتعهدي وتم استخدام البرنامج الاحصائي spss اصدار 26

سابعا: حدود البحث:

تتمثل حدود البحث بما يأتي:

الحدود الزمنية للبحث: تشمل الحدود الزمنية المدة من (2017 - 2023)

الحدود المكانية: (البنك المركزي العراقي)

الفصل الأول

المبحث الثاني دراسات سابقة

تمهيد

الغرض من هذا المبحث هو تقديم عدد من الدراسات العربية والأجنبية السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة وذلك الاستفادة منها وتكون بمثابة نقطة انطلاق لهذه الدراسة إذ يقدم هذا المبحث لمحة موجزة عن محتويات أهم الدراسات السابقة ونتائجها التي تضمنت موضوعات ذات صلة بموضوع البحث لغرض التعرف على اسهام الباحثين في هذا المجال والتي لها الاثر الاكبر في اغناء البحث بما توصله الباحثون من نتائج وتمثلت مجالات الإفادة من الادبيات والدراسات السابقة في بناء بعض اركان الجانب النظر للبحث والاهداء والاهتداء إلى بعض المصادر التي لم يتسن معرفتها والاطلاع عليها، لذلك سيتم عرض الدراسات السابقة حسب التسلسل الزمني على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات ذات الصلة بمتغير سياسة الحيطة الكلية

1- الدراسات العربية:

1- دراسة :- القادر واخرون : 2021	
عنوان الدراسة	تقدير أثر سياسات الحيطة الكلية على الائتمان المصرفي في مصر
عينة الدراسة	تم استعمال الأسلوب القياس بهدف التحقق من الفروض السابقة. تم استعمال بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2005 - 2018) لهذا الغرض أما عن المصادر الخاصة بالبيانات فقد تم الاستعانة بالتقرير السنوي والمجلة الاقتصادية بأعدادها المختلفة الصادرين عن البنك المركزي المصري خلال تلك الفترة .
هدف الدراسة	تهدف الدراسة التأثير المحتمل لأدوات سياسة الحيطة الكلية على مؤشرات الائتمان داخل القطاع المصرفي المصري بهدف تجنب المخاطر النظامية.

تم استعمال كل من نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR Vector Autoregressive Model حيث تم اعداد نموذجين منه ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM Vector Error Correction Model والذي قد تم اعداد نموذجين أيضا منه.	الأساليب الإحصائية المستخدمة
إن أدوات سياسة الحیطة الكلية التي تم تضمينها داخل النموذجين كمتغيرات	نتائج الدراسة

2 - دراسة :- السعيدي : 2016	
إمكانية استعمال الخيارات المالية للتحوط من مخاطر المحفظة الاستثمارية	عنوان الدراسة
أن الحدود الزمانية لهذا الدراسة تمتد من شهر كانون الثاني عام 2013 إلى شهر كانون الأول عام 2014 وفق 24 مشاهدة شهرية لكل شركة.	عينة الدراسة
تزويد الجهات ذات العلاقة بمختلف الجوانب النظرية والفنية للمشتقات المالية وعلى وجه الخصوص عقود الخيارات والتعرف على آلية عملها ومضامينها العامة الوقوف على الآثار المترتبة عن اقتصار سوق العراق للأوراق المالية في التعامل بالأدوات التقليدية وغياب التعامل بالأدوات المالية المبتكرة. بيان مدى الاستفادة من ميزات سياسة الحیطة التي بمقتضاها يتم تحويل المخاطر إلى جهات متخصصة وقادرة على التنبؤ بتقلبات أسعار السوق.	هدف الدراسة
اعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية هي علاقة الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات البحث هي الانحراف المعياري معامل الاختلاف معامل الارتباط	الأساليب الإحصائية المستخدمة
أدى تطبيق استراتيجية خيار الشراء المغطاة على المحفظة الكفوة إلى الاستفادة من قيمة العلاوات المدفوعة من قبل حامل خيار الشراء التي طالما شهدت أسعار الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية للقطاعات المبحوثة بالتقلب الكبير والمستمر وكما هو موضح في النشرات الإحصائية التي يصدرها السوق وهذا ما ينسجم مع توقعات مديري المحافظ بشأن ذلك الانخفاض مما يحول إلى عدم تنفيذ عقد الخيار	نتائج الدراسة

3- دراسة :- العميد : 2021	
مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية حالة العراق	عنوان الدراسة
الاقتصاد العراقي تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية على الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2003-2009	عينة الدراسة
يهدف البحث إلى دراسة مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي وسيتم تطبيق هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي العراقي لمعرفة إمكانية تعرضه لأزمات مالية قبل وقوعها من خلال استعمال مؤشرات اقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي	هدف الدراسة
يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي إذ اعتمد الأسلوب الوصفي في دراسة مؤشرات الحيطة الكلية ثم انتقل إلى الأسلوب التحليلي في تطبيق وتحليل هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي العراقي	الأساليب الإحصائية المستخدمة
ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية إلى مؤشرات الحيطة الكلية كونها الإطار الذي يضمن تحقيق الأهداف التي تطمح إليها ولكونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات إذ تعد مؤشرات الحيطة الكلية أفضل من الأدوات الرقابية وذلك لاعتمادها التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي	نتائج الدراسة

2- الدراسات الأجنبية: -

1- دراسة: Gabriel 2015	
Macprudential Policy, Countercyclical Bank Capital Reserves and Credit Supply Evidence from the Spanish Dynamic Supply Experience	عنوان الدراسة

سياسة الحيطة الكلية واحتياطات رأس المال المصرفي المضادة للدورة الاقتصادية ومعروض الائتمان الأدلة من تجارب التزويد الديناميكي الإسبانية	
تحليل سياسات الاقتصادية في اسبانيا من عام 2000 - 2005	عينة الدراسة
هدف الدراسة الحصول على بعد تحوطي كلي يهدف إلى تقليل التأثيرات الخارجية السلبية من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي الكلي كما هو الحال في ازمه الائتمان الناجمة عن ضعف الميزانيات العمومية للبنوك وكذلك يهدف إلى استعمال ادوات سياسة الحيطة الكلية لمعالجة التقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد نتيجة للمخاطر النظامية	هدف الدراسة
تحليل البيانات المستخدمة في البحث من خلال الانحدار	الأساليب الإحصائية المستخدمة
ان استعمال سياسة الحيطة الكلية تجنب التأثيرات الخارجية السلبية التي قد تتدفق من النظام المالي إلى الاقتصاد الحقيقي سواء في الأوقات الطيبة عندما تتراكم المخاطر الناجمة عن الإقراض المفرط في الميزانيات العمومية للبنوك أو في الأوقات السيئة عندما تقلص البنوك المتعثرة إمدادات الائتمان للشركات التي تتمتع بفرص استثمارية جيدة. والحل الحيطة الكلي الذي اقترحه صناع سياسات والنظرية الأكاديمية على حد سواء هو إنشاء مخازن رأس مال مصرفية مضادة للدورة الاقتصادية وتهدف سياسات الحيطة الكلية إلى تعزيز متطلبات راس المال او التزويد في فترات الرواج احتياطات إضافية مضادة للدورة الاقتصادية في فترات الركود الاقتصادي والتي يمكن أن تساعد في التخفيف من حدة أزمة الائتمان.	نتائج الدراسة

2- دراسة: Martina 2016	
Investigation of the dynamics between monetary and macroprudential policies	عنوان الدراسة

التحقيق في الديناميكيات بين سياسات النقدية وسياسات الحيطرة الكلية	
تشمل عينة الدراسة دول منطقة اليورو	عينة الدراسة
الهدف الأساس للدراسة أن سياسة الحيطرة الكلية هي ضمان للاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية مع إن سياسة النقدية ليست كافية، لتوفير الاستقلال المالي واستقرار الأسعار في نفس الوقت يجب التنسيق بين السياستين.	هدف الدراسة
تم تصميم سياسة النقدية وفقاً لقاعده تايلور و بالنسبة للسياسة الحيطرة الكلية يستخدم نسبة القرض إلى القيمة ومتطلبات رأس المال	الأساليب الإحصائية المستخدمة
ان نتائج الدراسة تبين دراسة تفاعلات سياسات النقدية وسياسات الحيطرة الكلية من خلال تقدير تأثير الصدمة الحكومية مقابل الصدمة المالية وتأثير مجموعات سياسات في ظل هذا التأثير	نتائج الدراسة

3- دراسة: Leonardo 2017	
The effects of macroprudential policies on long-run economic performance تأثيرات سياسات الحيطرة الكلية على الأداء الاقتصادي في الأمد البعيد	عنوان الدراسة
مجموعة مكونة من 64 اقتصاداً من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة	عينة الدراسة

هدف الدراسة	الهدف الاساس لأدوات الحيطرة الكلية في الحد من المخاطر النظامية وتواتر الأزمات المالية ومن ثم فإنّ التدخلات السياسية الفعالة ينبغي أن تنعكس في اقتصاد أكثر استقرارا ومع ذلك فقد قيل إن التدابير الحيطرة الكلية تحقق قدرا أعظم من الاستقرار المالي على حساب المستوى دون الأمثل من الائتمان والاستثمار و هو ما قد يعيق النمو الاقتصادي في الأمد البعيد.
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تم استعمال الأساليب الإحصائية للبحث الانحراف المعياري للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والانحدار لمؤشرات الحيطرة الكلية
نتائج الدراسة	ان سياسات الحيطرة الكلية مصممه لجعل الازمات المالية اقل احتمالا او اقل حده في الوقت نفسه قد تؤدي هذه التدابير ايضا إلى التأثير على اداء الاقتصاد على الامد الطويل وهذا يؤدي إلى نمو اقوى و اقل تقلبا في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك يتم استعمال سياسات الحيطرة الكلية لمعالجة المخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي للاقتصاد

ثانيا: الدراسات ذات الصلة بمتغير الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية

1- الدراسات العربية:

1- دراسة: الموسوي: 2010	
عنوان الدراسة	تنمية الموارد المالية واثرها في محفظة الائتمان
عينة الدراسة	عينه من المصارف التجارية العراقية الحكومية والأهلية هي مصرف الرافدين - الرشيد - الشرق الاوسط - الاهلي العراقي - مصرف بابل ومصرف بغداد للسنوات 2005 – 2009
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحديد اثر استراتيجيات تنميه الموارد المالية بمتغيراتها الفرعية والتي شملت استراتيجية التنمية الوداع و زياده راس المال و تخفيض الاحتياط القانوني في محفظة الائتمان المصرفي وفقا لأبعاد المتمثلة بالائتمان النقدي والائتمان التعهدي وانواع ائتمانيه حديثه أخرى

<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>	<p>تم استعمال استمارة الاستبانة أداة رئيسية في جمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني فضلا عن المقابلات الشخصية والتقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة بهدف دعم دقة بيانات الاستبانة وتوصلت الدراسة إلى عدة تتباين المصارف عينة الدراسة في تبني متغيرات الدراسة وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظه الائتمان المصرفي.</p>
<p>نتائج الدراسة</p>	<p>أن نتائج الدراسة توصلت إلى وجود علاقة بين استراتيجيات تنميته الموارد المالية ومحفظه الائتمان عن مصرفي بشكل عام إذ كان معامل الارتباط بين استراتيجية تنميته الوداع محافظه الائتمان مصرفي اعلى من المصرف الحكومية حين كانت علاقته ارتباط بين استراتيجية زياده رأس المال ومحافظ الائتمان المصرفي اعلى من معامل ارتباط في المصارف التجارية الأهلية والسبب يعود إلى قرار البنك المركزيين في زياده رؤوس الأموال</p>

<p>2- دراسة: الشبخلي : 2012</p>	
<p>عنوان الدراسة</p>	<p>العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية</p>
<p>عينة الدراسة</p>	<p>تم تصميم استبانة مكونة من (30) فقرة شملت أسئمة تغطي ثلاثة محاور رئيسية هي (عناصر الوضع المالي للزبون والعناصر المتعلقة بالسماط الشخصية للزبون، والعناصر المرتبطة بنمط سياسات الائتمانية للبنك المقرض وتأثيرها في اتخاذ القرار الائتماني وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من مديري وموظفي الائتمان في دوائر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والربائن طالبي الائتمان من البنوك التجارية الأردنية.</p>
<p>هدف الدراسة</p>	<p>تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.</p>

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي وتحميل البيانات والنتائج التي توصل اليها الباحث ب استعمال نظام الرزمة الإحصائية SPSS اذ تم استعمال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	الأساليب الإحصائية المستخدمة
أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دورا ذا أهمية لعوامل الوضع المالي للزبون والسمات الشخصية للزبون ونمط سياسات الائتمانية للبنك المقرض في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	نتائج الدراسة

3- دراسة: سيف 2016	
مدى كفاءة المصارف الاسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي	عنوان الدراسة
يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين المعنيين بمنح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي وهو يتألف من الجهات الرقابية و التنفيذية المعنية بمنح الائتمان في الادارات و الفروع و البالغ عددهم (65) حيث سيتم مسح شامل لكامل مجتمع الدراسة.	عينة الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى كفاءة المصارف الاسلامية في سورية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي من خلال دراسة حالة بنك سورية الدولي الإسلامي وذلك من خلال تشخيص واقع عملية منح الائتمان في البنك بهدف التعرف على العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان و تحديد الأهمية النسبية لهذه العوامل	هدف الدراسة
اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت Likert السباعي لكافة أبعاد الدراسة حيث تم إعطاء: أتفق كميّاً بقيمة (7 درجات) ، أتفق (6 درجات) ، أتفق إلى حد ما (5 درجات) محايد (4 درجات) لا أتفق إلى حد ما (3 درجات) لا أتفق (2 درجات) لا أتفق. إطلافاً (1درجة)، بوسطي مقياس = 4	الأساليب الإحصائية المستخدمة
ومن أهم النتائج يوجد للعوامل التالية (السمات لشخصية الزبون، القدرة راس المال، الضمانات الظروف المحيطة، الغرض من الائتمان، الإدارة، التوقع المستقبلي) دوراً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في بنك سورية الدولي الاسلامي.	نتائج الدراسة

1- دراسة: Ping 2017	
	عنوان الدراسة
<p>The impact of monetary policy on bank credit and commercial credit to small and medium-sized enterprises in the United Kingdom The disequilibrium model of credit rationin</p> <p>تأثير سياسة النقدية على الائتمان المصرفي والائتمان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة نموذج عدم التوازن لتقنين الائتمان</p>	
	عينة الدراسة
<p>يعتمد البحث على مجموعة بيانات كبيرة بين عامي 1991- 2010. استعمال نموذج عدم التوازن لتقنين الائتمان لتقدير تأثير سياسة النقدية على توافر الائتمان المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة وعلاقة الاستبدال بين الائتمان المصرفي والائتمان التجاري</p>	
	هدف الدراسة
<p>تهدف إلى دراسة مدى مواجهة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة لتقنين الائتمان ودراسة تأثير سياسة النقدية على توافر الائتمان المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة وعلاقة الاستبدال بين الائتمان المصرفي والائتمان التجاري.</p>	
	الأساليب الإحصائية المستخدمة
<p>تم استعمال مؤشر الحالة النقدية (MCI) الذي يتضمن سعر الفائدة وسعر الصرف في التقدير كقياس للحالة النقدية في المملكة المتحدة.</p>	
	نتائج الدراسة
<p>تظهر النتائج أن الطلب على القروض المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يزداد عندما يكون لديها احتياجات أقوى لراس المال العامل والاستثمار ومستوى أقل من التدفق النقدي الداخلي والائتمان التجاري وحجم الشركة الأكبر.</p>	

2- دراسة: Oyebowale 2019

عنوان الدراسة	The Impact of Sectoral Bank Lending on Economic Growth in Nigeria تأثير الإقراض المصرفي القطاعي على النمو الاقتصادي في نيجيريا
عينة الدراسة	تم استعمال البيانات او القطاعات المصنفة او القطاعات الفرعية للفترة الزمنية الطويلة 1961 – 2017 في نيجيريا
هدف الدراسة	توفر هذه الاطروحة نهجا بديلا للتحقيق في تأثير الإقراض المصرفي على نمو الاقتصادي من منظور قطاعي
الأساليب الإحصائية المستخدمة	الأساليب الإحصائية المستخدمة تتبنى هذه الدراسة نهج اختبار الحدود للتحقيق في العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وتطبق كذلك نماذج ARDL-ECM و VAR، بناءً على نتيجة اختبار الحدود
نتائج الدراسة	تظهر نتائج البحث أنه لا توجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الإقراض المصرفي القطاعي والنمو الاقتصادي في نيجيريا.

3- دراسة: ARNIEH 2019

عنوان الدراسة	Credit Risk Analysis Associated with Banking Sector Liberalization in West Africa تحليل مخاطر الائتمان المرتبطة بتحرير القطاع المصرفي في غرب أفريقيا
---------------	---

<p>استعمال الدراسة للبيانات الممتدة للمدة 1996 - 2017 مع نموذج الاثر العشوائي للتحقيق في تأثير مخاطر الائتمان على تحرير القطاع المصرفي غرب افريقيا</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات مخاطر الائتمان وكذلك تهدف إلى تأثير مخاطر الائتمان على تحرير القطاع المصرف</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تشمل المحددات الرئيسية لمخاطر الائتمان العائد على حقوق الملكية للبنوك ونسبه ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الاجمالي ونسبه اصول البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>
<p>تبين نتائج الدراسة ان العائد على حقوق المساهمين بشكل ايجابي وكبير يزيد من مخاطر الائتمان للبنوك في غرب افريقيا ومع ذلك نجد ان وداعا نظام مالي واصول البنوك إلى الناتج المعالي الاجمالي تقلل بشكل سلبي وكبير من مخاطر الائتمان في غرب افريقيا لم نجد اي تأثير كبير لمؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في نموذجنا</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

ثالثاً: اوجه الافادة من الدراسات السابقة

- 1- إنّ الجهود المعرفية السابقة تم الإفادة منها من خلال تزويد الباحث بالمعلومات والافكار العلمية.
- 2- التعرف على اراء الباحثين عن متغيرات الدراسة وما تم التوصيل اليه من نتائج والاستفادة من المنهجية وكيفية اختيار العينة
- 3- والاستفادة منها في الجانب العلمي وذلك عن طريق معرفه الادوات المستخدمة للتحليل

رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- 1- تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها قامت بتحليل سياسة الحيطة الكلية وتأثيرها على الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية واستخدمت عينه الدراسة مجموعة كما استخدمت عينه الدراسة البيانات الخاصة للبنك المركزي للمده (2017 إلى 2023).
- 2- تضمنت هذه الدراسة موضوعا في غاية الأهمية وهو دور سياسة الحيطة في تحسين وتعزيز الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية.
- 3- عملت الدراسة الحالية على تقديم اطارا معرفيا وفلسفيا ليكون امتدادا للدراسات السابقة في مجال معرفه سياسات الحيطة الكلية وتأثيرها على الائتمان المصرفي وذلك بالاعتماد على أحدث المصادر في هذا الجانب وحسب استطاعة الباحث في الحصول عليها.

الفصل الثاني

الإطار النظري

سياسة الحيلة الكلية والوظيفة الائتمانية
للمصارف التجارية

المبحث الأول: الجانب النظري لسياسة الحيلة الكلية

المبحث الثاني: الجانب النظري للوظيفة الائتمانية للمصارف
التجارية

المبحث الأول

الإطار النظري لسياسة الحيطة الكلية

تمهيد:

يحضى مفهوم الحيطة بالاستعمال المتزايد والاهتمام في دراسات العلاقات الدولية خاصة فيما يتعلق بالمنافسة بين القوى الاقتصادية و هناك إجماع على أن الحيطة هو شكل من أشكال إدارة المخاطر وان سياسات الحيطة الكلية تركز اكثر على النظام المالي ككل بدلا من المؤسسات المالية بشكل منفرد وان تزايد المخاطر النظامية شجع البنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطبيق سياسه الحيطة الكلية و إنّ عدد الدول التي انتهجت سياسه الحيطة الكلية في تزايد مستمر له دورا حيويا في الاقتصاد الحقيقي والنمو الاقتصادي السليم الذي يضمن تمويل افضل الفرص الاستثمارية وتعزيز تراكم رأس المال وتحسين توزيع المخاطر.

لقد أدت الأزمات المالية العالمية إلى زيادة تركيز صناع سياسات على المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي مثل ازمة 2008 و ازمة كوفيد 19 وقد اتخذ هذا التركيز ثلاثة أشكال واسعة هي جمع البيانات اللازمة وتطوير أساليب الإنذار المبكر من أجل تحديد ورصد المخاطر النظامية في الأعمال المصرفية وأجزاء أخرى من النظام المالي ووضع اللوائح التنظيمية المناسبة للقطاع المالي لتعزيز قدرة المؤسسات على الصمود في مواجهة الصدمات المالية واعتماد سياسات الحيطة الكلية وغيرها من سياسات الرامية إلى احتواء المخاطر التي تشمل النظام بأكمله ورغم أن سياسات الحيطة الكلية كانت تستخدم في بعض الاقتصادات قبل الأزمة بفترة طويلة فإنّها تشكل نهجا سياسيا جديدا نسبيا بالنسبة للعديد من الاقتصادات وخاصة الاقتصادات المتقدمة.

بدأت البنوك المركزية حول العالم بإضافة سياسات الحيطة الكلية إلى اساليبها الرقابية لمراقبة وتقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي إذ أنه لا بد من وجود قطاع مالي مستقر يؤدي وظائفه بشكل كفوء لدعم نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي وتقليل الفقر وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

اولا: المخاطر النظامية ومفهوم إدارة المخاطر واهدافها:

1- مفهوم المخاطر النظامية:

تعد المخاطر النظامية أحد المفاهيم الأساسية في التحليل المالي المعاصر ويهدد هذا الخطر الاستقرار المالي من خلال إضعاف أداء جزء كبير من النظام المالي وممارسة آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي. إن تراكم المخاطر النظامية هو أحد تداعيات العولمة المالية التي أدت إلى زيادة الترابط بين الأسواق والمؤسسات المالية لقد اكتسبت المخاطر المالية النظامية التي تم تجاهلها إلى حد كبير من قبل الباحثين والممارسين قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008 زخما منذ ذلك الحين الحيطة الكلية. وشدد الكثير

منهم على البعد العالمي للمخاطر النظامية وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي وقد أدى التقدم في هذا المجال البحثي بطبيعة الحال إلى عدد من الدراسات التي تهدف إلى تعميم الأدبيات الموجودة حول المخاطر النظامية. (McLemore, 2022:102).

يمكن تعريف المخاطر النظامية على أنها حدث منهجي يؤثر على عدد كبير من المؤسسات المالية أو الأسواق بالمعنى القوي وبالتالي يضعف بشدة الأداء العام الجيد لنظام ما ويرتبط الأداء الجيد للنظام المالي بالفعالية والكفاءة التي يتم من خلالها توجيه المدخرات إلى الاستثمارات الحقيقية الواعدة بأعلى العوائد على سبيل المثال يمكن أن تؤدي الأزمة المالية النظامية إلى تقنين ائتماني شديد للقطاع الحقيقي (أزمة الائتمان) (Hartmann,2000:37)

إن المخاطر النظامية في الأسواق المالية هي المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم قدرة جزء كبير من النظام المالي على أداء وظيفته كمزود للائتمان وانهيائه وبمعنى آخر فإن المخاطر النظامية هي مفهوم العدوى أو التأثير الذي يبدأ من فشل مؤسسة مالية أو مجموعة من المؤسسات وينتشر عبر النظام المالي مما قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي تنشأ المخاطر النظامية في الأسواق المالية عمومًا من خلال الآتين إما تزامن سلوك الوكلاء من خلال البيع بأسعار مخفضة أو ودعوات الهامش أو أسلوب القطيع أو الترابط بين الوكلاء يمكن قياس الأول من خلال العجز المحتمل في رأس المال خلال فترات السلوك المتزامن إذ تعاني العديد من المؤسسات في الوقت نفسه من ضائقة مالية (Eisenberg,2001:236)

إن حدوث المخاطر النظامية يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد ويمكن فهم المخاطر النظامية على أنها ظاهرة عدوى مخاطر متعددة القنوات حيث ترتبط كل قناة بفئات مختلفة من المخاطر وفي الوقت الحاضر تركز الأبحاث المتعلقة بالمخاطر النظامية في النظام المصرفي بشكل أساسي على قناتين: إحداهما قناة العدوى المباشرة للأطراف المقابلة في معاملات الإقراض بين المصارف والأخرى قناة العدوى غير المباشرة من خلال حيازات الموجودات المشتركة للمصارف وهي شكل من أشكال العدوى في شبكة ثنائية الأصول المصرفية ومنذ الأزمة المالية 2007-2009 وجه عدد متزايد من العلماء انتباههم إلى المخاطر النظامية. وقد اندلعت الأزمة المالية 2007-2009 بسبب انهيار مصارف كبيرة ولكن إفلاس جميع المصارف لم يكن بسبب علاقات الديون المباشرة مع هذه المصارف الكبيرة بل لأنها كانت تحتفظ بكمية كبيرة من الموجودات السيئة المشتركة. وقد وجد أن قناة العدوى غير المباشرة لحيازات المشتركة يمكن أن تضخم عدوى المخاطر بشكل كبير وبالتالي تؤدي إلى إثارة مخاطر نظامية أكثر شدة من علاقات الديون المباشرة ونتيجة لذلك بدأ العلماء في السنوات الأخيرة في إيلاء المزيد من الاهتمام لعدوى المخاطر المالية النظامية تؤدي إلى أزمة مالية للقطاع المصرفي. (Klimek,2015:50).

2- مفهوم إدارة المخاطر:

لتحديد المخاطر داخل المصرف او المؤسسات المالية وتقييم عوامل الخطر المختلفة من الضروري إدارة المخاطر من خلال استعمال طريقة التحليل والتقييم للمخاطر وان تحليل المخاطر بشكل مناسب يعتمد على عمل هذه المؤسسات ومركزها المالي وكذلك من خلال انشطتها المختلفة وان البيئة هو استراتيجية لإدارة المخاطر في القطاع المالي ويقلل من عدم اليقين في الظروف المالية وبالنظر إلى المنافسة في السوق والتقلبات التي تحدث فيه فإنّ البيئة المالي ضروري لإدارة مخاطر لأي مؤسسة مالية او المصارف التجارية إلى تحديد المخاطر في البداية ومن ثم يجب عليهم اتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة المخاطر من أجل تحديد المخاطر بشكل يمكن المصارف التجارية بالاستفادة من ادره المخاطرة (Kočenda& Moravcová 2019: 42). ويمكن تعريف إدارة المخاطر هي التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل التي تواجه المصارف التجارية قبل حدوثها وضع إجراءات من شأنها تجنب هذه المخاطر أو الحد من أثارها أو التعامل مع هذه الآثار حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر واعداد استراتيجية للسيطرة عليه ويمكن تعريفها أيضا هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخط وتحليله وقياسه وتحليل وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب (6: 2013,Devente).

يعتمد القطاع المصرفي في مضمونة على فن إدارة المخاطر واستعمال سياسات البيئة الكلية لغرض ادارة المخاطر وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم فكلما قبل المصرف أن يتعرض لخطر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح وعلى ذلك فإنّ حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربع مراحل أساسية: (خالد وهيب، 2009: 10)

- أ - تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
- ب - القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- ت - اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها.
- ح - مراقبة إدارة المصرف لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب .

لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي عليه فإنّ إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياستها وتحديد مقدار أثارها المحتملة على أعمال المصرف

وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

3 - أهداف إدارة المخاطر المالية:

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية إلى ما يلي: (خالد وهيب، 2009: 12)

- أ- المحافظة على موجودات المصرف الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.
 - ب- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
 - ت- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستويات.
 - ث- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
 - ج- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستعمال الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.
 - ح- حماية عمل المصارف وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
 - خ- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضيهما البعض ولا يجوز فصلهما حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط.
 - د- لاستمرارية العمل.
 - ذ- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها عمل المصرف
- يمكن القول إن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.

ثانياً: نشأة ومفهوم سياسة الحيلة الكلية:

1- نشأة سياسة الحيلة الكلية:

ان استعمال مصطلح الحيلة الكلي يعود لعقد السبعينيات من القرن العشرين إلا أن استخدامه توسع في أعقاب أزمة جنوب شرق آسيا 1997 - 1998 ولغرض التخفيف من الازمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي العالمي قام صندوق النقد الدولي بالتعاون مع المؤسسات الدولية والسلطات المحلية ببناء مؤشرات الحيلة الكلية للتخفيف من الازمات

المالية المستقبلية وتضمن سلامة واستقرار الانظمة المالية وأن تلك المؤشرات قسمت على نوعين الأولى وتسمى مؤشرات الحيطة الجزئية الإجمالية والتي أكدت وبشكل كبير على أهمية ضمان سلامة المؤسسات المالية التي تعد النواة الأساسية لتحقيق سلامة واستقرار النظام المالي ككل من خلال استعمال بعض المؤشرات مثل نسبة كفاية راس المال وجودة الأصول و سلامة الإدارة فضلا عن جودة الربحية والعوائد و جودة السيولة والحساسية لمخاطر السوق وأن كل مؤشر من هذه المؤشرات ينطوي على مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياسه والثانية تسمى مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تشمل مثلا معدل النمو الاقتصادي وحالة ميزان المدفوعات والتضخم وغيرها (Evan et al, 2000:4). ويمكن إرجاع أصل مصطلح الحيطة الكلي إلى وثائق غير منشورة تم إعدادها في أواخر السبعينيات من قبل بنك التسويات الدولي وبنك إنجلترا خلال هذه المدة كان المصطلح يشير عموما إلى التوجه المنهجي للتنظيم والإشراف المرتبط بالاقتصاد الكلي ولم تظهر الإشارات العامة لسياسة الحيطة الكلي إلا في ثمانينيات القرن العشرين ففي عام 1986 ناقش بنك التسويات الدولية هذه سياسة باعتبارها سياسة تهدف إلى دعم وسلامة النظام المالي ككل بالإضافة إلى آلية المدفوعات وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وفي أعقاب استعمال الواسع النطاق لسياسات الحيطة الكلية في عالم الأسواق الناشئة والمخاوف المتزايدة بشأن الاستقرار المالي في الاقتصادات المتقدمة تلقت فكرة النهج الحيطة الكلي للتنظيم والإشراف زخما جديدا في اجتماعات وخطابات بنك التسويات الدولي وصار استعمال مصطلح الحيطة الكلي أكثر شيوعا في أعقاب الأزمة المالية العالمية حتى أصبح إنشاء إطار فعال للسياسة الكلية أحد الأهداف الرئيسية لمجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وغيرها من الهيكل (Clement ، 2010: 62).

2- مفهوم سياسة الحيطة:

كانت التطورات الأخيرة في الأسواق المالية والاقتصاد العالمي وكذلك الازمة المالية العالمية عام 2008 سبباً في تحفيز خبراء الاقتصاد الكلي على التفكير في أدوات سياسية جديدة من شأنها أن تساعد في ضمان الاستقرار المالي وقد بدأت البنوك المركزية والجهات التنظيمية المالية البحث عن اداة الحيطة الكلية المناسبة , ولكن بصرف النظر عن إيجاد الأداة المناسبة فإنّ صناع سياسات مهتمون أيضا بفهم كيفية تحقيق ذلك يجب النظر إلى عملية تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد بكونه مشكلة تحسين مشتركة حيث يتم استعمال سياسات النقدية والتنظيمية بشكل متضافر في السعي لتحقيق الأهداف النقدية والحيطة الكلية وعندما يتم استعمال ادوات سياسة الحيطة الكلية المرتبطة بالائتمان لمعالجة المخاطر الناتجة عن النمو الائتماني المفرط، فقد يكون من المفيد أيضاً الحد من مخاطر التمويل ب استعمال الأدوات المرتبطة بالسيولة وتوفير وسادة ب استعمال الأدوات المرتبطة برأس المال. (Lim.C,2011: 28).

يعد الحيلة استراتيجية لإدارة المخاطر مستخدمة على نطاق واسع في التداول في حين أنه لا يمكن القضاء على المخاطر بشكل كامل فإن الحيلة بمثابة أداة قيمة ضد عوامل الخطر المختلفة وخاصة في ظروف السوق المتقلبة يشير التقلب في هذا السياق إلى درجة عدم القدرة على التنبؤ بتحركات أسعار الأسواق أو الأسهم خلال إطار زمني محدد وان الحيلة هو استراتيجية لإدارة المخاطر التي تدور حول تقليل احتمالات الخسائر (Mayer & Smith, 1987: 54). يدرك محافظو البنوك المركزية الذين يمكن أن تؤثر قراراتهم على الملايين من الناس أنهم مسؤولون عن أفعالهم وقراراتهم وأن خطاباتهم سيتم تحليلها بعناية من قبل المتخصصين وستكون متاحة لجمهور كبير للغاية وليس أمامهم من خيار سوى الحيلة ضد خطر سوء الفهم ولا ينبغي التغاضي عن التأثير السلبي المحتمل على نجاح تدابيرهم السياسية وقد حظيت مسألة الحيلة بقدر كبير من الاهتمام في مجالات تحليل المحادثات وفي تحليل الخطاب (Salager & Meyer, 1994:149). وتعد سياسة الحيلة الكلية هي سياسات التي إذا تم استخدامها أو تحققت سيكون لها تأثير كبير على النظام المالي والاقتصادي وكذلك هي تحدد وتخفف المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي (Dunbar, 2016:10). وان استعمال سياسات الحيلة الكلية هي تقليل من التكاليف الاقتصادي الناتجة عن تدهور الخدمات المالية التي تعتمد عليها الأسواق المالية و سياسات الحيلة الكلية هي عبارة عن مؤشرات التي تضمن سلامة النظام المالي أو تمنع فقدان السيطرة على هذا النظام يعني أن هذه سياسات تستعمل لتجنب الصدمات الاقتصادية (Tomuleasa, 2015 : 645).

ثالثاً: تعريف سياسة الحيلة وتطورها:

1- تعريف سياسة الحيلة الكلية:

عندما تتمتع المؤسسات المالية بالمرونة بشكل فردي، فمن الممكن أن تتراكم نقاط الضعف في مختلف أنحاء النظام المالي. ولهذا السبب كان من الضروري تطوير أدوات سياسية إضافية، بما في ذلك على مستوى الحيلة الكلية لتعزيز المرونة الإجمالية للقطاع المالي حتى يتمكن من الصمود في وجه الصدمات النظامية.

وتتضمن مجموعة أدوات الحيلة الكلية متطلبات أو إجراءات مصممة لتقليل التأثير السلبي للأحداث النظامية على النظام المالي ككل، من أجل حماية الاقتصاد من الاضطرابات في القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. وعادة ما تأخذ الأدوات شكل تدابير استباقية (أي التدابير التي يتم تفعيلها قبل تجسيد المخاطر النظامية) وتدابير لاحقة (أي التدابير التي يتم تفعيلها بعد تجسيد المخاطر النظامية). نجد للتحوط تعريفات متعددة في الجدول (1).

جدول (1) تعاريف سياسات الحيلة الكلية

ت	المصدر	التعريف
1	(EphillipDavis, 2009:5)	ان سياسات الحيلة الكلية هي عبارة عن مؤشرات لتقييم سلامه القطاع المالي يتم من خلالها مراقبه ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والانذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي لذلك احتلت اهتمام كبير من البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي
2	(Tomasz,2014:214)	تعتبر سياسة الحيلة الكلية من أهم الادوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وخاصة في القطاع المصرفي لغرض التقليل من التقلبات في الاسعار وكذلك يقلل التعرض المحتمل لمخاطر العسر المالي الناتج من العجز النقدي
3	(muleasa, 2015: 645)	وقد عرف محافظ البنك المركزي الروماني سياسات الحيلة الكلية هي بانها المؤشرات التي تضمن سلامه النظام المالي او تمنع فقدان السيطرة على المشاكل في جزء معين في النظام المالي والاقتصاد.
4	(Bruno&Shin ,2015:564)	أنها مجموعة من التدابير التي يقوم بها البنك المركزي لمنع أو تخفف من المخاطر النظامية إما بمرور الوقت أو عبر المؤسسات المالية والأسواق.
5	(Orsmond, 2016:75)	ان سياسة الحيلة الكلية باعتبارها استخدامًا للإجراءات الحيطية لاحتواء المخاطر التي إذا تحققت قد يكون لها آثار واسعة النطاق على النظام المالي ككل وكذلك الاقتصاد الحقيقي وغالبًا ما يشار إلى هذه المخاطر بالمخاطر النظامية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة

تظهر التعريفات السابقة لسياسات الحيطة الكلية عدة نقاط اذ يهدف صناع سياسات إلى التخفيف من تأثير الأزمات النظامية من خلال تنفيذ سياسات الحيطة الكلية التي تعالج الإخفاقات المترابطة والتعرض المشترك في النظام المالي، ومع ذلك يكمن التحدي في الطبيعة الديناميكية والمتطورة باستمرار للمخاطر النظامية والتي هي شديدة العدوى حيث ان هناك تشابهاً بين سياسة الحيطة الكلية ولقاح الإنفلونزا فكما تهدف اللقاحات إلى ترسيخ المناعة تعمل سياسات الحيطة الكلية المستخدمة من قبل البنك المركزي كتدابير وقائية وتعزز مرونة النظام المصرفي وتقلل من تداعيات الأزمات المالية

2 - تطور سياسات الحيطة الكلية:

ان سياسة الحيطة الكلية تمر بعدد من المراحل مرحلة ما قبل الازمة ومرحلة الازمة ومرحلة ما بعد الازمة

المرحلة الأولى- قد استُخدم المصطلح سياسة الحيطة الكلية رسمياً في عام 1979 وظهر المصطلح لأول مرة في وثيقة عامة في عام 1986 في تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالعملة الأوروبية التابعة لبنك التسويات الدولية الابتكارات الحديثة في الخدمات المصرفية الدولية حيث أشار إلى السياسة باعتبارها سياسة تعزز سلامة ومتانة النظام المالي الأوسع وآلية الدفع ودخل المصطلح حيز الاستخدام على نطاق أوسع في أعقاب الأزمة الآسيوية عام 1997 مع تطوير مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم نقاط الضعف في النظام المالي بشكل أفضل (Clement,2010:59)..

المرحلة الثانية- أصبحت سياسة الحيطة الكلية سياسة عامة شاملة في تحقيق الاستقرار المالي خلال فترة الازمة المالية عام 2008 في مختلف أنحاء العالم لقد أحدث هذا المنظور الجديد تغييرات وتأثيرات عميقة على فهمنا لكيفية عمل الاقتصاد بأكمله عندما تؤخذ تأثيرات سياسات والإجراءات المالية في الاعتبار ودور سياسة النقدية في ظل وجود سياسات الحيطة الكلية، والإطار المؤسسي للسياسة المثلى والتنسيق والتعاون بين سياسات النقدية والمالية والحيطة لقد أحدث منظور الحيطة الكلية ثورة في إنشاء مجلس الاستقرار المالي (FSB) وإعادة توجيه المنظمات الدولية الحالية لتوسيع وظائف المراقبة الخاصة بها لتشمل الاستقرار المالي العالمي والوطني وبناء مؤشرات مجموعة للاستقرار المالي بشأن المخاطر النظامية واختبارات الضغط وما إلى ذلك ويشبه هذا الأخير تشكيل مؤشرات مجموعة مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والدخل الوطني (15): (Borchgrevink Ellingsrud,2014).

المرحلة الثالثة- لقد باتت العديد من الدول تطبق المؤشرات الخاصة لضمان سلامة المؤسسات المالية والمصرفية وتحقيق الاستقرار المالي ولكن بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008 وكذلك ازمة كوفيد 2019 قام صندوق النقد الدولي بتعديل مؤشرات الحيطة الكلية إلى سياسات الحيطة الكلية والاهتمام أكثر بالقضايا المالية الكلية لأيمانه بأن سلامة المؤسسات المالية مسألة ضرورية ولكنها شرط غير كافي لتحقيق حالة الاستقرار المالي في الاقتصاد لابد من الاهتمام بالقضايا المالية الكلية

بوصفها الشرط الكافي التكميلي لتحقيق الاستقرار المالي وسلامة المؤسسات المالية والمصرفية لأن الإجراءات المتخذة من إحدى المؤسسات المالية يمكن أن تهدد الاستقرار المالي ككل بسبب ارتباطها بالأسواق المالية وهيكل شبكة الترابط بين المؤسسات المالية المختلفة ، لذلك فإن سياسات الحيطة الكلية تهتم أكثر بالتوازن العام للنظام المالي (7: Osinski et al, 2013).

رابعاً: أدوات وأهمية سياسة الحيطة الكلية:

1- أدوات سياسة الحيطة الكلية:

قبل الأزمة المالية عام 2008 اعتمد بعض صناع سياسات الحيطة الكلية على أدوات ناعمة مثل الاتصالات وانضباط السوق للتأثير على سلوك المؤسسات المالية والمصارف التجارية لضمان الاستقرار المالي غير أن الأزمة المالية العالمية غيرت هذه النظرة وظهر إجماع على أن التدابير السياسية الصارمة على سبيل المثال متطلبات رأس المال الأعلى كانت مطلوبة لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمخاطر النظامية ونتيجة لذلك بدأ صناع سياسات الحيطة الكلية في النظر في الحاجة إلى أدوات سياسة تحوط كلية لبناء المرونة في البداية داخل القطاع المصرفي والحد من تقلب دورة الائتمان وعلى الرغم من أن أصول الأزمات المستقبلية لا تزال غير معروفة فإن هذه التدابير تهدف إلى الحد من احتمالات وقوع مثل هذه الأحداث وتكاليفها في الأمد البعيد وتحظى قضايا سياسة الحيطة الكلية باهتمام خاص في البلدان المتأثرة بالأزمة المالية العالمية الأخيرة إذ تعتمد هذه البلدان في المقام الأول على المصارف التجارية وعلى هذا النحو فإن القطاع المصرفي يعتمد بشكل كبير على الائتمان المصرفي لتغطية العجز في الاستهلاك والاستثمار وبالتالي فإن القطاع المصرفي المستقر ضروري من بين عوامل أخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام فإن سياسات الحيطة الكلية التي تستهدف القطاع المصرفي ستكون مهمة لاستعادة الاستقرار المالي ومعالجة مثل هذه القضايا.

(International Monetary Fund. Asia and Pacific, 2015:91)

حصل صناع سياسات الحيطة الكلية من خلال البنوك المركزية على مجموعة واسعة من الأدوات التي يمكنهم من خلالها معالجة المخاطر النظامية المختلفة في القطاع المصرفي وتضمنت هذه الأدوات ما يلي: (International Monetary Fund,2014:62)

- 1- التدابير المتعلقة بالإسكان لمعالجة المخاطر في سوق الإسكان والتي تشمل حدود نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل ومتطلبات أوزان المخاطر الأعلى على قروض الرهن العقاري في حساب نسب الأصول الرأسمالية ومتطلبات مخصصات خسائر القروض الأكبر على قروض الرهن العقاري والضرائب المرتبطة بالإسكان أو الأراضي.
- 2- تدابير القروض الاستهلاكية مثل حدود خدمة الدين على بطاقات الائتمان والقروض الشخصية

- 3- حدود الائتمان مثل السقوف الصريحة على نمو الائتمان لدى البنوك أو نسبة القروض إلى الودائع.
- 4- تدابير رأس المال بما في ذلك متطلبات رأس المال المضادة للدورة الاقتصادية والقيود المفروضة على توزيع الأرباح.
- 5- التزويد الديناميكي والذي يتطلب بناء وسادة من المخصصات الاحتياطية خلال مرحلة الارتفاع في دورة الأعمال.
- 6- متطلبات الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية.
- 7- أدوات السيولة الأخرى مثل نسبة التمويل الأساسية الدنيا التي تلزم البنوك بالاحتفاظ بكمية كافية من التمويل بالتجزئة وتمويل الجملة الأطول أجلاً أو متطلبات أخرى لنسبة السيولة.
- 8- تدابير لتنشيط المعاملات بالعملة الأجنبية مثل الحدود الواسعة على الاقتراض بالعملة الأجنبية أو متطلبات الاحتياطي المحددة على الودائع بالعملة الأجنبية، أو متطلبات التوفير الإضافية على الإقراض بالعملة الأجنبية.
- 9- أدوات إدارة السيولة القائمة على الإقامة والتي تؤثر على النشاط المالي عبر الحدود من خلال التمييز على أساس الإقامة والتي يشار إليها غالباً باسم ضوابط رأس المال.
- هناك نوعان من الأدوات التي يمكن استخدامها لزيادة مرونة المصارف التجارية على سبيل المثال رأس المال والأدوات القائمة على السيولة وتلك التي تؤثر على شروط الائتمان المقدمة للمقترضين للإقراض المضمون على سبيل المثال الأدوات القائمة على الأصول والأدوات المختلفة لها أغراض مختلفة ويمكن استخدامها لمعالجة أنواع مختلفة من المخاطر تزيد أدوات رأس المال من المرونة في مواجهة الصدمات تعالج أدوات السيولة مخاطر التمويل وتحد الأدوات المرتبطة بالائتمان من تراكم المخاطر في قطاع العقارات وتزيد من المرونة في مواجهة الصدمات في القطاع المصرفي يمكن للبنك المركزي استعمال بعض الأدوات لمعالجة كل من المخاطر النظامية الدورية والبنوية وينبغي استعمال حاجز ضد المخاطر النظامية للتخفيف من المخاطر غير الدورية طويلة الأجل مثل مخاطر التركيز أو المخاطر المحيطة بهيكل القطاع المصرفي وتتناول الأقسام الفرعية التالية بعض أدوات سياسة الحيلة الكلية وفقاً للفتنة المختلفة من الأدوات تتمثل برأس المال والسيولة والأدوات الأخرى التي تستهدف الميزانيات العمومية للمصارف التجارية والأدوات المتعلقة بالائتمان (Brzezina & Makarski, 2013:99)

2- أهمية سياسة الحيطة الكلية:

إن أهمية سياسة الحيطة الكلية تنبع من الحاجة إلى معالجة المخاطر المالية او المخاطر النظامية التي تؤثر على الاستقرار المالي للاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص وتركز سياسة الحيطة الكلية على السلامة المالية للمؤسسات المالية والمصارف التجارية وغيرها من الوسطاء الماليين لقد ظهرت سياسة الحيطة الكلية كمجال سياسي جديد ومتطور بعد الأزمة المالية العالمية. ومنذ ذلك الحين شهدنا وعانينا من أزمات واضطرابات نظامية جديدة ناجمة عن صدمات خارجية، مثل جائحة كوفيد-19 والغزو الروسي لأوكرانيا، في حين صُممت سياسة الحيطة الكلية لمعالجة أحداث الضغوط النظامية التي هي في الأساس داخلية للنظام المالي. كما وجدنا بعد المؤشرات على وجود علاقة إيجابية بين الإقراض وحيز رأس المال لدى البنوك أي فائض رأس مال البنك فوق كل متطلبات التنظيم الدنيا والحواجز التنظيمية بالإضافة إلى ذلك أدى التطور المالي والابتكار والتكامل إلى خلق روابط متبادلة بين المصارف التجارية وبين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي أي الروابط المالية الكلية وخلال فترة من الضغوط المالية العامة يمكن للترابط بين المصارف أن يضخم تأثير أي صدمة على القطاع المالي او القطاع المصرفي إن المصارف إذا لم تكن مرنة بالقدر الكافي فإن المشاكل في أحد المصارف أو القطاع المصرفي قد تؤدي إلى مشاكل على مستوى النظام بأكمله وقد تكون المصارف عرضة للصدمات المشتركة مما يؤدي إلى أزمة مصرفية نظامية في كلتا الحالتين (Bandt & Hartmann, 35:2000).

إن الروابط المالية الكلية القوية داخل الاقتصاد تعني أن الأزمات المصرفية النظامية قد تنطوي على تكاليف اقتصادية كبيرة للمجتمع , مع تعطيل الإقراض العادي وأنشطة الوساطة الأخرى ينخفض النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي ، يزيد من التعمق في الأزمة المصرفية مع تدهور الوضع المالي للمقترضين ويطلق على خطر حدوث أزمة نظامية اسم المخاطر النظامية وتهتم سياسة الحيطة الكلية بالحد من إمكانية حدوث مثل هذا الحدث وبالتالي فإنها تتبنى منظوراً شاملاً للنظام بأكمله ولتعزز الاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية تأتي أهمية سياسة الحيطة الكلية إلى تعزيز مرونة النظام المالي حتى يتمكن من الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية الكلية المعاكسة , وتسعى البنوك المركزية أيضاً إلى الحد من احتمالات تراكم نقاط الضعف المزعزعة للاستقرار المالي للقطاع المصرفي بشكل كبير، والتي قد تؤدي إلى ضائقة مالية منهجية عبر استعمال سياسة الحيطة الكلية وبالتالي فإن الهدف الثانوي للسياسة الحيطة الكلية هو استقرار دورة الائتمان (International Monetary Fund,2012:98). تهدف سياسة الحيطة الكلية إلى المساهمة بشكل فعال إلى تحقيق الاستقرار المالي المحلي والعالمي وان التفاعل بين سياسة النقدية وسياسة الحيطة الكلية له أهمية في التكاملات والتفاعلات القوية بين سياسات النقدية وسياسة الحيطة الكلية تعزز

الحاجة إلى إطار تحوطي كلي قوي وتفسر التكاملات السبب وراء اهتمام البنوك المركزية بضمان السعي الفعال إلى تطبيق سياسة الحيطة الكلية وكثيراً ما تكون في طليعة الجهود الرامية إلى إنشاء أطر لسياسات الحيطة الكلية كما تتطلب التفاعلات درجة معينة من التنسيق بين سياسات النقدية وسياسة الحيطة الكلية مع الحفاظ على استقلالية سياسة النقدية ومصادقيتها. (7 International Monetary Fund, 2013). تواجه الأسواق المالية العالمية ازمت مالية حاده تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد العالمي تقريباً وخاصة القطاع المصرفي ومثال على ذلك الازمة المالية عام 2008 التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية التي تخص سوق القروض العقارية وهنا وجدت المصارف طرق للتعامل مع المخاطر المالية وهي سياسات الحيطة وتتكون هذه سياسات من استراتيجيات لمواجهة مثل هذه الازمات (Eiteman, 2004: 199). وكذلك تقوم ادارة المصرف باستعمال سياسات الحيطة بشكل مباشر لغرض معرفة حجم المتطلبات الثابتة الخاصة بالمصرف مقارنة بموجودات المصرف التي بدورها تتناسب مع حجم المصرف ولذلك فإن هناك علاقة بين الحيطة وحجم المصرف حيث إن المصارف التجارية التي لديها موجودات إجمالية كبيرة فإنها تعتمد على سياسات الحيطة والاستراتيجيات الخاصة بهذه سياسات وكذلك أن سياسة الحيطة الكلية تقلل من المخاطر النظامية التي تواجه عمل هذه المصارف (Nance, 1993: 267).

اهتم البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي في خطته الاستراتيجية وذلك من خلال استحداث سياسات الحيطة الكلية التي تعد من مهام السلطات الإشرافية من أجل أهمية وضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر وتعد مراحل تطور القطاع المصرفي بمثابة انعكاس جيد لتطور الاقتصاد وأن تنمية الوضع الاقتصادي والحفاظ عليه يعتمد على سلامة أدائه وهذا يتطلب مراقبته وتقييمه بشكل دوري، لذلك ظهرت الحاجة إلى مراقبته من المنظمين أو جهات خارجية تستخدم سياسات الحيطة الكلية لتحليل ومقارنة السلامة المالية للمصارف (Seyedi et al, 2019). تحدث الازمة المالية عندما ينخفض الطلب على الموجودات المالية لقطاع واحد أو أكثر مما يفشل النظام المصرفي في تلبية التدفقات الخارجة أو قد يكون غير قادر على جذب تمويل جديد أو تجديد التزامات قصيرة الاجل ففي هذا الاتجاه تعتبر سياسة الحيطة الكلية التي تم العمل بها من البنك المركزي مهمة للغاية بعد الازمة المالية العالمية لأنها تعطي بعض المؤشرات على مدى احتمالية انتقال المشاكل المالية إلى الاقتصاد الحقيقي (Almahadin & al, 2020: 221).

خامساً: مفهوم وأهمية مؤشرات الحيطة الكلية

1- مفهوم مؤشرات الحيطة الكلية:

واجهت العديد من البلدان في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي سلسلة من الأزمات المالية كان آخرها أزمة الرهن العقاري عام 2008 ويمكن تعريف الازمة المالية التي تواجه الدول بانها عبارة عن موقف تتعرض له الدولة ويستشعر صانع القرار فيها بدرجة عالية من

التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة التي أدت إلى انهيار العديد من المصارف في البلدان المختلفة إذ استمر مسلسل التعثر للمؤسسات المالية الكبيرة الواحدة تلو الأخرى وفي ظل عولمة القطاع المالي والمصرفي فإنّ عدم تبني وتطبيق أطر رقابية محلية ودولية مناسبة للتعامل مع الابتكارات المالية من مشتقات وأدوات مالية معقدة سيؤدي حتمًا إلى إضعاف دور إدارة المخاطر في المؤسسات المالية مما يتسبب في تعثر القطاع المالي والاقتصادي الكلي (إبراهيم عاكوم، 2009: 18). إذ برهنت الأزمة المالية الأخيرة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي وتسييل الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر المنتظمة وذلك من خلال دور سياسة الحيلة الكلية إذ شهدت العقود القليلة الماضية فجوة كبيرة بين سياسات الاقتصاد الكلي وتنظيم المؤسسات المالية والمصارف التجارية (Victoria، 2009: 3).

تعتبر هذه المؤشرات مهمة لقطاع المصارف إذ تعزز قدرة المصارف على ادارة عملياتها في ظل أحداث طارئة فهي تعكس قدرتها على الوفاء بالديون في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية من خلال حسابات رأس المال والاحتياطي التي بحوزتها ومن خلال هذه المؤشرات يقوم النظام المالي بتخصيص الموارد المالية بشكل فعال بين الانشطة المختلفة لقطاع المصارف في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية لاسيما في أوقات الازمات المالية الناتجة من النظام المالي نفسه أو من القطاع الحقيقي (Swamy, 2014:27). يتوقف نجاح إدارة الأزمات على وضع كافة التدابير اللازمة وكيفية التعامل مع هذه الازمات من خلال خبرة متخذ القرار وقدرته على التنبؤ والإنذار وتتراكم الخبرات عن الأزمات السابقة ونجاحات وإخفاقات التعامل معها وكذلك القدرة على الابتكار والمنطق السليم في التعامل مع المشاكل وينبغي أن يضم فريق العمل المتعامل مع الأزمات خبرات مختلفة في النواحي المالية والاقتصادية والقانونية والسياسية والسلوكية والمحاسبية والإدارة والإحصاء (طارق عبد العال، 2009:26). هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم إذ تشير مؤشرات الحيلة الكلية Macro hedging indices قدرة المصارف على إدارة عملياتها في ظل احداث طارئة فهيه تعكس قدرته اعلى مواجهة المخاطر المالية وتعتبر مؤشرات الحيلة الكلية مهمه للغاية بعد الازمة المالية العالمية لأنها تعطي انذار او مؤشر على مدى احتمالية انتقال المشاكل المالية إلى الاقتصاد الحقيقي. (Swamy, 2014:27).

2- أهمية مؤشرات الحيطة الكلية

يتطلب أداء المصارف والمؤسسات المالية دعم التحليل المناسب وتوفير قاعدة معلومات شاملة إذ إن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الحيطة الكلية فضلا عن المعلومات التي يتم الحصول عليها من السوق (Tsatsaronis, 2011: 22). اهتم البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي في خطته الاستراتيجية وذلك من خلال استحداث سياسات الحيطة الكلية التي تعد من مهام السلطات الإشرافية من أجل أهمية وضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر وتعد مراحل تطور القطاع المصرفي بمثابة انعكاس جيد لتطور الاقتصاد وأن تنمية الوضع الاقتصادي والحفاظ عليه يعتمد على سلامة أدائه وهذا يتطلب مراقبته وتقييمه بشكل دوري، لذلك ظهرت الحاجة إلى مراقبته من المنظمين أو جهات خارجية تستخدم سياسات الحيطة الكلية لتحليل ومقارنة السلامة المالية للمصارف (Seyedi et al, 2019: 208). تحدث الازمة المالية عندما ينخفض الطلب على الموجودات المالية لقطاع واحد أو أكثر مما يفشل النظام المصرفي في تلبية التدفقات الخارجة أو قد يكون غير قادر على جذب تمويل جديد أو تجديد التزامات قصيرة الأجل ففي هذا الاتجاه تعتبر سياسة الحيطة الكلية التي تم العمل بها من البنك المركزي مهمة للغاية بعد الازمة المالية العالمية لأنها تعطي بعض المؤشرات على مدى احتمالية انتقال المشاكل المالية إلى الاقتصاد الحقيقي (Almahadin & al, 2020: 221).

يتعرض النشاط المصرفي للعديد من المخاطر المالية التي تؤثر على أدائه لأن المصارف لها دور مركزي في الوساطة المالية فإن تحليل هذا الاداء يعتمد على الكفاءة والإنتاجية والسيولة والقدرة التنافسية والربحية لذلك تعد مؤشرات الحيطة الكلية دليل للإنذار المبكر ومؤشرات تحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار المالي وتحديد المخاطر التي قد ينتج عنها في أسوأ الأحوال فشلا للقطاع المصرفي تتمثل أهمية مؤشرات الحيطة الكلية كما يأتي. (Babihuga, 2007: 2). (Apătăchioae, 2015: 39- 40).

1. الحاجة الماسة بتطبيق لوائح السلامة المالية للمصارف وتنفيذ المبادئ المصرفية الحيطة لكي يكون عملها في حالة سليمة بحيث لا تضر بالأفراد المرتبطين بالخدمات المصرفية.
2. تسمح بأن يكون تقييم القطاع المال والمصرفي مبينا على مقاييس كمية موضوعية من خلال تصميم برنامج لتقييم القطاع المالي ولتحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي والعمل على تطوير الاستجابات للسياسة المناسبة التي من الممكن اتباعها.
3. تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
4. تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

5. تعمل المؤسسات الشرفية على ايجاد طرق توجيهية لتطوير خطط الادارة للازمات المالية ومواجهتها وهي مؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية التي تحدث في القطاع المصرفي.

تعد مؤشرات الحيطة الكلية أداة رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر، حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها مما تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات تحوط وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع Macro hedging indicators إذ تشير مؤشرات الحيطة الكلية إلى مجموعة مؤشرات يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث، وتتبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية (37 : 2015, Apătăchioae). إن القدرة على مراقبة السلامة المالية تفترض وجود مؤشرات يمكن استخدامها كأساس لتحليل صحة واستقرار النظام المالي الحالي وتشمل هذه المؤشرات الحيطة الكلية كلاً من المؤشرات الحيطة الجزئية الموجهة للمؤسسات المالية الفردية ومتغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي (4: 2000, Owen).

سادساً: مؤشرات السلامة المالية والمؤشرات المستخدمة في العراق

1: مؤشرات السلامة المالية

هناك ستة مؤشرات للسلامة المالية لتقييم أوضاع القطاعات المالية وغير المالية وهذه المؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بلازمات والصدمات الداخلية أو الخارجية والاقتصادية عموماً، وهي تعمل كأداة إنذار مبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر وهناك العديد من المؤشرات لكن سيقترن البحث على مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر نسبة السيولة ومؤشرات الإيرادات والربحية ومن خلال شكل (2) يمكن توضيح هذه المؤشرات للقطاع المصرفي كما يلي: (Bunn & Redwood,2003:20).

جدول (2) مؤشرات السلامة المالية

المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر	المفهوم	المؤشرات الرئيسية	ت
مؤشر نسبة كفاية رأس المال	يعد مؤشر نسبة كفاية رأس المال هو من أهم المؤشرات التي يستخدمها المصرف للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة اذ كلما زاد رأس المال قل احتمال خسارة العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية لذلك اولى البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المركز المالي للمصارف عن طريق زيادة رؤوس اموالها وتم الاعتماد على معيار بازل II لقياس كفاية رأس المال.	مؤشر نسبة كفاية رأس المال	1
نسبة تغطية السيولة (LCR)	استخدمت بازل III إطار جديده لتنظيم السيولة إذا ركز على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطيه السيولة الامر الذي يتطلب من المصارف ان تحتفظ بكميه من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهه حالات الضغط لمدته لا تقل عن 30 يوم وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر الذي يعد اداة رقابية لقياس مستوى السيولة وبدا استعمال هذه النسبة من قبل البنك المركزي العراقي ابتداء من عام 2017 يتمتع الجهاز المصرفي بمناسيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي إذ إن امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يبقي التحدي كبير أمام إدارة المصارف لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة وبحساب نسب هذه المؤشرات نجد ان الجهاز المصرفي نسبة سيولة عالية تمنحه درعا ضد الازمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها	مؤشرات السيولة	2
نسبة التمويل المستقر المتاح (NSFR)			
الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل			
موجودات السائلة / إجمالي الودائع			
الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات			
الائتمان النقدي / الودائع			
فجوة التمويل (فجوة الائتمان)			
نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الائتمان النقدي	تشكل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال لكون معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات المالية تنجم غالباً من طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة إليها.	مؤشرات جودة الموجودات	3
نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات			

نسبة القروض غير العاملة / رأس المال			
نسبة العائد على الموجودات	تم استعمال البنك المركزي العراقي هذه المؤشرات لغرض قياس نسبه العائد على حقوق الملكية وعند حدوث انخفاض في هذه في نسبه على الموجودات يؤدي إلى زياده قيمه الموجودات بالعملة الأجنبية نتيجة تغير سعر صرف العملة العراقية امام الدولار الامريكي اما استعمال نسبه العائد على حقوق الملكية تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون اصحاب راس المال في المصارف والمؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الارباح من كل وحده من حقوق الملكية	مؤشرات الإيرادات والربحية	4
نسبة العائد على حقوق الملكية			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر (البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي, 2018: 33) (البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي, 2021: 61).

3: مؤشرات الحيطة الكلية المستخدمة في العراق:

من خلال مؤشرات وأدوات الحيطة الكلية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي سنحاول تطبيق بعض مؤشرات الحيطة الكلية على الجهاز المصرفي العراقي لمعرفة مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق هذه المؤشرات للتنبؤ بالأزمات المالية وسوف يتم استعمال منهج مدخل الاقتصاد الكلي الذي يعتمد فرضية مفادها أن سلامة الجهاز المصرفي تعكس سلامة الاقتصاد القومي وعليه فإن هذا المدخل يقوم على إيجاد علاقة منتظمة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وكفاءة الجهاز المصرفي لكن قبل استعراض مؤشرات الحيطة الكلية المستخدمة في الدراسة التطبيقية لابد من الإشارة إلى أن الاقتصاد العراقي يتسم بالانفتاح الشديد على العالم الخارجي كما تسيطر عليه الصيغة الأحادية إذ يعتمد على منتج واحد بشدة وهو تصدير النفط الذي يشكل نسبة عالية من الناتج والصادرات، لذا فإن أي تقلبات لهذا القطاع سينعكس على أداء الاقتصاد الكلي، ومن المعلوم بأن الأزمة في الدول التي تعتمد بشدة على صادرات المواد الأولية تختلف عن الدول الصناعية فالمشكلات التي تواجه المصارف والقطاع المالي تكون مسبقة بتدهور معدلات التبادل وانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأولية والذي لا يؤثر فقط في معدل ربحية بعض الصناعات الكبيرة ولكنه يخفض إيرادات الحكومة ويضعف الطلب المحلي ويهدد ربحية كل المشروعات لذا فإن دور مؤشر معدل التبادل الدولي يجعل من السهل التنبؤ بالمشكلات المالية والمصرفية ومن هذه المؤشرات هي : (البنك المركزي العراقي دائرة العمليات المالية, 2017: 5).

أ- فجوة الائتمان للناتج: Credit-GDP-Gap

استعمال هذا المؤشر من قبل البنك المركزي العراقي في عام 2016 وتم نشره لأول مرة في تقرير الاستقرار المالي لعام 2016 ولكن لم يتم استعمال هذا المؤشر كأداة تحوط كلية و كمؤشر لقياس دورة الائتمان في العراق لذلك يتطلب الاهتمام أكثر بهذا المؤشر باعتباره أحد مؤشرات الحيطة الكلية الذي يستخدم في رسم استراتيجية سياسة الحيطة الكلية من البنك المركزي العراقي أي يجب استخدامه لمتابعة وضع مصدات من راس المال لمواجهة المخاطر المحتملة من زيادة حجم الائتمان الممنوح وتعد فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي أداة لقياس سرعة نمو الائتمان ولغرض بناء احتياطات إضافية معاكسة للدورات المالية اقترحت لجنة بازل أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال الفجوات Gap ويتم التوصل إلى تلك الفجوة من خلال الآتي (Jorge, 2019: 10-17).

يتم استخراج نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة الآتية 1 :

$$Cg = DT / (GDP_{t-3} + GDP_{t-2} + GDP_{t-1} + GDP_t) \times 100\%$$

أذ أن

$$Cg = \text{نسبة الائتمان النقدي إلى GDP}$$

$$DT = \text{اجمالي الائتمان النقدي خلال فترة معينة.}$$

$$GDP = \text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.}$$

$$T = \text{الزمن.}$$

ومن خلال المعادلة (1) يتم التوصل إلى نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي اذ تم تقسيم إجمالي الائتمان النقدي على مجموع الناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة السابقة إضافة الفصل الحالي وتم اخذ الفصول السابقة للوصول إلى أدق النتائج وتعطي هذه النسبة صورة أفضل حول نمو الائتمان.

ب - نسبة تغطية السيولة: (LCR)

تهدف هذه النسبة إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة على المدى القصير وذلك من خلال التأكد من احتفاظ المصارف بمخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرهونة التي يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة إلى نقد لتلبية احتياجاته من السيولة ضمن نشاطات ضغط لمدة 30 يوماً وتتكون الصيغة العامة لاحتساب نسبة تغطية السيولة LCR من البسط ويشمل الموجودات السائلة عالية الجودة والمقام والذي يتضمن صافي التدفقات الخارجة خلال 30 يوماً ويتم احتساب نسبة تغطية السيولة وفق الصيغة الآتية (ضوابط احتساب نسب السيولة حسب مقررات بازل III الصادرة عن البنك المركزي العراقي، 2017: 5)

نسبة تغطية السيولة = قيمة الموجودات السائلة عالية الجودة ≤ 100

صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً

لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي استخدم البنك المركزي العراقي هذه النسبة منذ عام 2017 ويتابع هذه النسبة باستمرار وتشير البيانات إلى أن معظم المصارف محتفظة بنسب LCR أكثر من النسبة المقررة كما في عام 2017.

ت - نسبة صافي التمويل المستقرة: (NSFR)

يعرف هذا المعيار على انه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب حيث ينبغي على المصارف المحافظة على نسبة (100 %) بشكل دائم اي ان المصارف لديها تمويل متاح مساو للتمويل المطلوب وهو ما يعني ان المصرف قادر على تمويل جانب الموجودات لديه وفق ما تتيح مصادر الاموال في جانب المطلوبات من قائمة المركز المالي للحد من الاعتماد المفرط على التمويل غير المستقر للأصول الأساسية (غير السائلة غالباً) ضعيفة وفي الأوقات الجيدة قد تقوم البنوك بتوسيع ميزانياتها العمومية بسرعة من خلال الاعتماد على تمويل قصير الأجل والرخيص نسبياً والوفير. ويهدف صافي نسبة التمويل المستقر إلى الحد من ذلك ويسعى بشكل عام إلى ضمان احتفاظ البنوك بهيكل تمويل مستقر وكان أحد أهداف لجنة بازل للإحصاء في تطوير صافي نسبة التمويل المستقر هو دعم الاستقرار المالي من خلال المساعدة على ضمان أن صدمات التمويل لا تزيد بشكل كبير من احتمالات الضائقة بالنسبة للبنوك الفردية وهو مصدر محتمل للمخاطر النظامية يتم التعبير عن معدل صافي التمويل المستقر كنسبة يجب أن تساوي أو تتجاوز 100% وترتبط هذه النسبة التمويل المستقر المتاح للبنك بالتمويل المستقر المطلوب، كما هو ملخص في الصيغة التالية: (ضوابط احتساب نسب السيولة حسب مقررات بازل III الصادرة عن البنك المركزي العراقي، مصدر سابق: 15).

$$\text{نسبة التمويل المستقر} = \frac{\text{اجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{اجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100$$

يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط الآتية (3: Evans , 2000).

- أ- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
- ب- تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء.
- ت- تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات.
- ث- تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استعمال المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً.
- ج- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات وتعمل على التقليل من حدتها.

الفصل الثاني

المبحث الثاني

الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية

أولاً- مفهوم الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية لتتمكن هذه المؤسسات من ممارسة عملياتها وأنشطتها إذ إن الائتمان يعبر عن القروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف للزبائن مقابل تسديدها في المستقبل ويعد الاستثمار المالي للمصارف أيضاً من أهم المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من حيث إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها وكذلك المهتمين بدراساتها إذ أن الاستثمار المصرفي يبين ما يستطيع المصرف بلوغه بممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة و كذلك لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها وكذلك أهمية الائتمان المصرفي من ناحية انعكاساته في الاستثمار المصرفي سواء كان هذا الانعكاس سلبياً أو إيجابياً بصورة عامة يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد. (منال خطيب, 2004: 4). إن كلمة الائتمان مأخوذة من الأمان فالمصرف عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يأتمنه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده بوصفه امراً مهماً في الاقتصاد لما يقدمه من مهام أهمها تسهيل العمليات التجارية بين المصادر المالية ويستخدم كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية وكما أنه يعتبر الأداة لمراقبة النشاط للمشاريع ويؤدي إلى زيادة حجم عرض النقود وزيادة الادخار والحد من الاستهلاك ويتضح دور الائتمان المصرفي أنه بدونه تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية وحيث يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي، عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من الائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية (Gabgub, 2009: 15). قد يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنها تلك الخدمات المقدمة من المصرف أو المؤسسات المالية التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال

اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف الأفراد أو المؤسسات المالية عن السداد بدون أية خسائر (عبد المطلب، 2000: 103).

ثانياً – نشأة وتعريف الائتمان المصرفي:

1- نشأة الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي دور مهم في تطور الخدمات المصرفية ويعد من أهم الإيرادات التي يحصل عليها المصرف والتي تستند إلى دراسة أوضاع المقرض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل وبمعنى آخر يعتبر الائتمان هو التعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض أي المصرف والمقرض أي الزبون والتي تدل على توافق الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها. لقد تطورت مؤسسات الائتمان عبر مراحل التاريخ التي مرت بها البشرية حيث إن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفاتها الأولية والبسيطة إلى عصور قديمة عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين وبعد ذلك ساهم الائتمان في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها مما زاد في حصيلة الأرباح (ارشد وجودة، 1999: 39). ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم مجالات الاستثمار للمؤسسات المالية وذلك لارتفاع معدل الفائدة بالمقارنة مع الاستثمارات الأخرى فهو الاستثمار الأكثر فعالية في تحقيق هدف الربحية وتظهر أهمية الائتمان المصرفي من خلال التمييز بينه وبين الائتمان التجاري حيث يمثل الائتمان التجاري الديون التي تنشأ من التعاملات التجارية الأجلة والمسجلة في الأوراق التجارية أما الائتمان المصرفي فهو يختص بموضوع منح القروض وبناء على ذلك يمكن القول إن تكلفة الائتمان المصرفي تكون أقل بالمقارنة من الائتمان التجاري وإن كلمة ائتمان مشتقة من الكلمة اللاتينية القديمة والتي تعني ائتمان خلال القرون الماضية يبقى معنى المصطلح قريب من الأصل حيث يقوم المقرضون أو الدائنون بإقراض الأموال أو الاعتقاد بأن المقرض يمكن أن يعهد إليه بسداد المبلغ المقدم مع الفائدة وفقاً للشروط المتفق عليها ويتفق جميع الكتاب والباحثين على إن الائتمان المصرفي هو علاقة مديونية بين طرفين الطرف المانح المصرف أو المؤسسة المالية والطرف المستلم هو الأفراد أو مؤسسات مالية (Golin & Delhaise , 2013: 1).

2- تعريف الائتمان المصرفي

القروض المصرفية هي تلك الخدمات التي تقدم للعملاء وبموجبها يتم توفير الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع على أن يلتزم المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات

المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وبالمراجعة الإلزامية العلمية نجد للائتمان المصرفي تعريفات متعددة في جدول (3)

جدول (3) تعريف الائتمان المصرفي

ت	المصدر	التعريف
1	(عبد الحميد, 2000: 103)	هو تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر) .
2	(الشيخلي, 2001: 18)	قيام المصارف بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية أي منح تسهيلات ائتمانية (جاري مدين قروض خصم الكمبيالات،... الخ) للقطاعات التجارية الأخرى
3	(Takang & Ntui , 2008:14)	القرض هو دين مثل جميع ادوات الدين اذ يتلقى الطالب على القرض في البداية مبلغا من المال من المقرض اي المصرف او المؤسسة المالية ويقوم بسداده على شكل اقساط منتظمة وتقدم هذه الخدمة بتكلفه تعرف بالفائدة على الدين ويجوز للمقرض اخضاع المقرض لقيود معينه تعرب باسم تعهدات القرض
4	(Gabgub, 2009:15)	يمكن تعريف الائتمان المصرفي على انه مبلغ المال الذي تقرضه المؤسسة المالية او المصرف التجاري للأفراد او الشركات الذي يتوجب سداده بفائدة على شكل اقساط بفترات منتظمة وكذلك يعرف على انه القروض التي يتم تقديمها للأفراد او الشركات او الحكومة من قبل المصارف التجارية او الوسطاء الماليين

ويمكن تعريف القروض على انها العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف او المؤسسات المالية التي تمنح بموجبها مبلغا من المال إلى احد زبائنها كانت افراد او مؤسسات او شركات مقابل تعهد من قبل الزبون المقترض بسداد تلك الاموال مع الفائدة المتفق عليها بين الطرفين في وقت محدد مسبقا ومن خلال عقد يبرم بين الطرفين	(Engelmann & Pham,2020:1)	5
---	---------------------------	---

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة

ويرى الباحث بانه يمكن تعريف الائتمان المصرفي على انه توسط المصارف التجارية بين طرفين الطرف الاول هم الذين لديهم فائض في رؤوس الاموال او المدخرين والطرف الاخر هم الذين لديهم حاجة إلى رؤوس الاموال لغرض تمويل المشاريع الخاصة بهم وهم المستثمرين.

ثالثا- أهمية الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي اداة تمويل مهمة تعمل على نقل الاموال او الموارد المالية من المودعين إلى المقترضين وهذا يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي وكذلك يؤدي الائتمان المصرفي دورا فعالا وبالغ الأهمية في عمل المصرف حيث تقوم الوظيفة الائتمانية على تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية والمالية المختلفة وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج (فائق, 2015: 17), يحقق الائتمان المصرفي الجزء الاكبر في تحقيق الارباح للمصارف والمؤسسات المالية وهو الاستثمار الاكثر جاذبيه للمصارف التجارية والمؤسسات المالية من خلال الحصول على العوائد المتحققة منه حيث يعمل الائتمان المصرفي على زيادة التجارة بشكل كبير وخاصة التجارة الدولية عن طريق فتح الاعتماد المستندي حيث يقوم بتسهيل وزيادة التبادل التجاري الخارجي ويعمل على توازن الاقتصاد من خلال توزيع الموارد النقدية للمستثمرين وللقطاعات المختلفة للعمل بشكل انسيابي للمشاريع الاستثمارية كافة (عذافة, 2018: 16). كما يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي إذ تتكون هذه الأهمية من منظورين مهمين وهما كما يأتي (مطر, 2006: 379) (رمضان واخرون, 2006: 167) (الزبيدي, 2011: 166)

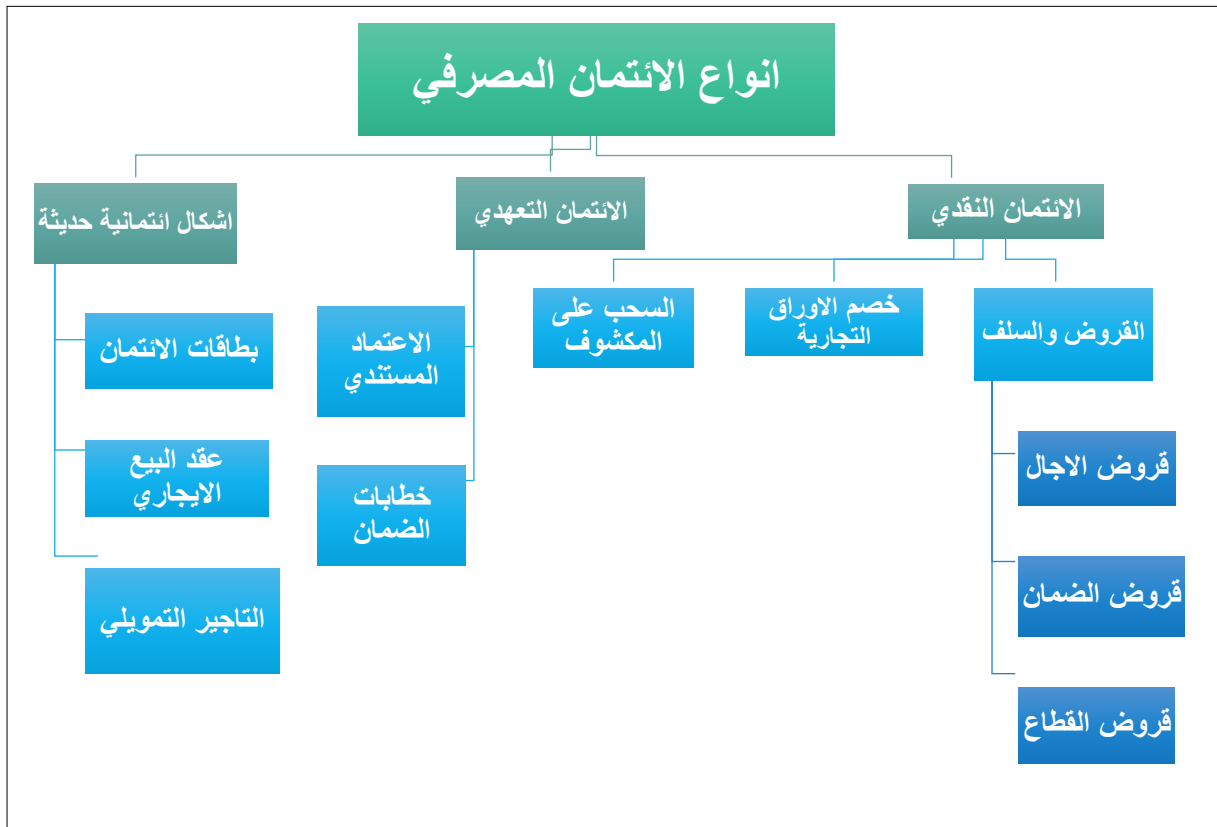
1- أهمية الائتمان على مستوى المصرف: اذ يشكل الائتمان المصرفي الاستثمارات الأكثر جاذبية من خلاله يستطيع المصرف أن يحقق النمو المستمر والقدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها لأن الاهتمام بمفهومه العام يعد شكلا من أشكال استثمار موجودات المصارف التجارية كما أن النشاط المرتبط من العوائد المحققة من خلال الائتمان المصرفي يؤدي دورا مهما في نمو الاقتصاد إلى جانب آخر فإن الائتمان يكون الاستثمار الأكثر خطورة على المصرف من خلال المخاطرة المختلفة

التي تؤدي إلى مخاطر اذا تجاوزت حدوده المعينة ولم يستطع المصرف من تحسين قدرته على الحد منها.

2- أهمية الائتمان على مستوى النشاط الاقتصادي: يؤدي الائتمان المصرفي دورا كبيرا وأهمية اقتصادية والارتقاء المتتابع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم فهو يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات المالية المختلفة ولهذا فإن كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى القروض والائتمان كما يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل للنشطة الاقتصادية المختلفة وهو أيضا أداة حساسة وخطيرة قد ينتج عنها آثار اقتصادية غير مرغوبة مما يؤدي إلى آثار أو ضغوط تضخمية

رابعاً- أنواع الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية على أنواع متعددة حيث يتكون من الائتمان النقدي والائتمان التعهدي وهناك كذلك اشكال حديثه للائتمان والشكل (2) يوضح انواع الائتمان المصرفي



المصدر: (الرفاعي عمر بسيم معجم مصطلحات ادارة الاعمال حلب, 2008: 146)

شكل (2)

أنواع الائتمان المصرفي

نلاحظ من الشكل بان الائتمان المصرفي ينقسم إلى قسمين اثنين، ائتمان نقدي وائتمان تعهدي وهناك اشكال حديثة أخرى. اما الائتمان النقدي يشمل (القروض والسلف – خصم أوراق التجارية – والسحب على المكشوف) إذ القروض والسلف تشمل (قروض الآجال – قروض الضمان – قروض القطاع) واما الائتمان التعهدي يشمل (الاعتماد المستندي – خطابات الضمان)

1- الائتمان النقدي

يعد الائتمان النقدي هو الأكثر استخداما وشيوعا في نشاط المصارف إذ انه يشكل الأهمية الأكبر من ادارة الائتمان والأكثر ربحية إذ ان هذا النوع من الائتمان يمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في العمليات التجارية وغيرها للحصول على الأرباح وتكون هذه العمليات متفق عليها ومحددة بعقد ائتماني (انجرو، 2017: 25). يعتبر الائتمان المصرفي او الائتمان النقدي فعالية مصرفية غاية في الأهمية إذ إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى وكذلك يشمل الائتمان النقدي جميع الأرصدة النقدية القائمة لجميع انواع التسهيلات الائتمانية النقدية والعمليات التمويلية ذات الطابع المباشر إذ يتكون الائتمان النقدي من ثلاث اقسام القروض والسحب المكشوف وخصم الاوراق التجارية (البنك المركزي العراقي, 2017: 7) إذ ان الائتمان النقدي يتكون من

أ- القروض

يمكن تعريف القروض على انها الاموال التي يتم منحها من الطرف المقرض اي المصرف او المؤسسة المالية إلى الطرف المقرض الافراد او مؤسسات اخرى يلتزم المقرض بسداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفائدة خلال مدة زمنية متفق عليها لذلك يمكن ايضا وصف الائتمان بانه القدرة على اقتراض الأموال. وكذلك يمكن تعريف القرض هو دين مثل جميع ادوات الدين إذ يتلقى المقرض في البداية مبلغا من المال ثم يقوم المقرض بسداده على شكل اقساط منتظمة وتقدم هذه الخدمة بتكلفه تعرف بالفائدة على الدين ويجوز للمقرض اخضاع المقرض بقيود معينة تعرف باسم التعهدات الخاصة بالمقرضين. وتعد القروض هي من المكونات الرئيسية للائتمان المصرفي إذ يقدم بصوره مباشرة للزبون وكذلك يعرف القرض بصوره عامه على انه امكانيه شراء ماله او استئانة مبلغ من خلال وعد بسداد هذا المبلغ مع الفائدة المتفق عليها ويمكن تصنيف القرض من قبل المصرف إلى اصناف مختلفة وهذا يسهل للمصرف عمليه تتبع نشاطاته وتحديد اماكن الضعف والقوه ومن ضمن هذه التصنيفات او الانواع الخاصة بالقروض يمكن توضيحها من خلال ما يأتي (Engelmann & Pham, 2020:1).

(1) قروض حسب الآجال**- قروض قصيرة الأجل**

يمكن تعريف القروض قصيرة الأجل إنها القروض التي تقرضها المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى لمدة سنة واحدة إن القروض قصيرة الأجل هي وسيلة سهلة ومرنة للغاية للتمويل يمكن للمؤسسات المالية أو الشركات لتقديم بطلب الحصول على هذه القروض للمصرف بالمؤهلات المناسبة عند استعمال طريقة التمويل يجب أن يكون مبلغ ووقت الأموال المستردة من مشروع الاستثمار للمؤسسات المالية وفقا للشروط الاستثمارية. وتعد القروض قصيرة الأجل من أهم أدوات الدين يمكن للشركات الصغيرة والمؤسسات المالية الاستفادة منها في التمويل ويمكن أن تشمل القروض قصيرة الأجل الائتمان المتجدد وهو يعتبر قرض قصير الأجل ويمكن تعريف هذا الائتمان إنه يمنح عادة من قبل المصرف التجاري في حين إنه غالبا ما يكون قابلا للاستدعاء من المصرف في أي وقت مما يعني إنه يمكن للمصرف أن يطلب السداد بأقرب وقت إلا إنه غالبا ما يبقى مفتوحا لمدة طويلة من الوقت وكذلك تطلب المصارف من الشركة سداد هذا القرض لمدة تكون شهر واحد على الأقل خلال السنة ويمكن أن يسمى هذا القرض أيضا بقرض رأس المال العامل (244: 2017 Zhang et al).

- قروض متوسطة الأجل

هو الائتمان الذي يمنح لمدة أكثر من سنة و أقل من خمس سنوات ويشمل هذا التمويل او الائتمان بعض العمليات في المؤسسات المالية والشركات والمشاريع الصناعية وان استعمال هذه القروض لغرض التجديد والتوسع في عمل المؤسسات المالية وكذلك يمكن للمقترض ان يقوم بسداد قيمة القرض من خلال الأرباح التي يتم الحصول عليها من هذا القرض (عبد الله والطراد, 2008: 168)

- قروض طويلة الأجل

ان القروض طويله الأجل هي قروض تتراوح بين 5سنوات إلى 15 سنة قد يكون سعر القرض او سعر الفائدة فيها ثابتا لمدة معينة او متغيرا اذ يكون تغيره حسب سعر السوق إذ ان هذه القروض تختلف من إذ شروط السداد بالنسبة لدفعات اقساط التسديد وتكون هذه الدفعات غالبا متساوية. وتعمل الشركات او المؤسسات المالية للحصول على هذه القروض لغرض تطوير مشاريعها او بناء مشاريع جديدة لغرض الحصول على الارباح جديدة ويعد قرضا بمثابة عقد ملزم لكل المقرض والمقترض ويلتزم المقترض بسداد أصل القرض والفوائد الدورية المرتبطة به خلال سنوات القرض (النعمي, 2009: 354). (Suresh, & Paul, 2014:75).

(2) قروض حسب الضمان

يمكن تقسيم القروض بحسب الضمانات المقدمة مقابل الحصول على القروض وعلى ذلك الأساس تم تقسيم القروض إلى قروض مضمونة وقروض غير مضمونة وكما يأتي

أ- القروض المضمونة

ان الغالبية العظمى للقروض تكون مصحوبة بضمانات تسمى ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمال لعنصر الثقة الموجود أصلا وليس كبديل عنها وهي نوع من انواع القروض يطلب فيها من المقترضين الأكثر خطورة تقديم ضمانات ودفع فائدة اعلى لان ادارتها تكون أكثر تكلفة بالنسبة للقروض الغير مضمونة (Zutter, 2022: 793).

ب_ القروض الغير مضمونة

وهي القروض النقدية غير مرتبطة باي ضمان إذ تقوم المصارف أي المقرض بتقديم هذه القروض إلى المقترضين الأفراد أو المؤسسات المالية في بعض الحالات يكون المصرف على اطلاع وعلى دراية بالمركز المالي وبإمكانيات والقدرات المالية على التسديد للأفراد المقترضين أو المؤسسات المالية ولهذا يقوم بفتح الاعتمادات المستندية الخاصة بهم ويقوم المصرف بإقراضهم المبالغ المعينة ولفترات معينة محددة. وهناك شروط خاصة لمنح هذه القروض وهو ما يعرف بالرصيد المعوض والذي بمقتضاه ينبغي على الفرد او المؤسسات المالية أن يترك في حسابه الجاري لدى المصرف نسبة مئوية من قيمة الاعتماد أول القرض الممنوح له بمثابة ضمان لدى المصرف أما الشرط الثاني وهو وجوب قيام الفرد أو المؤسسة المالية بسداد قرضه مرة واحدة على الأقل كل سنة (يحبوش حسين, 2007: 2). (عبد الحق, 2002: 40).

(3) قروض حسب القطاع**أ- القروض العقارية**

يمنح هذا النوع من القروض لتمويل المشروعات الخاصة بالأفراد والمؤسسات المالية لشراء الأراضي والمساكن ومدة هكذا نوع من القروض في العادة تكون طويلة الأجل فقد تصل لأكثر من 30 سنة وهذا يؤدي إلى زيادة مخاطرها وغالبا ما تكون مثل هذه القروض مضمونة بسند العقار الذي يتم شراؤه (Thomas, 2006: 211).

ب- القروض التجارية

هي القروض التي تستخدم لغرض تمويل الأنشطة التجارية إذ إنها تشكل نسبة كبيرة ضمن الأنشطة الائتمانية للمصرف وعادة تكون هذه القروض قصيرة الأجل أي إنها تقل عن سنه وتستهمل غالبا لتمويل التجارة وكذلك تمويل جزء من رأسمالها الجاري مثل أجور عمال او مشتريات من المواد

الأولية وكذلك تستعمل في التجارة الخارجية والتجارة الداخلية وتوزع ما بين قروض ممنوحة للتصدير وقروض ممنوحة للاستيراد هناك قروض أخرى لتمويل رأس المال (ارشيد وجودة , 1999: 107). وقد تكون هذه القروض بالعملات الأجنبية، لأن الشركات بحاجة لهذه العملات (Quiry,et al , 2009 :518).

ج- القروض الصناعية

تمنح هذه القروض إلى المؤسسات الصناعية وكذلك للمهن الصناعية والحرفيين وتمنح بأشكال مختلفة من الأجل منها متوسطة الأجل وطويلة الأجل وكذلك بالاعتماد على حجم الشركة والمركز المالي للشركة المقترضة وكذلك تمنح هذه القروض لتغطية شراء المواد الأولية للخطوط الإنتاجية والصناعية وكذلك لدافع الضرائب وأجور العمال وكذلك يمكن استخدامها لأغراض مختلفة بما في ذلك رأس المال العامل أو لتمويل النفقات الرأسمالية مثل شراء الآلات (Rose&Hudgins 522 :2013).

ح- القروض الزراعية

تشمل هذه القروض كل ما يتعلق بالمال وإنتاج وبيع المنتجات الزراعية ويشمل مصطلح القروض الزراعية مجموعة واسعة من المواضيع بما في ذلك المتطلبات النقدية للزراعة ومقدار الأموال التي سيتم استثمارها والطريقة التي يجب أن تنفق بها الأموال وتظهر أهمية هذا النوع من القروض في دعم الأنشطة الزراعية من خلال تقديمها للمزارعين من أجل شراء الأسمدة والبذور وهي تكون قصيرة أو متوسطة الأجل وفي الوقت نفسه (Rose & Hudgins, 2008:515).

خ- خصم الأوراق التجارية

إن عمليات خصم الأوراق التجارية التي تحدث من قبل المصرف هي نوع من أنواع الائتمان المصرفي وغالبا ما تكون هذه الأوراق أقل من سنة وتعمل المصارف على منح هذا النوع من التسهيلات لمساعدة الأفراد أو المؤسسات المالية المقترضة إذا مرت هذه المؤسسات بظروف غير جيدة وكذلك يقوم المصرف ب استعمال هذه الأوراق للحصول على قدر واسع من مصادر الائتمان . (Besley & Brigham, 2006:586). يمكن تعريف خصم الأوراق التجارية بأنه اتفاق يتعهد المصرف بمقتضاه بأن يدفع مقدما قيمة الورقة التجارية أو أي مستند آخر قابل للتداول إلى المستفيد مقابل نقل ملكيته إلى المصرف مع التزام المستفيد برد القيمة الإسمية إلى المصرف إذا لم يدفعها المدين الأصلي. وتعد عملية الخصم من عمليات الائتمان قصيرة الأجل التي تسهم في تنمية وتنشيط المعاملات التجارية فهي من جهة تمكن التجار من الحصول على المبالغ اللازمة لمعاملاتهم التجارية

من خلال خصم ما بحوزتهم من أوراق تجارية لم يحل موعد استحقاقها بعد لدى المصرف والحصول على قيمتها فوراً دون انتظار موعد استحقاقها) عيسى, 2012: 16)

د- السحب على المكشوف

يعد السحب على المكشوف هو أحد التسهيلات التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والمصرف وهو الذي يحدد الحد الأقصى للائتمان الممنوح من المصرف وهو يمثل تسهيلات ائتمانية مباشرة يقدمها المصرف للأفراد أو المؤسسات المالية ضمن حدود زمنية محددة (Brealey, et al, 2001:185). يستطيع الفرد المقرض السحب منه وكذلك يمكن تمديد سقف التمويل قصير الأجل من قبل المصرف مع إمكانيات استدعاء المبلغ المسحوب وبشكل فوري (Neale & McElroy, 2004: 467). ويمكن للأفراد أو الشركات أو المؤسسات المالية السحب على المكشوف بسحب مبلغ يزيد عن الرصيد الدائن في حساباتهم الجارية عادة ما يكون السحب على المكشوف مدة محددة هو غالباً لا يتجاوز السنة يجب على المقرضين تقديم ضمانات ملموسة لغرض تأمين السحب على المكشوف ومن خلال هذه الضمانات يتم احتساب الفوائد على المبالغ المسحوبة (Onyiriuba, 2016: 195). يمكن تعريف السحب على المكشوف بأنه حساب مصرفي يمنح الشركة امتياز تحرير الشيكات بأكثر من رصيدها وهو في الأساس نوع من الائتمان مرتبط بالحساب الجاري (Fields, 2016: 334). وبذلك تحقق المصارف من هذا الائتمان أو عمليات السحب على المكشوف فائدة تحدد قيمته وفقاً للمدة التي أنكشف فيها حساب الأفراد أو المؤسسات المالية فضلاً عن ذلك يبقى المصرف على صلة مع الأفراد أو المؤسسات المالية بشكل مستمر يسهل من متابعة وضعه المالي والتجاري وتقييمه بخصوص منحه الائتمان (James & Smith, 2006: 1).

2 – الائتمان التعهدي

يمتاز هذا النوع من التسهيلات الائتمانية بان المستفيد يكون شخصاً آخر غير الفرد الذي يقدم طلب الائتمان وكذلك لا يتضمن الائتمان التعهدي تقديم الأموال بيد الأفراد أو المستفيد إنما هناك تعهد خطي يتكفل به المصرف بموجبه تجاه الآخرين بالالتزام الذي قد يتحقق أو لا يتحقق تبعاً إلى الشروط الواردة في التعهد (الشمري, 2012: 81). وكذلك الائتمان التعهدي هو تعهد بالدفع وليس دفعا فعليا كما في الائتمان النقدي وهناك أنواع أو أشكال لهذا الائتمان هو الاعتماد المستندي وخطابات الضمان (الياس, 2005: 63).

أ- الاعتماد المستندي

يمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنه التعهد الذي يتم إصداره من قبل المصرف بناء على طلب يقدمه الفرد أو المؤسسة المالية أو المشتري بدفع مبلغ محدد من المال من خلال المصرف أو إلى الشخص المستفيد خلال مده محدد مقابل تقديم بعض الضمانات المطلوبة مع الالتزام بالشرط والتعهد الخاص بالاعتماد المستندي. إن خطاب الاعتماد المستندي يسمح للمشتري والبائع بالتعاقد مع وسيط مالي موثوق به مثلا المصرف وهو يتضمن السداد الكامل لبضاعة البائع شرط أن يكون قد تم شحن البضاعة والامتثال لشروط العقد التي تم الاتفاق عليه وإن عملية الاعتماد المستندي على الرغم من بساطتها لكنها تحتوي على العديد من الاختلافات إذ يعمل خطاب الاعتماد على توزيع المخاطر بالتساوي بين المشتري والبائع نظرا لأن البائع مطمئن على الدفع عند استيفاء شروط خطاب الاعتماد وأيضا يكون المشتري مطمئنا بشكل معقول إلى استلام البضائع. غالبا ما تكون طريقة الاعتماد شائعة للدفع عندما تكون الأطراف المتعاقدة غير مألوفة لبعضها البعض وعادة ما تكون خطابات الاعتماد المستندي غير قابلة للإلغاء مما يعني أنه بمجرد انشاء هذا الخطاب لا يمكن تغييره دون موافقة الطرفين وكذلك إن خطاب الاعتماد المستندي هو نوع من العقود التي يستخدمها المصرف لحماية عملائه أو الأفراد الذين يتعاملون معه عند القيام بأعمال التجارة أو التجارة الدولية إذ يتم انشاء هذا الخطاب عندما لا يعرف الزبون والمورد بعضهما البعض جيدا وكذلك هناك شك حول ثقة المورد أو المشتري مع الزبون ببعضهما البعض وأيضا يتطلب خطاب الاعتماد من قبل الدولة التي تمارس فيها الأعمال التجارية كطريقه لمراقبه التجارة إذ يطلب الزبون خطاب اعتماد لاستخدامه في أي معاملة عندما يكون هناك أي شك حول قدره أي من الطرفين على الدفع أو توريد البضائع وتعد خطابات الاعتماد هي أكثر الوسائل المهمة لغرض تحويل الأموال بين المورد والزبون وكذلك يعد الاعتماد المستندي من أهم وسائل التسوية فعالية عند تنفيذ المعاملات التجارية وخاصة التجارة الدولية كذلك معاملات الاستيراد والتصدير مما يؤدي إلى وظيفته تنفيذ اتفاقيه تجاريه وظيفيه ائتمانيه في نفس الوقت (Butakova, 2020:72) وتكون اليه فتح الاعتماد المستندي من خلال طلبا للمصرف المحلي لغرض فتح الاعتماد بمبلغ معين ومحدد يعادل قيمه المواد او البضاعة التي يشتريها وكذلك يتم تحديد نوع الصفقة والوثائق والمستندات المرفقة لها والتي يجب ان تقدم للمصرف ليتم الدفع وعند ابرام العقد مع المصرف المستورد إذ يتم الاشعار عن طريق المصرف في بلد المصدر وبموجب هذا الاشعار يقوم المصدر باستلام الاعتماد وسحب الحوالة التجارية (الشمري,2009:88).

ب- خطابات الضمان

ان خطاب الضمان هو تعهد يصدر من المصرف يضمن فيه احد زبائنه نتيجة الالتزام الملقى على عاتقه وضمان على ان الزبون سوف يؤدي التزاماته اتجاه الطرف الثالث في حدود مبالغ و مدة محدده ويتخذ هذا النوع من الائتمان في المشاريع الإنشائية وغيرها ويتصف هذا الائتمان بانه التزام غير فوري اذ ان المصرف لا يدفع المبلغ نقدا مثل القروض النقدية وانما يتعهد بالدفع المبلغ في حاله الطلب من قبل المستفيد من خطاب الضمان (الزرقان , 2010: 10) وخطاب الضمان هو سند اتفقيه يكون انشاءه بواسطة المصرف نيابة عن احد الزبائن او احد الافراد او المؤسسات المالية التي تشاركت في صفقه مع المستفيد حتى اذا تخلف الزبون عن السداد فإن خطاب الضمان يؤكد للمشاريع الإنشائية انه سيتلقى المدفوعات لما انه لا يمكن الحصول على خطاب الضمان الا اذا تقدم زبون بطلب للحصول عليه (Sasikumar, A., et al, 2022: 65). ويمكن تعريف خطاب الضمان من خلال القانون التجاري العراقي رقم 30 لسنة 1984 للمادة 287 بانه تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب احد المتعاملين مع الامر بدفع مبلغ معين او قابل للتعيين لشخص اخر اي المستفيد دون قيد او شرط اذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ويحدد في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من اجله ويمكن ويكون لخطاب الضمان ثلاث انواع اساسيه من ضمنها خطاب الضمان الابتدائي وخطاب الضمان النهائي وخطاب ضمان الدفعات المقدمة اما خطاب الضمان الابتدائي هو الخطاب الذي يتم عند الاعلان عن مناقصة معينه من قبل جهات حكومية او غيرها فإن الراغبين الدخول في المناقصة يقدمون العطاء المتعلقة بمشروع المناقصة اما خطاب الضمان النهائي عندما يقع الاختيار على الجهة الفائزة بالمناقصة فإنها تقوم بتقديم خطابها ضمانات نهائيا لرد اليها الخطاب الابتدائي اما خطاب ضمان الدفعات المقدمة ويكون عندما يشترط مقدم العطاء على الجهة المستفيدة ان تدفع عليه نسبه معينه من قيمه العقد ليستعين به في تمويل المشروع لذلك تطلب الجهة المستفيدة للحصول على كفاله الضمان(الشمري, 2009: 77)

3- اشكال ائتمانية حديثة

ظهرت خلال العقود الأخيرة نتيجة الحاجة الماسة ونتيجة للتطور في العمل المصرفي بعض صيغ التمويل الحديثة ومن بين أهم الاشكال الائتمانية الحديثة هي الآتي

أ- البيع التأجيري

هو احد انواع البيع بالأقساط اذ يتم دفع قيمه البضاعة خلال مدة محددة وفقا لشروط معينة ويقوم المصرف بتمويل السلع على ان يقوم المشتري او المستأجر بسداد قيمه السلع على شكل اقساط شهرية وتبقى ملكيه هذه السلع او البضائع تابعه للمصرف خلال مده التأجير (الياس , 2005: 64) وغالبا

ما يستعمل هذا النوع من البيع لغرض التمويل لشراء السيارات او السلع اخرى الا ان بعض المصارف ما زالت تعطي او تمنح لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة وفي بعض الاحيان هناك وجود قصور من المشتري او المستأجر في دفع الاقساط وفي هذه الحالة يحق للمصرف اتخاذ الاجراءات القانونية لغرض استرجاع السلع او المطالبة بالمبالغ المتأخرة وانهاء العقد وغالبا ما يكون الدفع عن طريق النقد المباشر او من خلال الحساب الجاري مع امكانيه تسويه العقد في اي وقت وذلك من خلال دفع جميع المبالغ الخاصة بالسلع وضمن الشروط المتفق عليها في العقد (Edwards, 2004 : 375). ويمكن تعريف البيع التأجيري على انه البيع الذي يكون فيه المشتري كالمستأجر وكذلك الاموال المدفوعة هي اقساط الايجار ثم يتم الاتفاق بين طرفين على انه إذا اوفى المستأجر اقساط السلع كاملة تملك الاصل المؤجر اي بمجرد ايفاء الاقساط بدون تحميل اي مبلغ إضافي (عبد الرزاق ,2015:9).

ب- التأجير التمويلي

يعد هذا النوع من التمويل احد النماذج الائتمانية الحديثة اذ يقوم المقترض بشراء السلع او السيارات او غير ذلك ويؤجرها للأفراد او المؤسسات المالية او الشركات (Rose & Hudgins,2013:522) ويعد التأجير التمويلي نوع جديد من الصناعة المالية التي تدمج التمويل والتمويل المادي والتجارة وتجديد التكنولوجيا نظراً لخصائصه المتمثلة في الجمع بين التمويل والتمويل المادي يمكن لشركة التأجير استرداد البضائع المستأجرة والتعامل معها عند ظهور المشاكل فإن متطلبات جدارة الشركة الائتمانية والضمان ليست عالية عند التعامل مع التمويل فهي مناسبة جداً لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة للشركات. المدرجة بدون قدر معين من رأس المال لا يمكن إدراج الشركة بنجاح . التأجير التمويلي يمتاز بعدد من الخصائص التي تكون مرتبطة بعملية التأجير ومن أهم هذه الخصائص (Brigham & Ehrhardt,2011:73).

- 1- ان المؤجر يكون غير مسؤول عن خدمات الصيانة والتأمين وكذلك غير مسؤول عن دفع الضرائب على السلع او المواد المستأجرة
- 2- يكون العقد غير قابل للإلغاء إذ يدفع المؤجر كامل دفعات الاستئجار وإذ يكون وحسب الاتفاق بين الطرفين مما يجعله يشبه بعض القروض طويله الأجل
- 3- ان المدة التي يغطيها عقد الاستئجار تغطي العمر الانتاجي للسلع التي تم استئجارها وكذلك يتم الحصول على دفعات استئجار تساوي كامل التكلفة الرئيسية للسلع المؤجرة بالإضافة إلى عائد راس المال المستثمر

خامساً: السياسة الائتمانية وأسس منح الائتمان

1- السياسة الائتمانية

ان سياسة الائتمانية تختلف من مصرف إلى اخر وذلك تبعاً لطبيعة عمل كل مصرف وبحسب مصادر الاموال التي يحصل عليها و القدرة التنافسية للمصرف , وتختلف كذلك سياسة الائتمانية حسب طبيعة زبائن المصرف وطلباتهم للحصول على الائتمان و قدرة الزبون على سداد ما في ذمته من اموال , و يمكن اتخاذ القرارات المناسبة لمنح القرض او رفض ذلك القرض إذ ان المصرف يكون مستمر في المتابعة حتى نهاية السداد ما في ذمة الزبون من الاموال الخاصة للمصرف التي تم قرضه و اتخاذ الخطوات المناسبة لمعالجه الاخطاء والتعثرات في السداد ان حصلت (Rafal & Monika,2016:36). تعد سياسة الائتمانية جزء لا يتجزأ من سياسة المالية لأي دولة اذ انها تساعد في دعم الاقتصاد المحلي وعلية من اجل تعظيم الربح لدى المصرف على أساس سياسة الائتمانية للإقراض من خلال قروض تمويل المشاريع لذا يجب ان يكون التغيير في مستوى الائتمان هو نتيجة للتغيير في جودة الائتمان للقروض الممنوحة في جانب الطلب وبالخصوص في ظل غياب التغييرات في المعروض النقدي من البنوك المركزية (Kathuria, & Whig, 2020:2).

2- أسس منح الائتمان

ان اسس منح الائتمان تعتمد على سياسة الائتمانية الخاصة بالمصارف ويمكن تعريف سياسة الائتمانية على انها عبارته عن مجموعه من المبادئ والاسس التي تنظم اسلوب منح التسهيلات الائتمانية وكذلك هي مجموعه من القرارات التي تم من خلالها تحديد المعايير الائتمانية وشروط منح الائتمان وسياسه التحصيل الاجراءات الخاصة لمتابعه الائتمان الممنوح للأشخاص او الافراد او المؤسسات المالية (شاهين , 2006: 17)

ان منح الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي (عقل مفلح، 2011: 82-84) (الحسيني , 2008: 124).

أ - الأمان

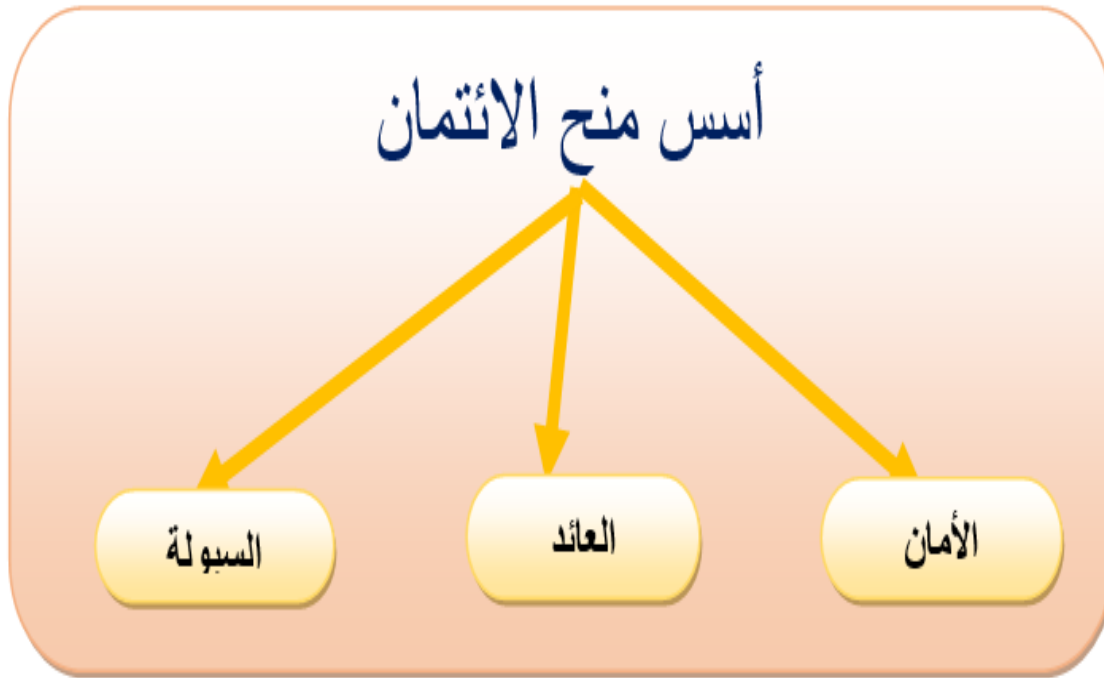
وهو اطمئنان المصرف إلى المقترض الذي يحصل على الائتمان وجدارته الائتمانية على سداد القرض الممنوح له مع الفوائد في المواعيد المحددة لذلك ومحافظة على سلامه توظيف وحسن استعمال الأموال.

ب - العائد

وهو حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها ليتمكن من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة النفقات المختلفة وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية والتقدير بسياسة العامة للدولة لا سيما القرارات الصادرة من البنك المركزي بشأن اسعار الفائدة والعمولات.

ت - السيولة

يقصد بالسيولة هي مدى امتلاك المصارف التجارية الاموال المتاحة لمواجهة طلبات القروض المحتملة من المقترضين وكذلك مواجهه طلبات سحب الوداع من المودعين اي يتوجب على المصارف توفير الاموال بشكل نقدي او اصول قابل للتحويل إلى نقد بالسرعة دون اي تأخير وتؤخذ السيولة ثلاث ابعاد البعد الاول هو الوقت والبعد الثاني المخاطرة والبعد الثالث الكلفة وتتطلب عملية ادارة السيولة الموازنة بين توفير قدره مناسب من السيولة ويتوجب على ادارة المصارف التي تسعى للنجاح والموائمة بين هدف الربح والسيولة وكذلك يمكن تعريفها هي انها قدره المصرف على ضمان توفير الاموال اللازمة لتلبية الالتزامات المالية او المستحقات بسعر معقول في مختلف الاوقات ويمكن توضيح أسس منح الائتمان بالشكل (3)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004 م، ص 140

شكل (3)

أسس منح لائتمان

سادسا: العوامل المؤثرة على حجم الائتمان

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية غالبا ما ترتبط هذه العوامل بمستوى النشاط الاقتصادي التي يمكن تلخيصها بما يأتي (Mehta, 2000:183) (Sandler, 2001: 47).

1- مستوى النشاط التجاري

عندما يكون هناك ازدهار في النشاط الاقتصادي تكون هناك زيادة في الطلب على القروض مما يؤدي هذا إلى رفع سعر الفائدة على راس المال المقترض وهناك ثقة عالية على تسويق المنتجات المالية وتحقيق مستوى مرتفع من الأرباح وعندما تكون هناك تغييرات اقتصادية مثل الكساد تنخفض الرغبة في الطلب على الأموال ولا ترغب الشركات مؤسسات المالية او الأفراد في المخاطرة بالاستثمار وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة، وذلك بسبب عدم القدرة على تسويق تلك السلع او المنتجات.

2- سعر الفائدة

وهو معدل الفائدة عن المبلغ الذي يدفعه المقترضون نتيجة لاستخدامهم الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة وعادة ما يطلق عليه سعر الائتمان ويختلف عن أسعار السلع والخدمات بأنه سعر نسبي بين تكلفة النقد للقرض والمبلغ المقترض ولمدة سنة واحدة ويمثل عندما تحصل عليه البنوك التجارية هذا السعر تكلفة عندما يتم دفعه على الودائع المصرفية وإيرادا عند منحه إلى القروض وكلما ارتفع معدل العائد على الأموال ارتفع حجم الائتمان اذ ان هناك علاقة طردية والعكس صحيح

3-مستوى المضاربة

يعتبر نشاط المضاربة من العوامل المؤثرة على حجم الائتمان إذ يكون هناك توسع في حجم الائتمان عندما يكون هناك انتشار في عملية المضاربة وذلك لزيادة العمليات التجارية اليومية وعند انخفاض حجم الائتمان يؤدي إلى انخفاض في نشاط المضاربة اي هناك علاقة طردية بين حجم الائتمان ونشاط المضاربة.

4- عرض النقد

ان حجم الائتمان يتأثر بمستويات اصدار العملة اذ انه في حالة زيادة مستويات اصدار العملة أي النقود الورقية ينتج انخفاض في قيمة العملة وهذا يؤدي إلى انخفاض بدوره في حجم الائتمان وعليه فإن الاستقرار في قيمة العملة يؤدي إلى التوسع في حجم الائتمان والازدهار في النشاط الاقتصادي.

5- الخدمات المصرفية

ان التطور في العمل المصرفي يؤدي إلى التوسع في عمليات منح الائتمان من قبل المؤسسات المالية والمصرفية وبالعكس في حال تختلف العمل المصرفي او التطور التكنولوجي الذي يستخدمه المصرف في تقديم الخدمات المصرفية يؤدي ذلك إلى انخفاض في مستويات حجم الائتمان.

6- العوامل السياسية

ان الظروف السياسية او الوضع السياسي في البلد يؤثر على حجم الائتمان في حالة استقرار الوضع السياسي في البلد فإن حجم الائتمان يتوسع وعلى العكس في حالة عدم استقرار الوضع السياسي يكون هناك انخفاض في حجم الائتمان مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار في مشاريع جديدة.

سابعاً: العوامل المؤثرة في الائتمان

ان عملية الائتمان تعتمد على سلامة ومصداقيه القرارات الائتمانية الموضوعه ضمن مستوى مقبول من المخاطر فيما يتعلق بالعائد المتوقع ويجب ان تتضمن متابعه عمليه الاقراض وكذلك تحليل ادلة الائتمان وغيرها من الارشادات المهمة لمنح الائتمان التي تطبقها الادارات المختلفة للمصارف والمؤسسات المالية وكذلك القدرة على الاداء الفعلي لهذه الادارات للمشاركة في الوظيفة الائتمان (Greuning, & Bratanovic, 2009 : 187). وهناك عدد من العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان منها المتعلق بالمصرف والمتعلق بالزبون وكذلك المتعلق بمبلغ القرض.

1- العوامل الخاصة بالمصرف

ان المصارف التجارية عندما تقوم بمنح الائتمان تعتمد على بعض الاسس والمعايير الخاصة بها لغرض منح الائتمان ومن أهم هذه المعايير (الدغيم واخرون , 2006: 205)، (الصيرفي , 2006: 62)

أ- حجم الودائع ونوعيتها في المصرف اذ كلما زاد حجم الودائع زادت قدره المصرف على منح الائتمان

ب- حجم الاصول المطلوبة لتشغيل المصرف فهناك علاقة عكسية كلما زاد حجم الأصول المطلوبة انخفضت القدرة على منح الائتمان لدى المصارف

ت- القدرات التي توجد بالمصرف او التي يمتلكها المصرف مثل الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لغرض القيام بالأعمال الخاصة بالمصرف وكذلك على القيام بالوظيفة الائتمانية

ث- موقع المصرف كلما كان موقع المصرف قريبا من الافراد او الزبائن او المؤسسات المالية التي تحتاج إلى القروض كلما زادت فرصته في منح الائتمان.

ج- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف لغرض اتخاذ قراراته الائتمانية وذلك لمنح الائتمان وهناك مصارف تستخدم استراتيجية مختلفة مثل استراتيجية هجومية او دفاعية او معتدلة

2- العوامل الخاصة بالزبون

هي مجموعة المعايير التي تحفز وتدفع المصرف إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض كما إنها تحدد مدى صلاحية الزبون للحصول على القرض المطلوب ويتم تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف ومن هذه المعايير الحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه المقترض (الزبيدي, 2008:148). تعد الشخصية مهمة في منح الائتمان من قبل المصرف ولغرض تحديد درجة التزام المقترض وقدرته على سداد الديون وفق الشروط المتفق عليها ومن أهم هذه العوامل كالاتي (Rose Hudgins,2013:533). (Koch & MacDonald, 2014:528)

أ- الشخصية

أن يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته حتى يتمكن من إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب اذ ان الشخصية تعد من العوامل المهمة في تحديد درجة الالتزام المقترض وقدرته على سداد الديون وفقا للشروط المتفق عليها عادة ما يكون صدق الفرد ونزاهته وأخلاقه في العمل دليل على الالتزام ولا ينبغي على المصرف اقراض اي مبلغ إذا بدا المقترض غير امين.

ب- القدرة

يجب ان يكون المصرف التجاري متأكدا من الزبون ان لديه الصلاحية والمكانة القانونية لتوقيع اتفقيه القرض كما يجب ان يتأكد مسؤول القرض من ان ممثل الشركة التي تطلب الائتمان لديه السلطة المناسبة في مجلس الإدارة الخاص بالشركة لغرض التفاوض على القرض وتوقيع اتفقيه الائتمان.

ت- راس المال

يعتبر راس المال من العوامل المهمة بالتدفق النقدي الذي يعكس قدره الزبون على توليد ايراد كافي لسداد القرض وبشكل عام لدى المقترض ثلاث مصادر يستطيع من خلالها تسديد القرض وهي التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات بيع الموجودات الاموال التي تم جمعها عن طريق اصدار

سندات الديون او حقوق الملكية هذا يوفر الإيرادات لغرض سداد القرض ويعد النقص في التدفق النقدي من المؤشرات الشائعة لفشل الشركات وعلاقتها لغرض الحصول على القرض.

ث- الضمانات

ان تقييم جانب الضمانات في طلب القرض يتوجب على الموظف المسؤول عن منح القرض ان يتأكد من المقترض صافي ثروة كافية بما يكفي لتوفير الدعم الكافي للقرض ويركز الموظف بشكل خاص على الميزات مثل العمر والحالة ودرجه التخصص لا اصول المقترض وهنا يأتي دور التكنولوجيا في تحديد إذا كانت الموجودات المقترض قديمة من الناحية التكنولوجية فيسكون لها قيمة محددة كضمان بسبب صعوبة العثور على مشتري لتلك الاصول في حاله تعثر المقترض عن السداد.

ج- الظروف

ان الموظف المسؤول عند منح القرض يجب ان يكون على درأيه كامله في مجال عمل المقترضين او وكيف يمكن ان تؤثر الظروف الاقتصادية المتغيرة على القرض اذ يمكن ان يبدو القرض جيد جدا اما إذا انخفضت قيمته بسبب انخفاض المبيعات او الدخل في مده الركود او بسبب ارتفاع اسعار الفائدة نتيجة التضخم سيعاني المصرف من قله السيولة

ح- السيطرة

اضافه إلى العناصر الخاصة بالزبون الخمسة للائتمان يضيف بعض كتاب او خبراء القروض عنصرا سادسا يركز عنصر السيطرة على سائله مثل ما إذا كانت التغييرات في القوانين واللوائح يمكن ان تؤثر سلبا على المقترض واما إذا كان طلب القرض يفي بمعايير المقرض كما يأخذ عامل السيطرة في الاهتمام بمدى كفاية المستندات الداعمة للقرض.

3- العوامل الخاصة بالقرض

هناك عدد من العناصر التي تؤثر على منح القروض (الدوري واخرون , 2002 : 106)، (عقل, 2006: 86)

أ- مبلغ القرض تركز المصارف تأكيدها على مبلغ القرض هل هو كافي للغرض الذي يرغب الزبون تمويله حتى لا تواجه المصارف بطلبات اقتراض اخرى لا تستطيع منحها كما ان المصارف كذلك تواجه بعض المخاطر عندما تكون مبالغ القروض كبيره إلى حد معين وقد عالجت هذه الحالة من خلال المشاركة مع المصارف الاخرى في الحصول على التمويل وذلك لتوزيع المخاطر المحتملة.

ب- الغرض من القرض

يعد القرض وسيلة ل استعمال القوة الشرائية المستقبلية المتوقعة في الوقت الحاضر قبل أن يتم اكتسابها بالفعل فتستخدم بعض الشركات والمؤسسات التجارية القرض كجزء من استراتيجية التمويل الشاملة الخاص بها وكذلك أصبح لزوما على المصرف التأكد من الزبائن الذين يرغبون من الحصول على القروض بشكل دقيق ومفصل حول ما سوف يذهب اليه مبلغ القرض وماذا ينوي الزبون عمله بمبلغ القرض.

ث- مدة القرض

غالبا ما تفضل المصارف التجارية القروض قصيرة الأجل ذات التصفية الطبيعية الذاتية والتي تتمتع بدرجة مخاطرة قليلة ولكنها تتمتع بأرباح قليلة اما القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل تكون مخاطرتها عالية ولكن تكون ذات عوائد مرتفعة بالمقارنة مع قروض قصيرة الأجل.

ج- نوع القرض

تعير المصارف التجارية لنوع القرض أهمية كبيرة للإجابة على التساؤلات هل القرض يتناسب مع الغرض الذي منح القرض من اجله وهل القرض يتناسب مع سياسات المتبعة من المصرف وهل هناك مخاطر او عقبات تحول دون سداد القرض الممنوح للأفراد او المستثمرين.

ح- طريقه سداد القروض

ينبغي على المصارف التجارية وضع وتحديد برنامج سداد للقرض لغرض معرفه هل سيتم سداده دفعه واحده ام على شكل دفعات متعددة او يتم دفعه في نهاية المدة وهذا يعتمد على الشروط المتفق عليها مع الشركات او الافراد الذين يتم منحهم القرض.

د- مصدر سداد القروض

يتعين على المصارف التجارية التعرف على مصدر سداد القرض وذلك يعد من أهم المؤشرات التي يتم التعرف عليها من المصرف وكذلك يتعين على المصرف معرفه مصدر الوفاء لدى المقترض فاذا كان القرض في نهاية الدورة الإنتاجية لذلك ينبغي التأكد من قدره الزبون هل يتم نجاح هذه الدورة الإنتاجية وكذلك التأكد من وجود مصادر اخرى للتسديد إلى جانب المصدر الرئيس.

ثامنا: مخاطر الائتمان وادارتها

1- مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف بوصف منح الائتمان أحد مصادر الدخل الرئيسية في المصارف التجارية ولذلك فإن إدارة المخاطر المتعلقة بذلك الائتمان تؤثر على ربحية المصرف ومخاطر الائتمان لها تأثير سلبي كبير على العائد وعلى الموجودات والعائد على حقوق المساهمين وتحفظ المصارف برؤوس أموال قليلة للمالكين نسبة إلى القيمة الإجمالية لأصولها تعد وإدارة مخاطر الائتمان أمرًا مهمًا للغاية ومحوريًا لسلامة المصرف (Tekalagn, Anwen & Bari, 2016 :53) تحتاج المصارف بشكل صارم إلى اتباع ممارسات إدارة مخاطر الائتمان من أجل استمرارها على المدى الطويل كما أنها تساعد على الحفاظ على الربحية وزيادتها من خلال اتباع سياسات وأنظمة وبيئة كافية وفعالة لإدارة مخاطر الائتمان والتي تتضمن التقييم والتحديد والمراقبة السيطرة على مخاطر الائتمان (علي وضيمن، 2019: 86) وقد حظيت القروض المتعثرة في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من الجهات التنظيمية والمصارف التجارية نتيجة للأزمة المالية العالمية لأنها تشكل خطرا على استقرار المصارف وقد تؤدي إلى فشل المصارف وينبع هذا النوع من المخاطر من الوظيفة التقليدية للمصارف وهي ببساطة تقديم الائتمان (الرفاعي وآخرون 2022: 85) إن قدرة المؤسسات المالية على إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بها بنجاح أمر ضروريا ومهما وتعمل المصارف على حماية الأموال والموجودات الأخرى بالإضافة إلى ذلك فإنها توفر خدمات الائتمان والإقراض والدفع مثل الشيكات المصرفية والحوالات المالية والحسابات المصرفية إلى جانب مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الأخرى يسمح الآن للمصارف بتسويق منتجات الاستثمار والتأمين التي كان بيعها غير قانوني في السابق (Anteneh, 2021: 11). ان المصدر الرئيس لدخل المصارف هو توليد الائتمان ومع ذلك هناك مخاطر جسيمة مرتبطة بهذا النشاط لكل من المقرضين والمدينين إن احتمال فشل شريك العمل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية بحلول الموعد المحدد أو في وقت لاحق قد يؤدي إلى تفويض قدرة الصناعة المصرفية على العمل بشكل طبيعي ومع ذلك فإن المصارف ذات المخاطر الائتمانية العالية تتعرض أيضًا لخطر كبير للإفلاس مما يعرض المودعين (Yang et al, 2021:13).

2- إدارة مخاطر الائتمان

تعد ادارة مخاطر الائتمان مساله ذات أهميه قصوى للمصارف وكذلك المؤسسات المالية وعليه فإن مهمه ادارة هذه المخاطر لها اهتمام للمصارف التجارية وايضا المصارف المؤسسات المالية مع وضع هذه الغاية في الاعتبار تم تطوير بعض المصارف والمؤسسات المالية الرئيسية مؤخرا بعض الادوات العلمية للتأكد من مخاطر الائتمان وكذلك ما يسمى بالجدارة الائتمانية للمقترضين الحالية

والمستقبلية وتقييمها تستند في هذه الادوات في المقام الاول إلى التجارب والخبرة لموظفي المصرف، (Rangarajan, & Mathur, 2015:336) ولإدارة مخاطر الائتمان تستخدم المصارف التجارية وكذلك المؤسسات المالية مجموعة متنوعة من الادوات ابسطها هو التنوع اذ يقدم المصرف مجموعه متنوعه من القروض المختلفة لتوزيع المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان اذ يفحص المصرف تاريخ الائتمان للمقترض لتحديد سعر الفائدة المناسبة لتحصيله (Cecchetti, et al, 2006:312) وتتضمن ادارة مخاطر الائتمان ايضا مجموعه من الاساليب التي يمكن استخدامها لغرض التخفيف من مخاطر الائتمان او تقليل من هذه المخاطر او التعرض إلى مستويات مقبولة وهي تشمل مخففات مخاطر الائتمان التقليدية مثل ضمانات القروض وخطابات الاعتماد الاحتياطية والمسؤولية المشتركة والمتعددة وربما الاكثر شيوعا الضمانات في العقود الأخيرة كانت مثل تامين الرهن العقاري وبيع القروض او توريقه ومبادلات من بين المنتجات التي تم استخدامها للتخلص من المخاطر (Golin & Delhaise, 2013:684).

5- المصارف التجارية العراقية

يشكل القطاع المصرفي العراقي حلقة اساسية في سلسلة الاقتصاد العراقي ويعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل متعددة ومعقدة سواء تلك المتعلقة بالتشريعات والضوابط والمحددات للإدارة المركزية للاقتصاد او تلك المتعلقة بعدم الاستقرار الاقتصادي والوضع الامني الذي تمر به البلاد في السنوات الاخيرة وخاصة منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر مما ادى إلى ظهور معوقات حقيقية امام محاولات الاصلاح المصرفي وعلى الرغم من اداء القطاع المصرفي العراقي بجهوده الذاتية وتحت اشراف البنك المركزي في تقديم خدماته للجمهور وفق الامكانيات الادارية والمصرفية والفنية المتاحة الا ان مشاركة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية كانت محدودة بسبب مواجهته للتحديات والمشاكل والمعوقات التي ترجع لأسباب موضوعية وذاتية مثل انخفاض اسعار النفط والازمة الاقتصادية الخانقة التي تعرض لها العراق والحرب على الارهاب والركود الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وخاصة في السنوات الاخيرة. (النصيري, 2018: 1)

تم تغيير نظام الحكم في العراق ما بعد 2003 وتم التحول نحو اقتصاد السوق وتم اصدار قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 ومنح البنك المركزي استقلاله تامه عن الحكومة في تنفيذ سياسة النقدية وبموجب ماده 26 من القانون نفسه اصبح البنك المركزي المستقل وبمعزل عن الضغوط سياسة المالية لإقراض الخزينة بهدف الحفاظ على عرض النقد كذلك شهدت هذه المرحلة اصدار قانون المصارف تجاريه رقم 94 لسنة 2004 وصدر قانون سوق الاوراق المالية رقم 74 سنة 2004 وقانون مصارف التجارية رقم 94 فضلا عن قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ومن اجل بناء نظام مالي يعمل وفقا للمعايير الدولية وكان من ابرز المصارف التي اسست هذه المرحلة المصرف العراقي التجاري ويسعى هذا المصرف إلى مساعده العراق لاستعادته وترسيخ جدارته الائتمانية دوليا

فضلا عن تعزيز العلاقات المالية بسبب العزلة التي عانى منها العراق ابان الحصار المفروض آنذاك(الاميري,73:2015)

وفي عام 2012 اتخذ البنك المركزي العراقي المزيد من اجراءات لرفع اداء القطاع المصرفي وزيادة كفاءتهم من خلال اصدار تعليمات خدمات المدفوعات واصدار قانون الدفع الالكتروني والمعلومات الإلكترونية وكذلك زيادة رؤوس اموال المصارف التجارية وخلال المدة 2015- 2019 واتخذ البنك المركزي العراقي جملة من الاجراءات والتدابير وأصدر جملة من القوانين من اجل مواكبه التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي من اجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي و في عام 2015 اصدار قانون المصارف الإسلامية رقم 43 سنة 2015 لتنظيم عمل المصارف الإسلامية كما اتخذت جملة من اجراءات التنظيم عمل المصارف لعل أبرزها تطبيق مقررات بازل 3 فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية المخاطر السوق إذ بلغ عدد المصارف العاملة في العراق 77 مصرفا تشمل 7 مصارف حكومية تتوزع في ما بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة ومصارف اسلاميه و24 مصرفا اهليا خاصه تجاريا عراقيا و26 مصرفا اسلاميا اهليا خاصا و18 فرعا مصارف تجاريه اجنبيه وعربيه 10 من ضمنهم مصارف لبنانيه تدير 27 فرعا في العراق بلغ عدد فروع 430 من فروع المصارف الحكومية 51% من مجمل فروع المصارف العاملة في العراق البالغة 843 مصرفا في نهاية عام 2017(البنك المركزي العراقي التقرير السنوي, 2012 : 33) والجدول (4) يوضح اسماء المصارف التجارية العاملة في العراق والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي.

جدول رقم (4)

المصارف التجارية العاملة في العراق والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي

ت	نوع المصرف	اسم المصرف	تاريخ تأسيس المصرف
1	المصارف الحكومية في العراق	الرافدين	1941
2		الرشيد	1988
3		الصناعي	1941
4		الزراعي التعاوني	1935
5		العقاري	1948
6		العراقي للتجارة	2004
7		النهرين الاسلامي	2015
1		مصرف بغداد	1992

1992	التجاري العراقي	المصارف التجارية المحلية في العراق	2
1993	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار		3
1993	الاستثمار العراقي		4
1994	المتحد للاستثمار		5
1995	الأهلي العراقي		6
1998	الائتمان العراقي		7
1999	دار السلام للاستثمار		8
1999	مصرف بابل		9
1999	الاقتصاد للاستثمار والتمويل		10
1999	سومر التجاري		11
2000	الخليج التجاري		12
2000	الوركاء للاستثمار والتمويل		13
2001	الموصل للتنمية والاستثمار		14
2004	الشمال للتمويل والاستثمار		15
2004	الاتحاد العراقي		16
2005	اشور الدولي للاستثمار		17
2006	المنصور للاستثمار		18
2006	عبر العراق للاستثمار		19
2007	الإقليم التجاري للاستثمار		20
2008	مصرف الهدى		21
2010	اربيل للاستثمار والتمويل		22
2011	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل		23
2020	حمورابي التجاري		24
2021	الأهلي العراقي	فروع المصارف التجارية المحلية في الخارج	1
2022	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل		2

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك المركزي العراقي المجموعة الإحصائية

السنوية لعام 2012

الفصل الثالث

الجانب العملي لمتغيرات الدراسة

تحليل طبيعة العلاقة بين سياسة الحيطة الكلية
والوظيفة الانتمانية للمصارف التجارية في
العراق

الفصل الثالث

تحليل طبيعة العلاقة بين سياسة الحيطة الكلية والوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية

أولاً: سياسة الحيطة الكلية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي

1- البنك المركزي العراقي

تأسس تحت مسمى (البنك الوطني) سنة 1947 ثم في سنة 1956 تم تعديل اسمه بالقانون رقم (72) ليصبح البنك المركزي العراقي وأسندت إليه مهمة إصدار النقود ومراقبة التحويلات الخارجية ومسك حسابات الحكومة وغيرها وكان من أقدم البنوك المركزية في المنطقة وكان له تأثير على نشاط الاقتصاد الوطني خاصة بعد أن بدأ بممارسة سياسته النقدية وصلاحياته من خلال منح القروض للمؤسسات المصرفية بشروط ميسرة مع تحديد أسعار الفائدة التي يتقاضاها لإعادة خصم البنوك التجارية والسلف مقابل ضمان السندات الحكومية ويمارس البنك المركزي العراقي نشاطه حالياً استناداً إلى القانون رقم (94) لسنة 2004 والذي بموجبه تحولت أدوات البنك المركزي الرقابية من قوة مقيدة لعمل المصارف إلى قوة رقابية تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المصرفي (عبد النبي , 2011 : 2) بعد عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة ادت هذه المرحلة إلى تغييرات أهمها حصول البنك المركزي العراقي على استقلاله وادى هذا إلى رسم سياسة النقدية وتحديد الأدوات الملائمة في تنفيذ تلك سياسة وكذلك ادت هذه المرحلة عن استحداث أدوات جديدة تلائم توجهات اهداف البنك المركزي في العراق ولعل أهمها رفع قيمة الدينار العراقي واستقرار الاسعار من خلال سعر الصرف وسعر الفائدة اذ تتميز هذه الادوات المستحدثة بانها تمكن البنك المركزي من التحكم بحجم الائتمان على المستوى الكلي بصوره غير مباشره كما انها اكثر مراعاة لقواعد العرض والطلب في السوق ويعتبر البنك المركزي العراقي هو في قمة الجهاز المصرفي في العراق ويمثل اعلى سلطه نقديه في الدولة ويعد البنك المركزي مؤسسه حكومية تتمتع باستقلاله في عمليات اصدار النقد وعمليات التمويل الهامه للحكومة وكذلك يقوم بالأشراف والرقابة على المصارف التجارية وذلك من خلال ادارته في هذه العمليات وبوسائل مختلفة ومتعددة يؤثر في المؤسسات المالية، ولذلك بغيت دعم ومسانده سياسة الاقتصادية ككل للحكومة (الشيباني ، 2021 : 38). تعتبر سياسة النقدية للبنك المركزي العراقي سياسة مهمه وفعاله وذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولا يمكن تجاوزها في وضع الخطط الاقتصادية المطلوبة، وهذا لا يعني ان

لها القدرة الكاملة على ذلك لأنها جزء من سياسات الاقتصادية التي على تحقيق الهدف الأساس في البلد والهدف الاساسي هو الاستقرار الاقتصادي (الاسدي وجراح 2014, 3)

2- المصارف التجارية

تعد المصارف التجارية من أهم أنواع المصارف وأكثرها نشاطاً إذ تتمتع بنظام ودائع مركز ويتم من خلالها منح معظم القروض وتقديم معظم الخدمات. لذلك تعد لمصارف التجارية من أهم المصارف التي تؤدي وظائف أساسية في الاقتصادات المعاصرة وذلك من خلال التطورات والتغييرات الكبيرة في أساليب أداء الوظائف الأساسية للعمل المصرفي وطريقة أدائها وقد توسعت طاقتها وزادت تنوعها بشكل يساهم في متطلبات التطورات العالمية التي يشهدها الاقتصاد ويمكن تعريف المصارف التجارية بأنها تلك المؤسسات التي تقبل الودائع من الأفراد أو المنظمات وتوظف تلك الودائع في الاستثمارات والقروض المختلفة و المصارف التجارية هي المصارف التي تتعامل بالائتمان وتتميز عن المصارف الأخرى بقبول الودائع عند الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود ومن خلال ذلك يمكن إثبات أن المصارف التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة مسؤولة في المقام الأول عن استقبال الودائع الفردية التي يمكن سحبها عند الطلب أو بعد فترة قصيرة وتتعامل في المقام الأول بالائتمان قصير الأجل وتسمى هذه المصارف أيضاً بمصارف الودائع(عثمان , 2001 : 90).

تعد المصارف التجارية من أهم وأقدم مؤسسات الوساطة المالية وذلك لتعدد أعمالها وتنوعها واختلافها نتيجة للتقدم الذي يواكب النشاط الاقتصادي وتطوره ولا يمكن تقديم تعريف شامل للمصارف التجارية إذ تشمل كافة الأعمال التي يمارسها النظام الاقتصادي السائد والقوانين التي تحكمه (التميمي، 2009: 18)

ويمكن تعريف المصارف التجارية بأنها المؤسسات التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات تحت الطلب أو لأجل القابلة للسحب عند الطلب أو بعد فترة قصيرة ومن ثم توظيف هذه الودائع لمنح القروض والسلف (عريقات & عقل, 2010: 54). كما يمكن تعريف المصارف التجارية بأنها تلك المصارف المرخص لها بمزاولة الأنشطة المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية وخاصة قبول الودائع بأنواعها المختلفة مثل الودائع تحت الطلب وكذلك الادخار واستخدامها مع غيرها من موارد المصارف للاستثمار كلياً أو جزئياً أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون (عبد الله & الطراد, 2006: 39). كما ان المصارف التجارية من أهم وأقدم المؤسسات المالية وذلك من خلال الخدمات المالية التي تقدمها للزبائن والمتمثلة في الحصول على أنواع مختلفة من القروض

والودائع التي يودعها الزبائن في المصرف مقابل الحصول على نسبة معينة كفايدة وكذلك تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع ومنح القروض، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات التكميلية الأخرى مثل شراء أو بيع الأوراق التجارية وتحصيل كوبوناتها وتحصيل الأوراق التجارية وخصم وقبول الكمبيالات وشراء أو بيع العملات الأجنبية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية (عبد القادر, 2003:12). ان المصارف التجارية كذلك تقوم بالحصول على أموال الزبائن وفتح حسابات لهم يلتزم المصرف التجاري في المقابل بدفع تلك المبالغ عند الطلب أو لمدة كما يقدم القروض للأشخاص الذين يريدون الحصول على التمويل ومن كل ما سبق نستنتج أن أهم ما يميز المصرف التجارية هو أن المصارف التجارية تعتمد بشكل كبير على أموال المودعين لديها، كما أن لديها القدرة على توفير الائتمان من خلال الإقراض والاقتراض لزيادة رصيدها النقدي. وتتمتع المصارف التجارية بأهمية كبيرة في الاقتصاد من خلال الخدمات التي تقدمها لعملائها (ضياء, 2000: 273). تسعى المصارف التجارية في الوقت نفسه إلى تحقيق الأرباح على المدى الطويل مع المحافظة على سمعة المصرف وعدم التعرض للمخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على نشاط المصرف التجاري ومراعاة الظروف التنافسية التي قد يتعرض له وذلك لأن المصارف التجارية تعتبر وسيط بين المدخرات الفائضة والمستثمرين الذين يحتاجون إلى التمويل وهي مؤسسات مالية تعمل على تحصيل ما هو فائض عن احتياجات الآلاف من الأفراد والمنظمات عن طريق إيداع هذه الكيانات لديها لفترات مختلفة (محمد, 2009: 120).

ثانياً: الجانب الوصفي لمؤشرات سياسة الحيطة الكلية المطبقة في العراق خلال مدة الدراسة

أدخلت بازل 3 إطاراً جديداً لتنظيم السيولة إذ ركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية الأسهم العادية يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) الأمر الذي يتطلب من المصارف أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يوماً وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الذي يعد أداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة والجدول (5) يبين تطبيق النسب المذكورة أعلاه من القطاع المصرفي العراقي.

جدول (5)

تطبيق النسب من المصارف

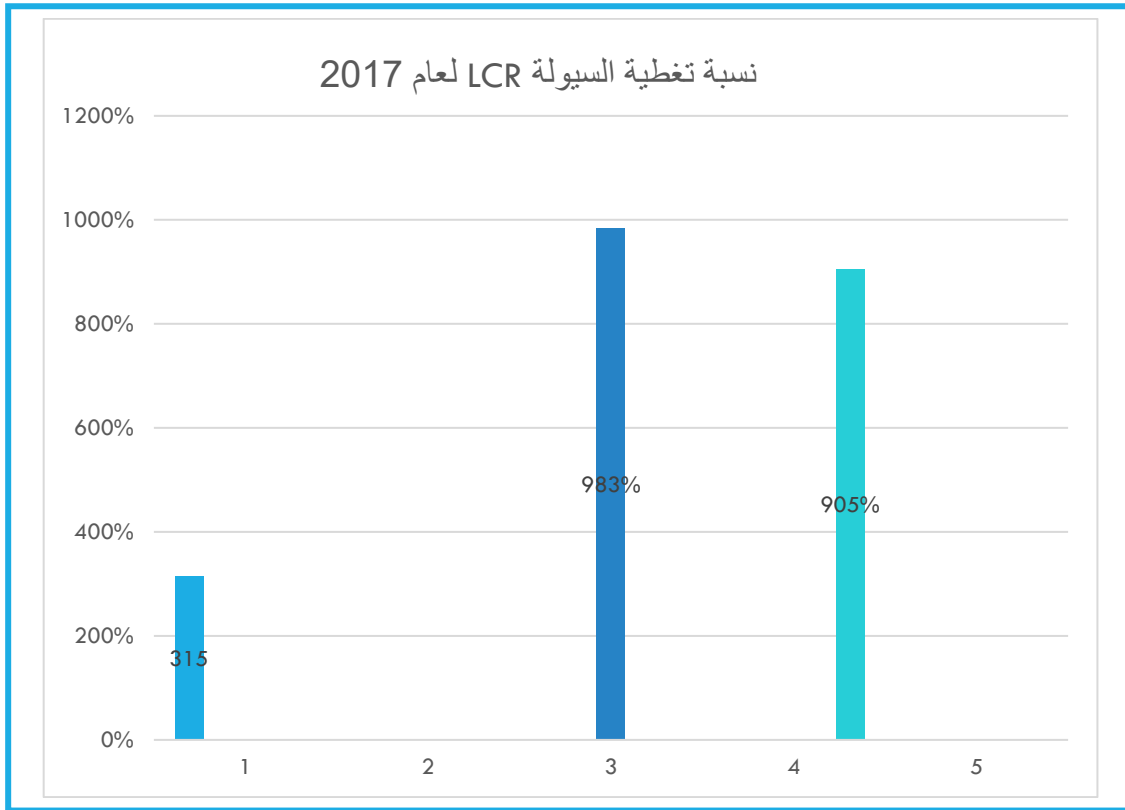
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	العام النسبة
%100	%100	%100	%100	%100	%90	%80	نسبة تغطية السيولة (LCR)
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	صافي التمويل المستقر (NSFR)

المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة العمليات المالية وادارة الدين. (تقرير الاستقرار المالي, 2021: 64)

1- نسبة تغطية السيولة LCR

بهدف مراقبة سيولة المصارف وللتأكد من احتفاظ المصرف بمستوى كافي من السيولة التامة يتم تحويلها بشكل فوري إلى نقد للوفاء بالتزاماته خلال 30 يوماً في ظل سيناريو خاص بالأوضاع الضاغطة إذ طبق البنك المركزي العراقي هذه النسبة ابتداءً من عام 2017 بنسبة 80 % وتتم بشكل تدريجي حتى تصل إلى 100 % ويجب ان لا تقل عن هذه النسبة، من أجل ان يكون المصرف قادر على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة لمدة 30 يوماً، الأمر الذي يحول دون الوقوع في مشاكل إفسار مالي خلال الأجل القصير. حققت المصارف العاملة في العراق معدل سيولة عالية لكلا النسبتين المشار اليهما أعلاه بلغت نسبة تغطية السيولة LCR معدل

مرتفع سواء للمصارف الحكومية أو الخاصة، إذ بلغت للأولى 315 % أما المصارف الخاصة فبلغت النسبة 983 % كقطاع نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR كقطاع مصرفي كامل اما كمصارف منفردة فهناك بعض المصارف التي لم تستوفي النسبة المطلوبة بينما بعض المصارف بلغت نسب عالية وصلت إلى حدود مرتفعة جداً وهذه نسب تعكس قدرتها على مواجهة أي نقص في السيولة خلال 30 يوم يمكن توضيح هذه النسب من خلال شكل (4)

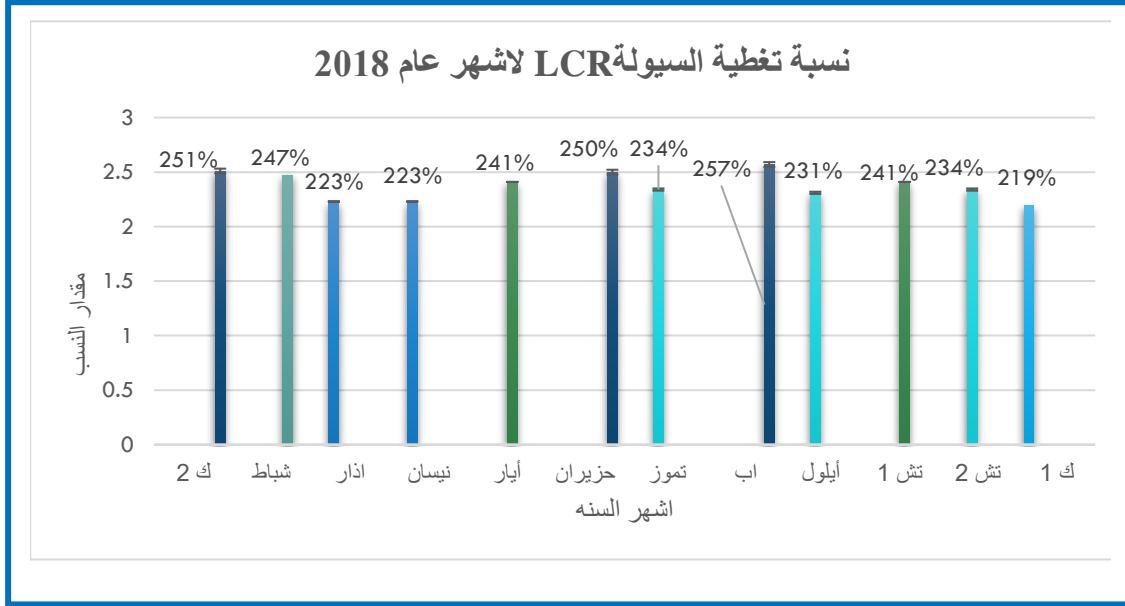


المصدر: البنك المركزي العراقي (تقرير الاستقرار المالي، 2017: 33)
دائرة العمليات المالية وإدارة الدين
دائرة مراقبة الصيرفة
شكل رقم (4)

نسبة تغطية السيولة LCR لعام 2017

حققت المصارف العاملة في العراق معدل سيولة عالية لنسبه تغطية السيولة LCR اذ لم ينخفض المعدل الشهري هذه النسبة ان الحد الأدنى المقرر لها خلال عام 2018 وقد سجلت هذه النسبة اعلى معدل لها في شهر نيسان اذ بلغت 3309 % وذلك نتيجة ارتفاع هذه النسبة ارتفاع لبعض المصارف المؤسسة حديثا في حين كان أدني معدل لنسبه شهر ايلول اذ بلغت 406 % وهي اعلى

بكثير من الحد الأدنى للنسبة البالغة 100% نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR بصفه قطاع مصرفي كامل اما بصفه مصارف منفردة فهناك بعض المصارف التي لم تستوفي النسبة المطلوبة في حين ان بعض المصارف بلغت نسبه عالية وصلت إلى حدد حدود مرتفعة جدا وهذه نسب تعكس قدرتها على مواجهه السيولة خلال 30 يوم ويوضح شكل (5) المعدل الشهري لنسبة LCR للمصارف العاملة في العراق لسنة 2018.

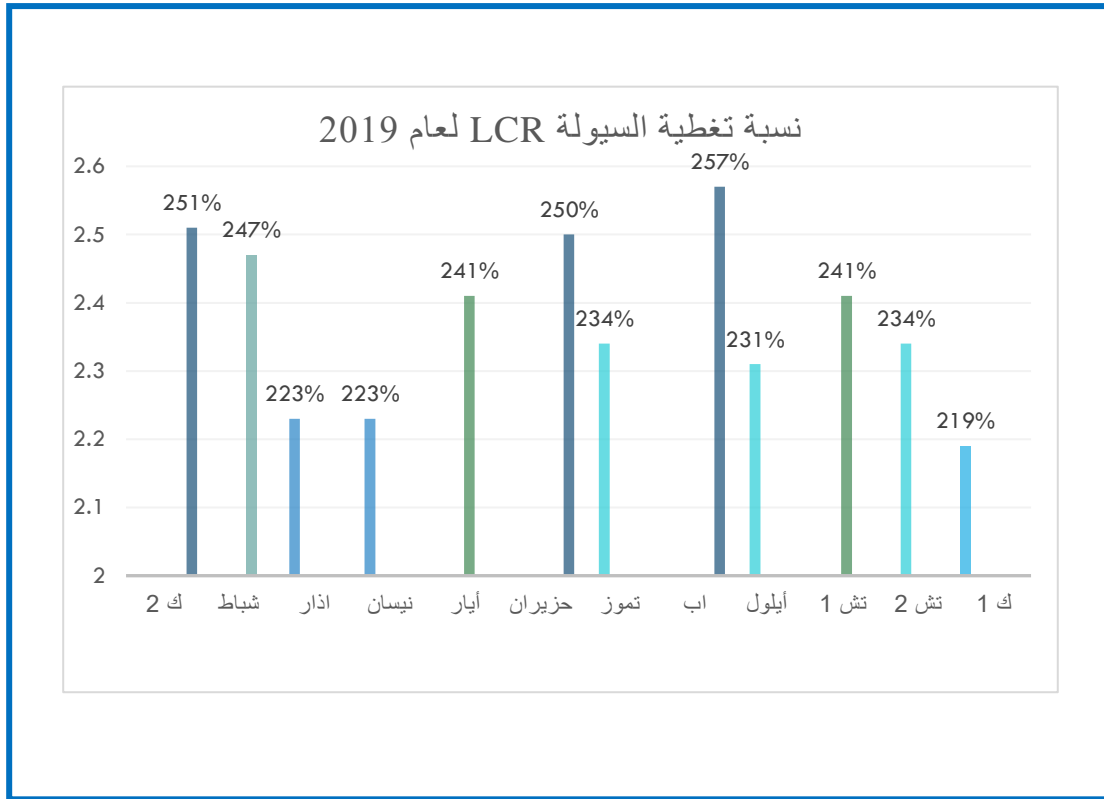


المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي, 2018: 36)

شكل رقم (5)

نسبة تغطية السيولة LCR لعام 2018

كما ان المصارف العاملة في العراق حققت معدل سيولة مرتفع لنسبة تغطية السيولة LCR إذ لم ينخفض المعدل الشهري لهذه النسبة عن الحد الأدنى المحدد لها خلال عام 2019 وسجلت نسبة تغطية السيولة LCR أعلى معدل لها في شهر آب إذ بلغت 257% بينما كان أدنى معدل لنسبة تغطية السيولة LCR في شهري آذار ونيسان إذ بلغت 223% لكليهما وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة LCR وهو 100% ونجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR كقطاع مصرفي كامل أما كمصارف فردية فهناك بعض المصارف التي لم تحقق النسبة المطلوبة في عام 2019 إذ بلغ عدد المصارف التي لم تحقق نسبة السيولة (11) مصرفاً فيما حققت بعض المصارف نسباً مرتفعة وصلت إلى حدود عالية وتعكس هذه النسب قدرتها على مواجهة السيولة خلال (30) يوماً ويوضح شكل (6) معدل تغطية السيولة LCR الشهري للمصارف العاملة في العراق.

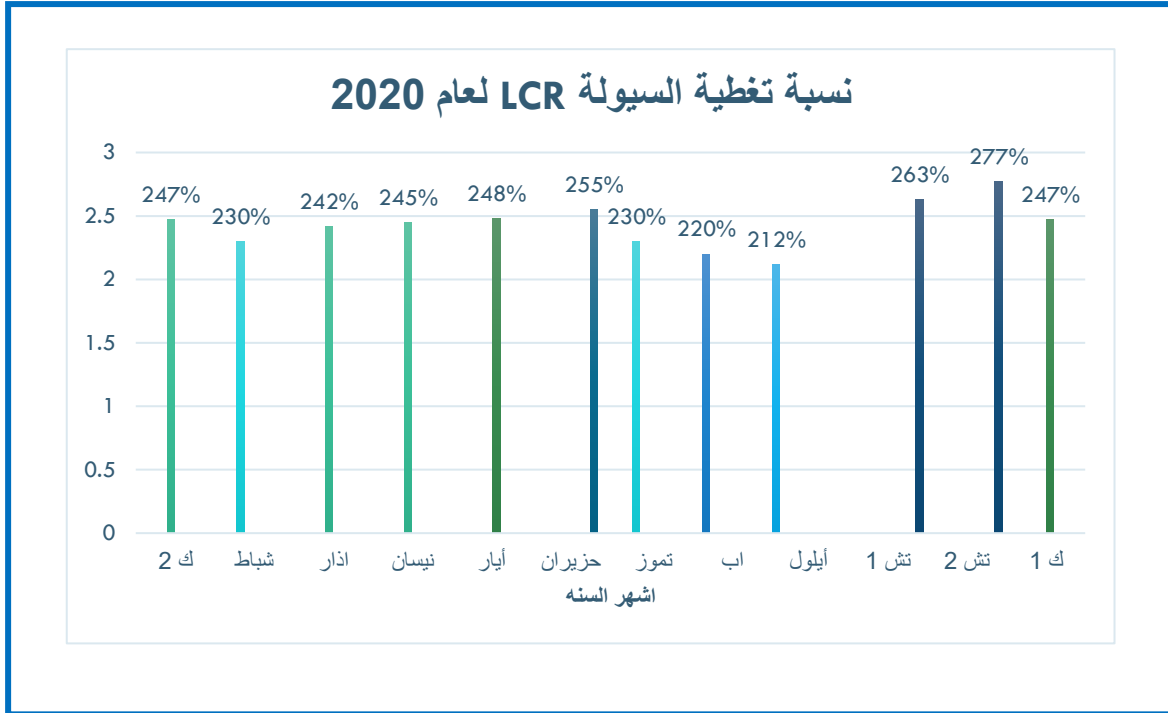


المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي، 2019: 32)

شكل رقم (6)

نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة لعام 2019

أما بالنسبة لسنة 2020 لقد حققت المصارف العاملة في العراق نسبة سيولة مرتفعة لنسبة تغطية السيولة إذ لم ينخفض المعدل الشهري لهذه النسبة عن الحد الأدنى المحدد لها خلال عام 2020 وسجلت نسبة تغطية السيولة أعلى معدل لها في شهر تشرين الثاني إذ بلغ 277% فيما كان أدنى معدل لنسبة تغطية السيولة في شهر أيلول فقد بلغ 212% وهذه النسبة الأخيرة أعلى بكثير من الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة وهو 100% ونجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة كقطاع مصرفي كامل أما كمصارف فردية فهناك بعض المصارف لم تحقق النسبة المطلوبة في عام 2020 إذ بلغ عدد المصارف التي لم تحقق نسبة السيولة (14) مصرف فيما حققت بعض المصارف نسب عالية وصلت إلى حدود عالية وتعكس هذه النسب قدرتها على مواجهة السيولة خلال (30) يوماً ويوضح شكل (7) المعدل الشهري لنسبة تغطية السيولة للمصارف العاملة في العراق والنسبة لا شهور عام 2020.

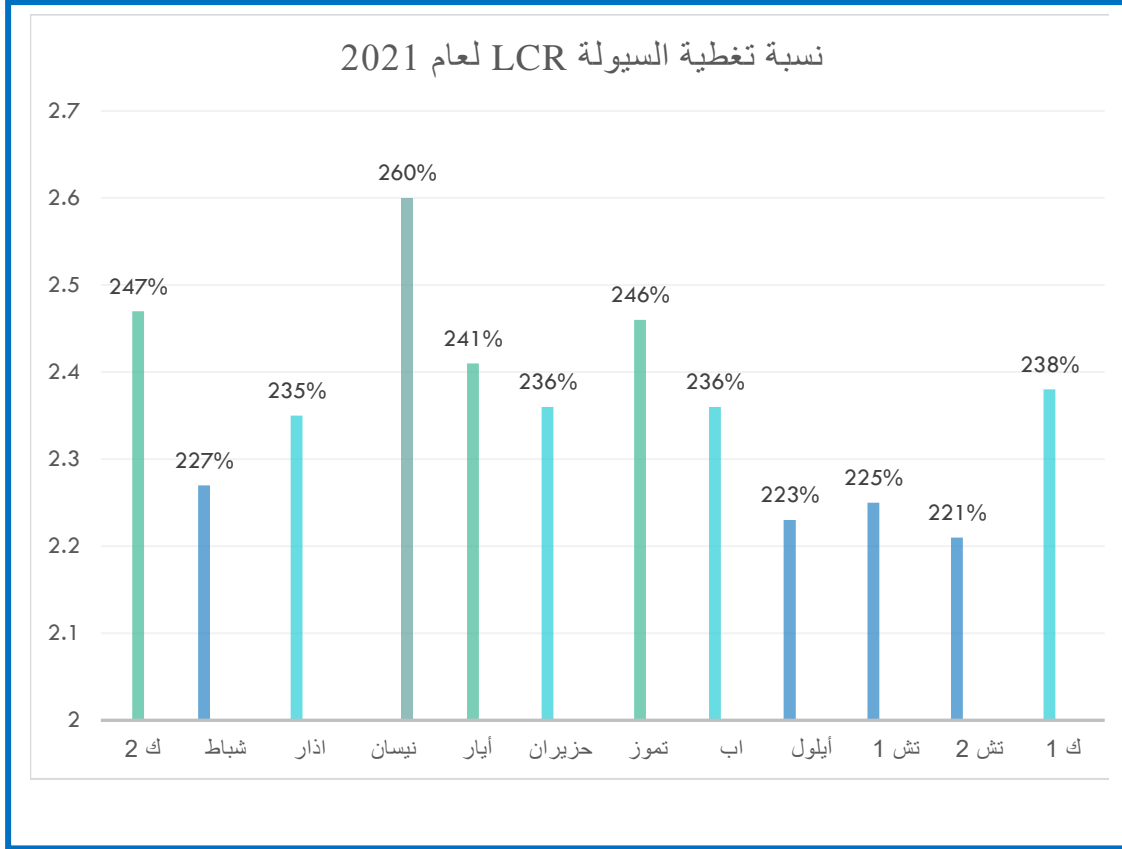


المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي, 2020: 66)

شكل رقم (7)

نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة لعام 2020

إذ حققت المصارف العاملة في العراق لسنة 2021 معدل سيولة مرتفع لنسبة تغطية السيولة LCR إذ لم ينخفض المعدل الشهري لهذه النسبة عن الحد الأدنى المحدد لها فقد سجلت نسبة تغطية السيولة أعلى معدل لها في شهر نيسان والتي بلغت 260% في حين كانت أدنى نسبة لنسبة تغطية السيولة في شهر تشرين الثاني إذ بلغت 221% وهذا المعدل الأخير أعلى بكثير من الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة وهو 100% إذ نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة كقطاع مصرفي كامل أما كمصارف فردية فهناك بعض المصارف لم تحقق النسبة المطلوبة في عام 2021 وبلغ عدد المصارف التي لم تحقق نسبة السيولة (16) مصرف في حين وصلت بعض المصارف إلى نسب عالية وصلت إلى حدود عالية وهذه النسب تعكس قدرتها على مواجهة السيولة أثناء (30) يوماً، ويوضح شكل (8) المعدل الشهري لنسبة تغطية السيولة للمصارف العاملة في العراق والنسبة لاشهور عام 2021.

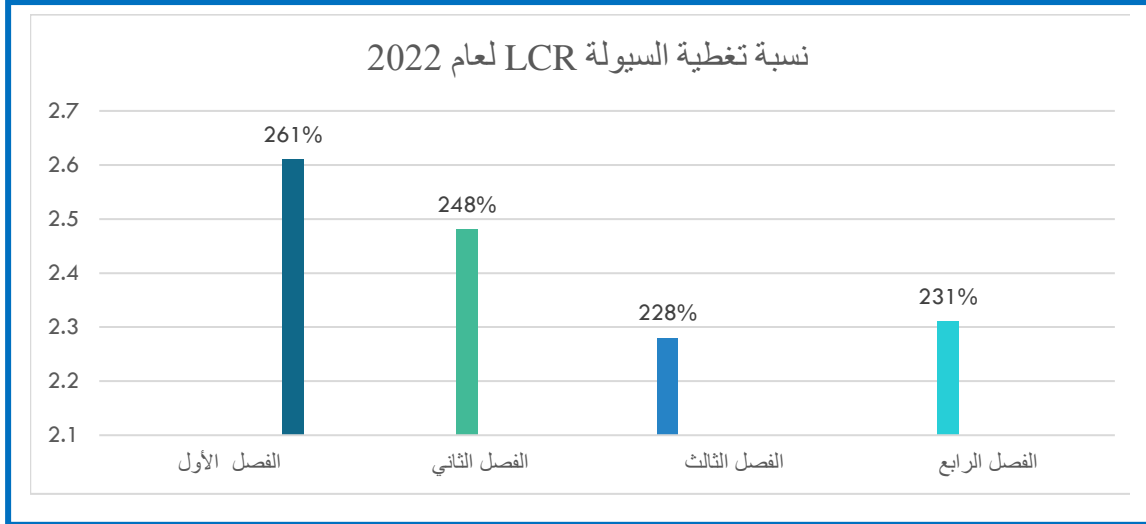


المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي، 2021: 65)

شكل رقم (8)

نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة لعام 2021

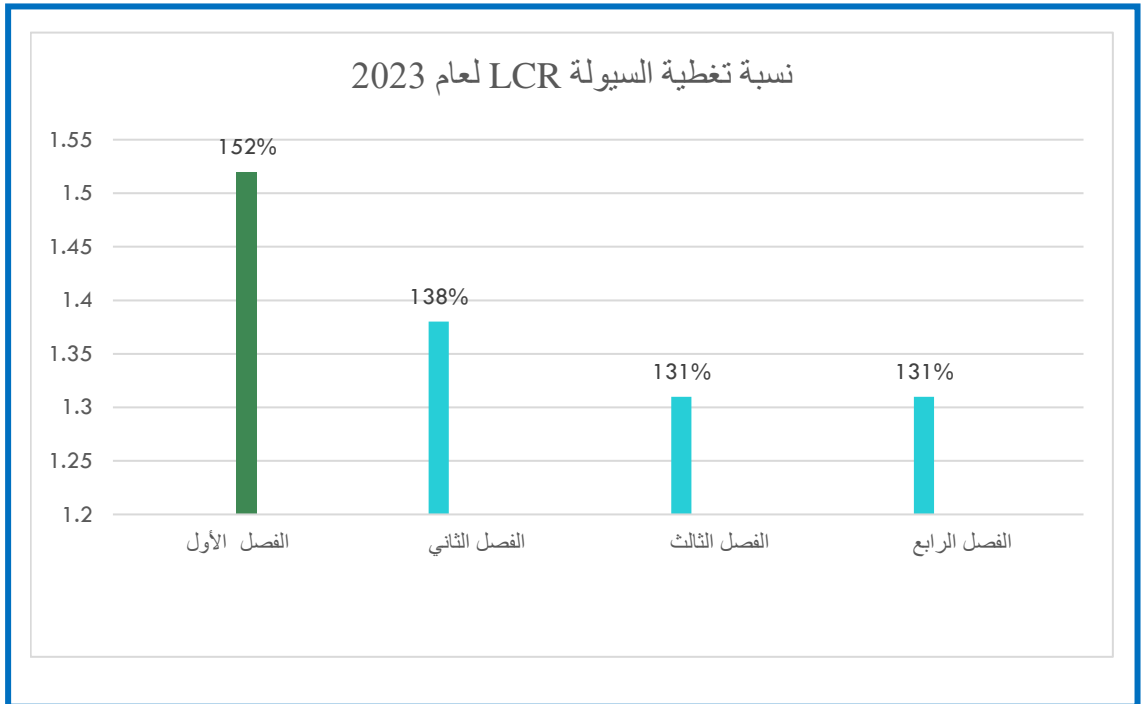
ان المصارف العاملة في العراق حققت معدل عالي لنسبه تغطيه السيولة LCR اذ لم ينخفض المعدل الشهري لهذه النسبة عن الحد الادنى المقرر له لسنة 2022 فقد سجلت نسبه تغطيه السيولة اعلى معدل لها في الفصل الاول الذي بلغ 261 % فيه في حين كان ادنى معدل لنسبه تغطيه السيولة في الفصل الثالث اذ بلغت 228 % وهذه النسبة الأخيرة هي اعلى بكثير من الحد الادنى للنسبة وبهذا تكون المصارف قد نجحت في تطبيق نسبه تغطيه السيولة في القطاع المصرفي العراقي وهذه النسب تعكس قدره المصارف على تسييل الاصول السائلة عالية الجودة لمواجهة المخاطر المتأتمية من عمليات السحب المفاجئ وكذلك قياس قدرة المصارف على الايفاء بالتزامات داخلات 30 يوم ويوضح شكل (9) نسبه تغطيه السيولة LCR للمصارف العاملة في العراق نسبه الفصول لعام 2022 .



المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي، 2022: 51)
شكل رقم (9)

نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة لعام 2022

اما في عام 2023 حققت المصارف العاملة في العراق معدل عالي لنسبه تغطيه السيولة LCR اذ لم ينخفض المعدل الشهر لهذه النسبة ان الحد الادنى المقرر له اثناء هذا العام فقد سجلت نسبه تغطيه اعلى معدل لها في الفصل الاول الذي بلغ فيه 152% في حين كان ادني معدل لنسبة تغطية السيولة في الفصل الثالث والرابع اذ بلغت 131% وهذه النسبة الأخيرة هي اعلى من الحد الادنى للنسبة 100% وبهذا تكون مصارف قد نجحت في تطبيق نسبه تغطيه السيولة بصفه قطاع مصرفي كامل ويوضح شكل (10) المعدل الفصلي لهذه النسبة لعام 2023.



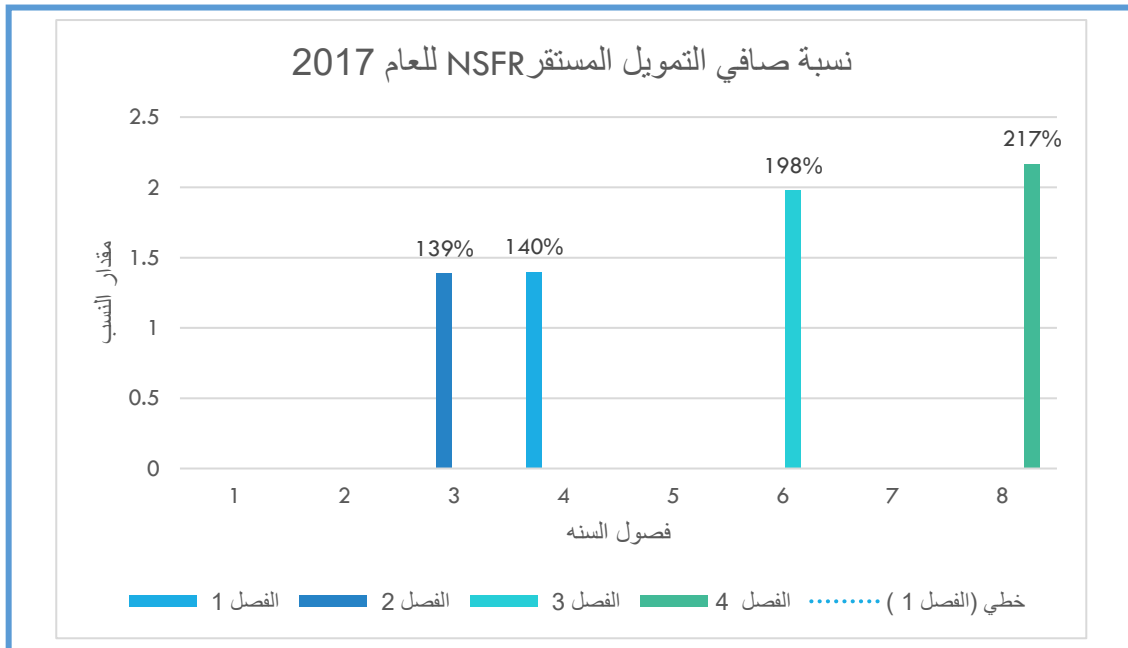
المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي، 2023: 22)
شكل رقم (10)

نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف العاملة لعام 2023

نجد ان نسبه تغطيه السيولة LCR لمصارف الحكومية لم تنخفض في عام 2023 من الحد الادنى المقرر من البنك المركزي العراقي إذ بلغت اعلى نسبه في الفصل الاول بنسبه 144% ودى نسبه 119% في الفصل الثالث والرابع من عام 2023. اما نسبه تغطيه السيولة للمصارف الخاصة فنجد ان نسبه تغطيه السيول المصارف الخاصة لم تنخفض في عام 2023 بان الحد الادنى المقرر من البنك المركزي العراقي فقد تراوحت قيمتها بين اعلى نسبة 201% في الفصل الرابع وعدنا نسبه 194% التي سجلت اثناء الفصل الاول في حين تذبذب معدل النمو في فصول عام 2023 في تحقيق معدلات سالبة .

2- نسبة صافي التمويل المستقر المتاح NSFR

طبق البنك المركزي العراقي هذه النسبة ابتداءً من عام 2017 بنسبة 100% وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف بهدف الرقابة على المصارف باحتفاظها بمستوى كافي من السيولة يتضمن التمويل المستقر المتاح NSFR الأموال المتاحة للمصرف وتكون أما ذاتية حقوق ملكية او خارجية ودائع والتمويل المستقر المطلوب استثمارات تأمينات ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100% بصفة دائمة. حققت البنوك لسنة 2017 نسبة مرتفعة بلغت 159% بالنسبة للبنوك الحكومية بينما بلغت نسبة نظيراتها الخاصة 304% وهي نسب مرتفعة مقارنة بالنسبة التي حددتها لجنة بازل 3 وهذا ما يوضحه شكل (11) يعني أن البنوك لديها تمويل متاح يعادل التمويل المطلوب أي أن البنوك قادرة على تمويل جانب الأصول وفقاً لما توفره مصادر الأموال في جانب الخصوم.

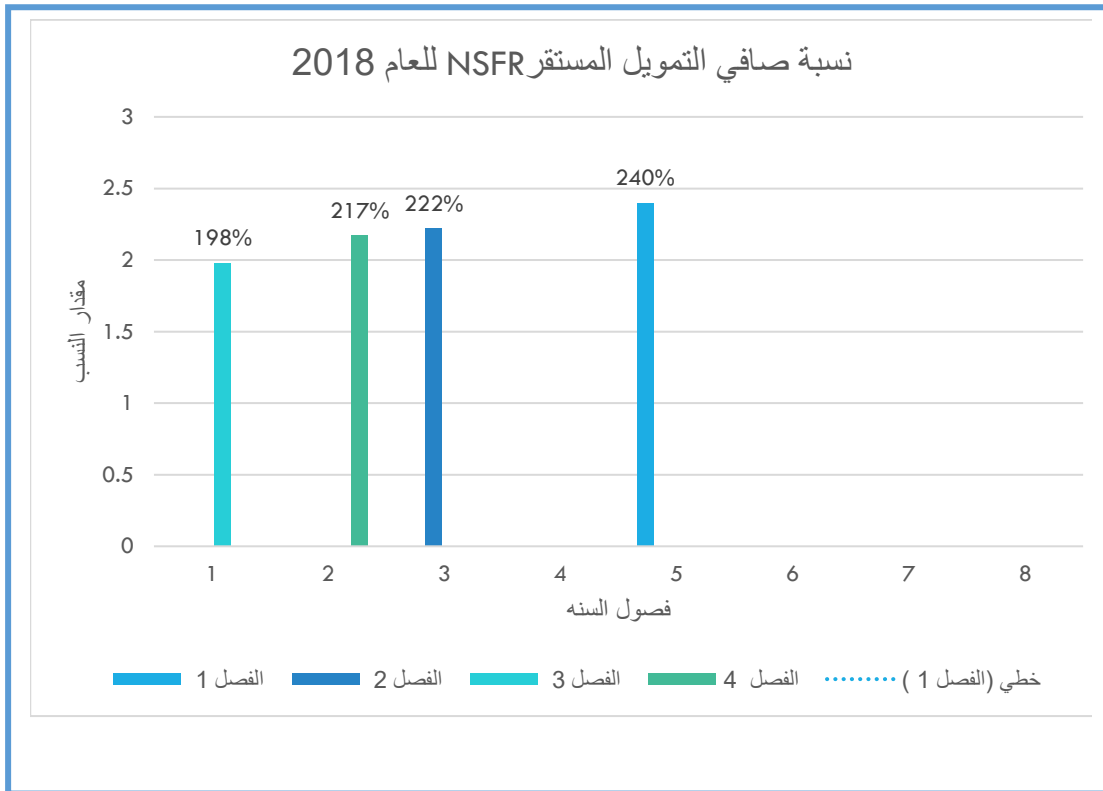


المصدر: البنك المركزي العراقي (تقرير الاستقرار المالي, 2017: 33)
دائرة العمليات المالية وإدارة الدين
دائرة مراقبة الصيرفة

شكل (11)

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لعام 2017

إذ حققت نسبة صافي التمويل المستقر للجهاز المصرفي في العراق نسبة عالية في جميع فصول عام 2018 بلغ الفصل الأول 579 % أما الفصل الثاني 348% والفصل الثالث 320% والفصل الرابع 318 مرتفعة عن فصول عام 2017 بمعدل نمو إذ بلغ الفصل الأول 214.1% والفصل الثاني 93.9% والفصل الثالث 2.8% والفصل الرابع 10.1% وهي نسب مرتفعة قياساً بالنسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 وهذا يشير إلى أنّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب أي إنّ المصارف قادرة على تمويل جانب الأصول على وفق ما تُنتجه مصادر الأموال في جانب الخصوم ويوضح شكل (12) نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لفصول عام 2018.

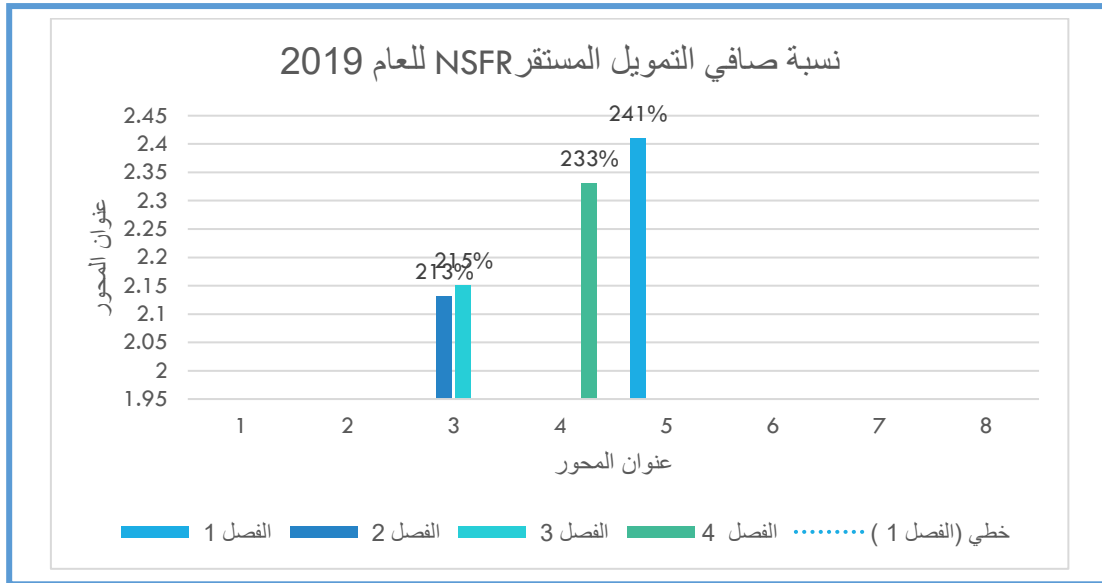


المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي، 2018: 37)

شكل (12)

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لعام 2018

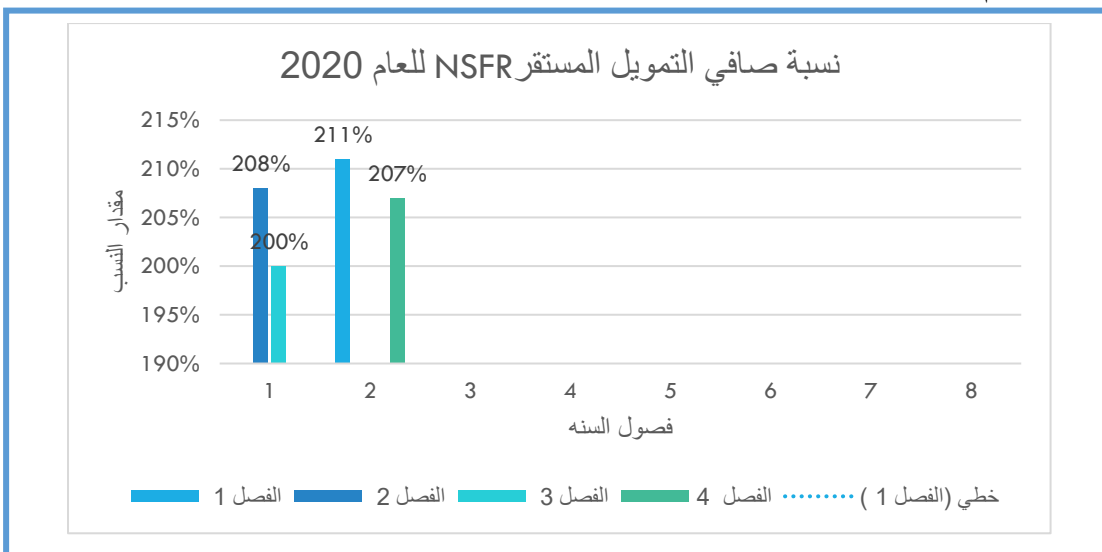
كما حققت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR للجهاز المصرفي في العراق نسبة عالية في جميع فصول عام 2019 إذ بلغ الفصل الأول 241% والفصل الثاني 213% والفصل الثالث 215% والفصل الرابع 218% على الترتيب لكل فصل وهي نسب مرتفعة قياساً بالنسبة المحددة من قبل بازل 3 وهذا يشير إلى أنّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب أي إنّ المصارف قادرة على تمويل جانب الأصول على وفق ما تُنتجه مصادر الأموال في جانب الخصوم هذا على المستوى الكلي أما على المستوى الجزئي فقد كان هذه النسبة منخفضة عن النسبة المقررة لـ (12) مصرفاً ويوضح شكل (13) نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لفصول عام 2019



المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي, 2019: 34) شكل (13)

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لعالم 2019

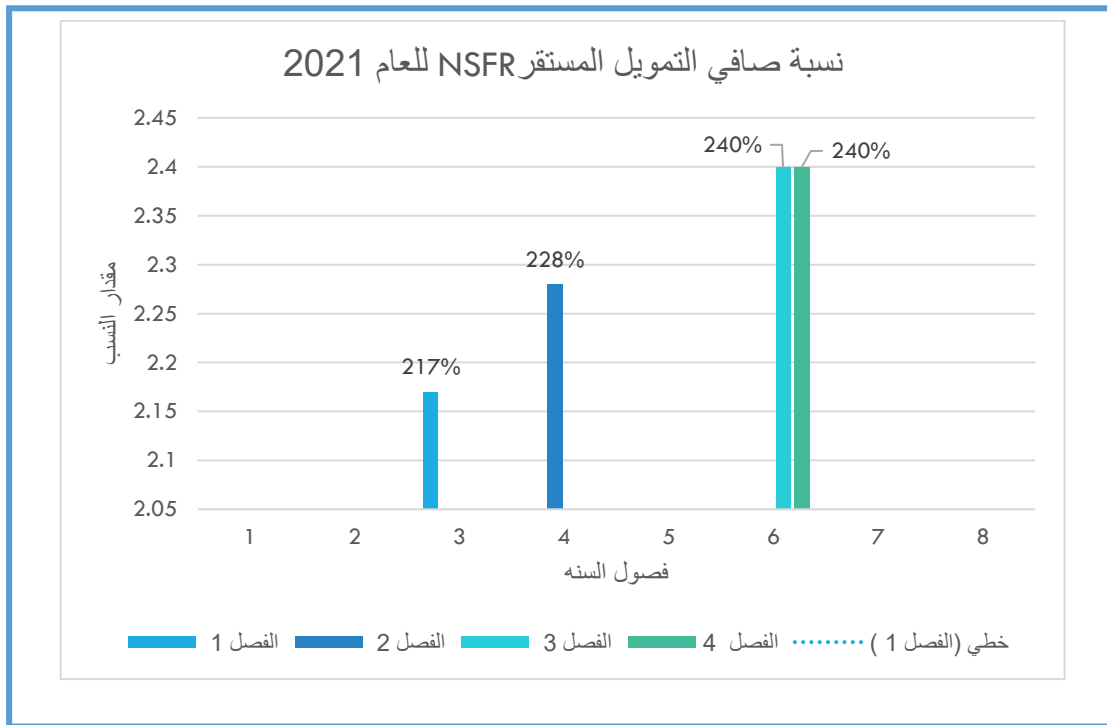
ان نسبة صافي التمويل المستقر NSFR للجهاز المصرفي في العراق خلال عام 2020 حققت نسبة عالية لجميع الفصول خلال هذا العام إذ بلغ الفصل الاول 211% والفصل الثاني 208% والفصل الثالث 200% والفصل الرابع 207% على الترتيب لكل الفصول وهي نسب مرتفعة مقارنة بالنسبة المحددة من قبل بازل 3 وهذا يدل على أن البنوك تمتلك تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب أي أن البنوك قادرة على تمويل جانب الأصول وفقاً لما توفره مصادر الأموال في جانب المطلوبات وهذا على المستوى الكلي أما على المستوى الجزئي فقد كانت هذه النسبة أقل من النسبة المحددة لـ (13) مصرفاً وشكل (14) يوضح نسبة التمويل المستقر المتاح NSFR لفصول عام 2020



المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي, 2020: 68) شكل (14)

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لعالم 2020

وحققت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR للجهاز المصرفي في العراق نسبة عالية في جميع فصول عام 2021 بلغ الفصل الاول 217% والفصل الثاني 228% والفصل لثالث 240% و الفصل الرابع 240% على الترتيب لكل فصل وهي نسب مرتفعة قياساً بالنسبة المحددة من بازل 3 وهذا يشير إلى ان المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب أي أن المصارف قادرة على تمويل جانب الأصول وفقاً لما تُتيحه مصادر الأموال في جانب الخصوم هذا على المستوى الكلي أما على المستوى الجزئي فقد كانت هذه النسبة منخفضة عن النسبة المقررة لـ (8) مصرف ويوضح شكل (15) نسبة التمويل المستقر المتاح NSFR لفصول لعام 2021.

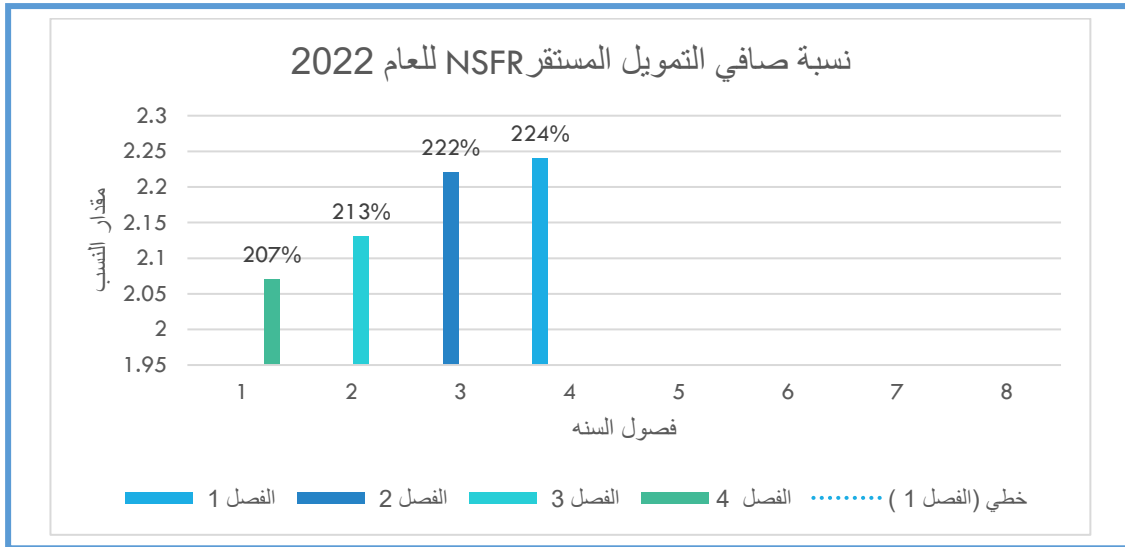


المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي, 2021: 66)

شكل (15)

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لعام 2021

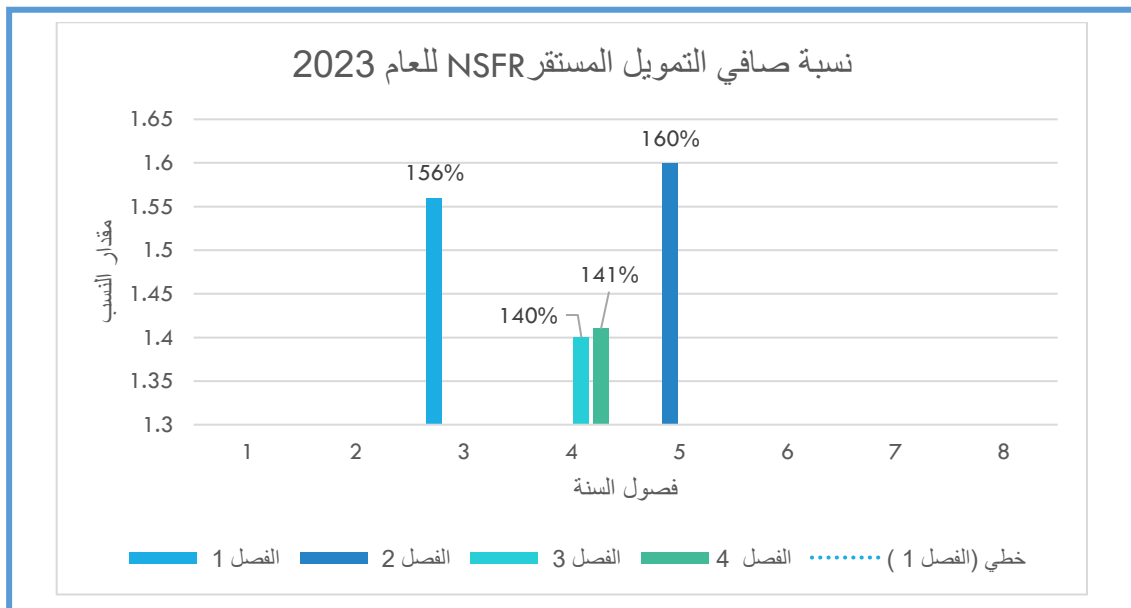
اما نسبه صافي التمويل المستقر NSFR للقطاع المصرفي في العراق حققت نسب مرتفعة في جميع فصول عام 2022 وبلغ الفصل الاول 224% والفصل الثاني 222% والفصل الثالث 213% والفصل الرابع 207% على التوالي كل فصل وهي نسب مرتفعة قياساً بالنسبة المحددة وفق بازل 3 وهذا يشير إلى ان المسار لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب اي ان المصارف قادر على التمويل جانب الاصول وفقاً لما تُتيحه مصادر الاموال في جانب الخصومة وضح شكل (16) نسبه صافي التمويل المستقر NSFR لفصول عام 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي، 2022: 53)
شكل (16)

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لعام 2022

كما حققت نسبه صافي التمويل المستقر NSFR للقطاع المصرفي في العراق نسب جيدة في جميع فصول عام 2023 وبلغ الفصل الاول 156% والفصل الثاني 150% والفصل الثالث 140% والفصل الرابع 141% على التوالي وهي نسب مرتفع قياسا بالنسبة المحددة وفق نسبة بازل 3 وهي 100% وهذا يشير إلى ان المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب اي ان المصادر قادره على تمويل جانب الاصول وفقا لما تتيح مصادر الاموال في جانب الخصوم ويوضح شكل (17) نسبه التمويل المستقر المتاح لفصول NSFR عام 2023.

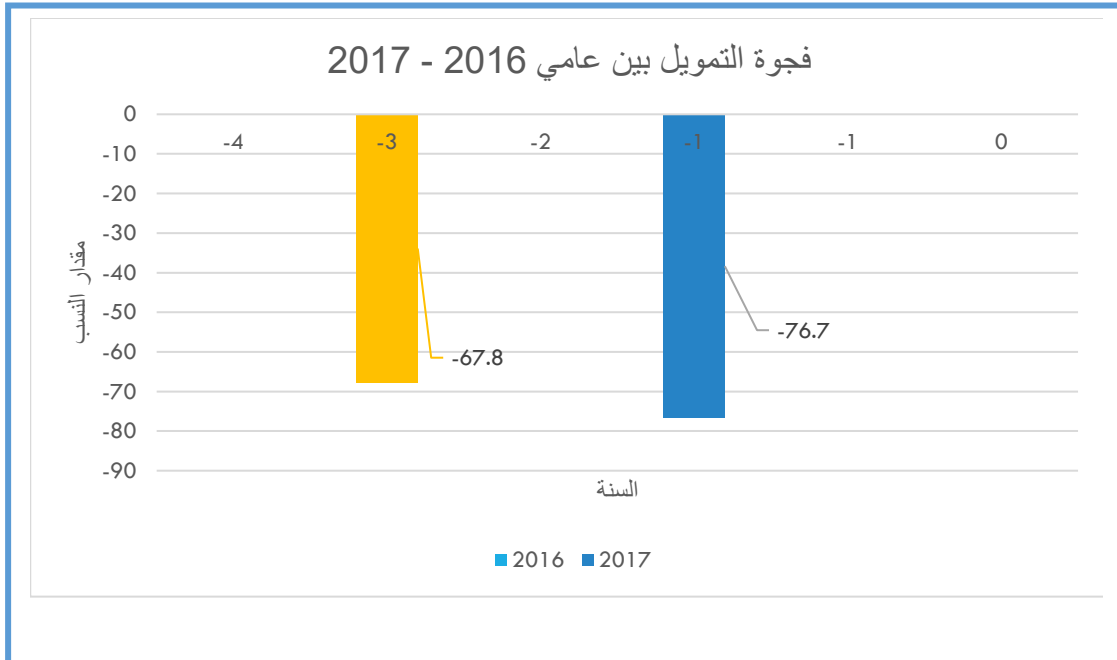


المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي، 2023: 23)
شكل (17)

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لعام 2023

3- فجوة التمويل (فجوة الائتمان)

يقصد بفجوة الائتمان الفرق بين الائتمان النقدي والودائع إلى الائتمان النقدي وقد توسعت هذه الفجوة في عام 2017 بنسبة 13.2 % مقارنة مع عام 2016 إذ بلغت الفجوة في عام 2017 ما نسبته - 67.7 % إلى الائتمان النقدي يعود ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي إذ بلغ نمو الودائع في عام 2017 7.4 % وبقيمة 67 ترليون دينار عن عام 2016 بينما بلغ معدل نمو القروض نسبة 1.8 % وبقيمة 37.9 ترليون دينار في عام 2017 مرتفعاً عن عام 2016 البالغة 37.2 ترليون دينار أدى ذلك إلى اتساع الفجوة إن ارتفاع الفجوة بين عامي 2016 و 2017 يعود إلى قلة عرض القروض والسلف مقارنة بالطلب عليها بسبب فرض المصارف أسعار فائدة مرتفعة فضلاً عن فرض شروط ائتمان غير ميسرة ان الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع مما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والاقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة أي إدارة رشيدة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي أن ارتفاع الفجوة معناه ان المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة ويوضح شكل (18) فجوة التمويل بين عامي 2016_2017.

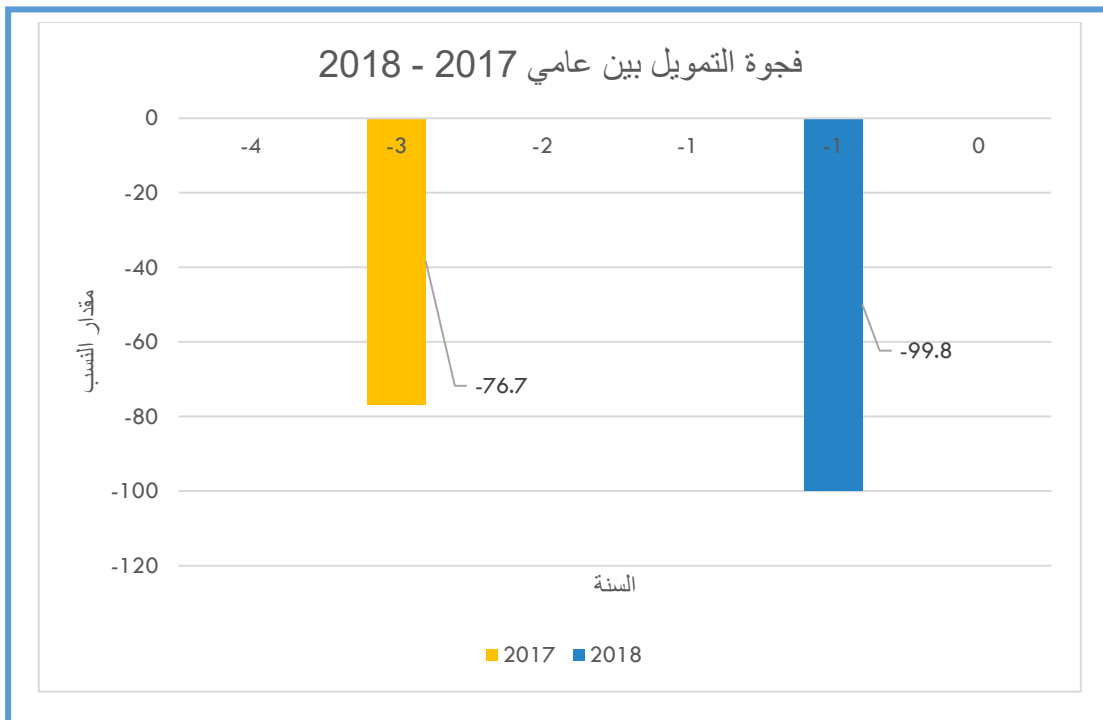


المصدر: البنك المركزي العراقي الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org> (تقرير الاستقرار المالي، 2017: 38)

شكل (18)

فجوة التمويل بين عامي 2016_2017

توسعت فجوة التمويل في عام 2018 بنسبة 30.2 % مقارنة مع عام 2017 إذ بلغت الفجوة في عام 2018 ما نسبته - 99.8 % ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي إذ بلغ نمو الودائع في عام 2018 ما نسبته 14.7 % وبقيمة 76 ترليون دينار عن عام 2017 في حين نما الائتمان النقدي بمعدل 1.41 % وبقيمة 38.4 ترليون دينار في عام 2018 مرتفعا عن عام 2017 الذي بلغ حجم الائتمان النقدي فيه 37.9 ترليون دينار أدى ذلك إلى اتساع الفجوة ان ارتفاع الفجوة بين عامي 2018 و 2017 يفسر انخفاض الطلب على القروض والسلف بسبب فرض المصارف أسعار فائدة مرتفعة فضلا عن فرض شروط ائتمان غير ميسرة إنَّ لفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع مما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة أي إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي ان ارتفاع الفجوة معناه ان المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة ويبين شكل (19) العلاقة بين معدلات نمو الائتمان النقدي والودائع من ناحية وفجوة التمويل من ناحية أخرى.



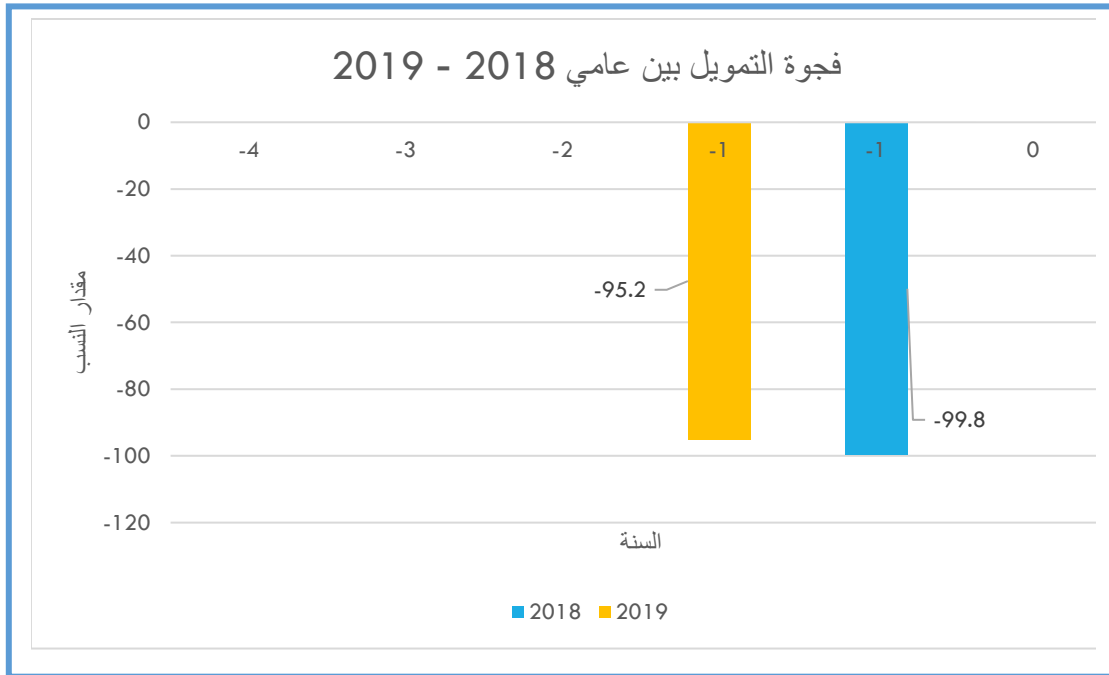
المصدر: البنك المركزي العراقي الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org> (تقرير الاستقرار المالي, 2018:

(42)

شكل (19)

فجوة التمويل بين عامي 2017_2018

خلال عام 2019 قد انخفضت هذه الفجوة بنسبة 4.6% مقارنة مع عام 2018 إذ بلغت الفجوة في عام 2019 ما نسبته - 95.2% ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الائتمان النقدي بنسبة أكبر من معدل نمو الودائع إذ بلغ معدل نمو الائتمان النقدي في عام 9.3% ما نسبته 2019 عن عام 2018 في حين نمت الودائع بمعدل 6.8% في عام 2019 مرتفعا عن عام 2018 الذي بلغ حجم الودائع فيه 76.8 ترليون دينار أدى ذلك إلى تقلص الفجوة إن انخفاض الفجوة بين عامي 2018 _ 2019 نتيجة لتحسن الاوضاع الاقتصادية في عام 2019 الا ان الفجوة تبقى مرتفعة و مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع مما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والاقرض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة أي إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي ان ارتفاع الفجوة معناه ان المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة وبيّن شكل (20) العلاقة بين معدلات نمو الائتمان النقدي والودائع من ناحية وفجوة التمويل من ناحية أخرى.



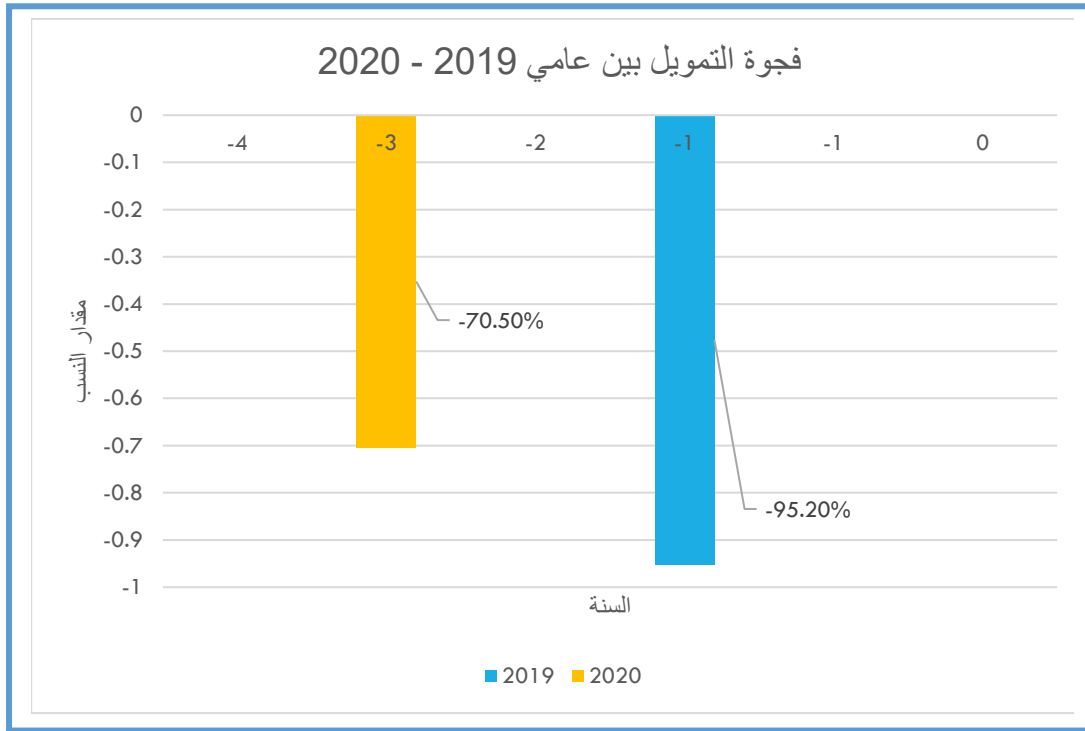
المصدر: البنك المركزي العراقي الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org> (تقرير الاستقرار المالي, 2019): (40)

شكل (20)

فجوة التمويل بين عامي 2018_2019

اما في عام 2020 انخفضت هذه الفجوة بنسبة - 26.5% مقارنة مع عام 2019 إذ بلغت الفجوة في عام 2020 ما نسبته - 70.5% ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الائتمان النقدي بنسبة أكبر

من معدل نمو الودائع إذ بلغ معدل نمو الائتمان النقدي في عام 2020 ما نسبته 18.46 % عن عام 2019 في حين نمت الودائع بمعدل 3.43 % في عام 2020 مرتفعاً عن عام 2019 الذي بلغ حجم الودائع فيه 84.4 ترليون دينار أدى ذلك إلى تقلص الفجوة أن الفجوة تبقى مرتفعة ومغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع ما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة أي إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي ان ارتفاع الفجوة معناه ان المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة ويبين شكل (21) العلاقة بين معدلات نمو الائتمان النقدي والودائع من ناحية وفجوة التمويل من ناحية أخرى.



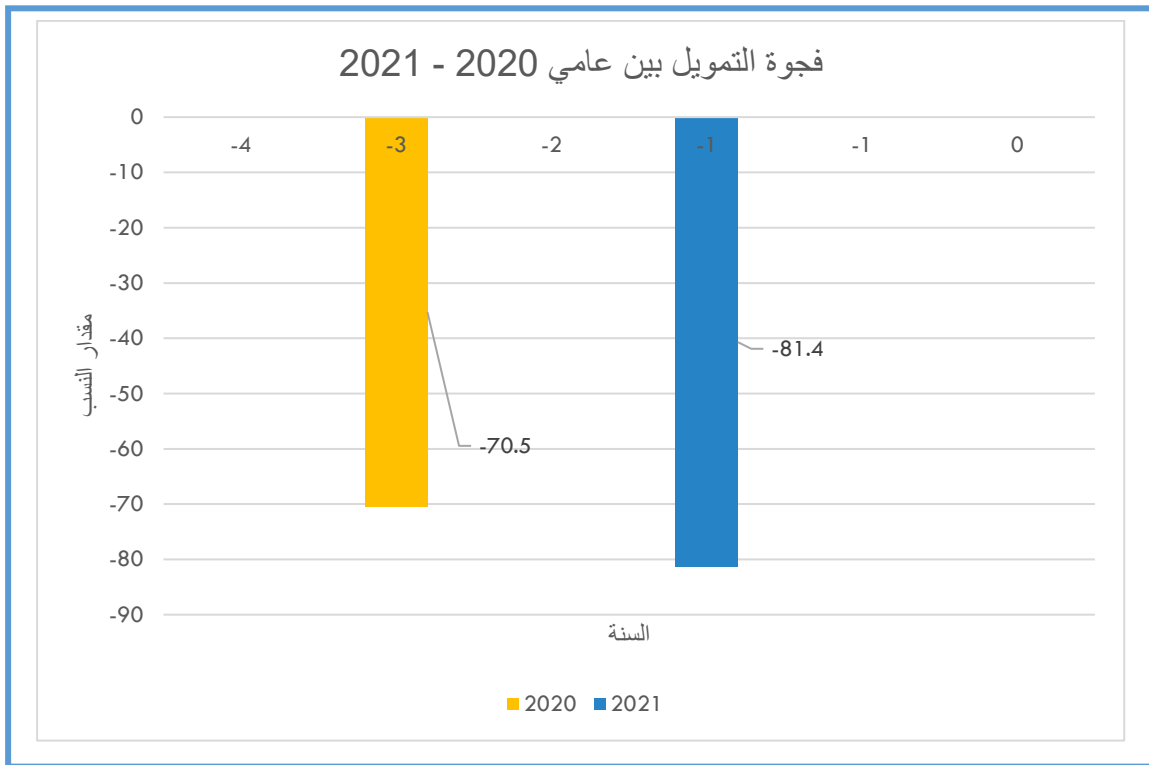
المصدر: البنك المركزي العراقي الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org> (تقرير الاستقرار المالي, 2020: 75)

شكل (21)

فجوة التمويل بين عامي 2019_2020

نجد أنّ هذه الفجوة قد اتسعت في عام 2021 بنسبة - 81.4 % مقارنةً بعام 2020 إذ بلغت الفجوة بنسبة - 70.5 % ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي إذ بلغ معدل نمو الائتمان النقدي في عام 2021 بنسبة 6.3 % عن عام 2020 يليه ارتفاع

إجمالي الودائع بمقدار 96.1 ترليون دينار وبمعدل نمو 13.1 % في عام 2021 مقارنةً لعام 2020 الذي بلغ حجم الودائع فيه 84.9 ترليون دينار أدى ذلك إلى زيادة الفجوة وعلى الرغم من ذلك فإنّها تبقى مرتفعة ومغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع ممّا يوجب على المصارف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة أي إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي ان ارتفاع الفجوة معناه ان المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة



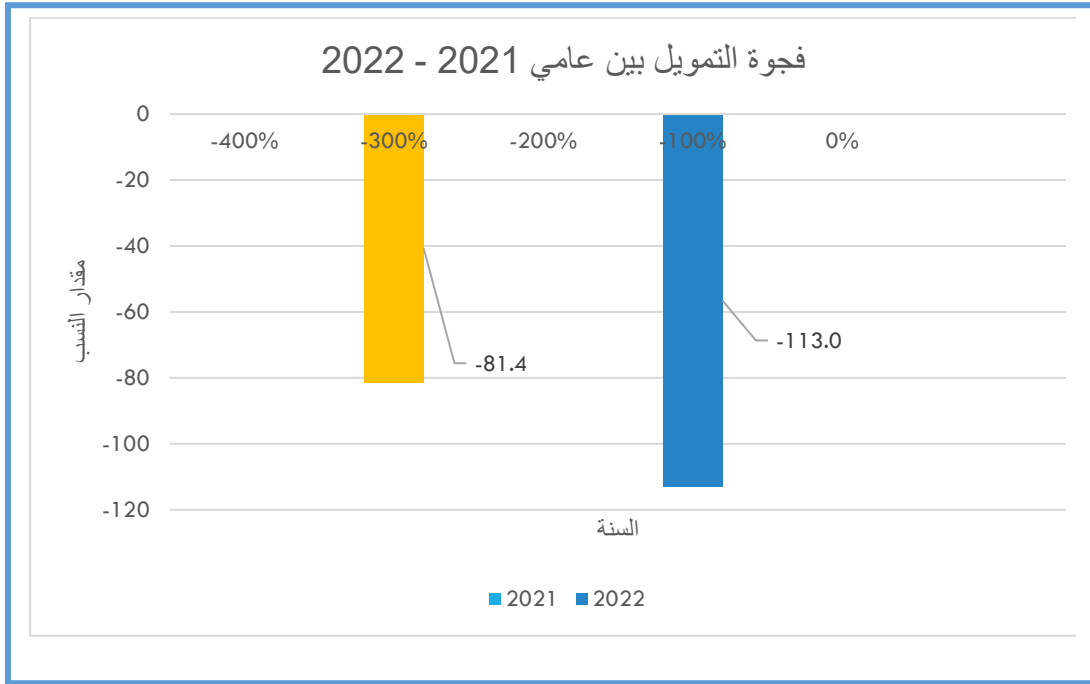
المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث. (تقرير الاستقرار المالي، 2021: 73)

شكل (22)

فجوة التمويل بين عامي 2020_2021

ويبين الشكل (22) العلاقة بين معدلات نمو الائتمان النقدي والودائع وفجوة التمويل. ان هذه الفجوة قد اتسعت في عام 2022 لتصل إلى نسبه -113% بعدما كانت -81.4% في 2021 وذلك إلى ارتفاع معدل النمو الوداع بنسبه أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي اذ بلغ معدل نمو الائتمان النقدي في عام 2022 14.4% عن عام 2021 يلي ارتفاع إجمالي الوداع بمقدار 129 ترليون دينار ومعدل نمو بلغ 34.3% في عام 2022 مقارنة بعام 2021 الذي بلغ حجم الودائع فيه 96 ترليون

دينار ادى ذلك إلى زيادة الفجوة وعلى الرغم من ذلك فإنها ما تبقى مرتفعة ومغطاه بأكثر من قيمتها بكثير من الوداع وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودا جديده اي اداره حكيمه الموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي ان ارتفاع الفجوة معنى ان المخاطر التي تتعلق بالثقة بالقطاع المصرفي منخفضة ويبين الشكل (23) العلاقة بين معدلات النمو الائتمان النقدي والودائع وفجوة التمويل السنوية.



المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث. (تقرير الاستقرار المالي, 2022: 73)

شكل (23)

فجوة التمويل بين عامي 2021_2022

من خلال الجدول (6) نوضح البيانات الخاصة بالدراسة لسنة (2017 - 2023) المستخدمة في الجانب العملي لمؤشرات سياسة الحيطة الكلية المستخدمة في العراق من قبل البنك المركزي العراقي لنسب الخاصة لمؤشرات السلامة المالية او مؤشرات سياسة الحيطة الكلية وهي نسبة 11111111 تغطية السيولة LCR ونسبه صرف التمويل المستقر NSFR وفجوة التمويل او الائتمان.

جدول (6)

البيانات الخاصة للدراسة للمدة (2017 – 2023) المستخدمة في الجانب العملي

البيانات السنوية او الفصلية							السنة	المؤشرات
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017		
	%113.00	%81.40	%70.50	%95.20	%99.80	%76.70	سنويا	فجوة الائتمان
%152 ف1	%261 ف1	%247	%247	%251	%2081	%905	ش1	نسبة تغطية السيولة LCR
		%227	%230	%247	%592		ش2	
		%235	%242	%223	%662		ش3	
%138 ف2	%248 ق2	%260	%245	%223	%3309		ش4	
		%241	%248	%241	%555		ش5	
		%260	%255	%250	%1237		ش6	
%131 ف3	%228 ف3	%246	%230	%234	%839		ش7	
		%236	%220	%257	%839		ش8	
		%223	%212	%231	%406		ش9	
%131 ف4	%231 ف4	%225	%263	%241	%503		ش10	
		%221	%277	%234	%467		ش11	
		%238	%247	%219	%477		ش12	
%156	%224	%217	%211	%241	%240	%140	ف1	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR
%150	%222	%228	%208	%213	%222	%139	ف2	
%140	%213	%240	%200	%215	%198	%198	ف3	
%141	%207	%240	%207	%233	%217	%217	ف4	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي للأعوام

(2017 – 2023)

ثانياً: الجانب التحليلي لمؤشرات سياسة الحيطة الكلية المطبقة في العراق خلال فترة الدراسة

بغية اختبار فرضيات الدراسة، سعى الباحث أولاً إلى تحليل مؤشرات الدراسة مالياً، فقد اعتمد على تحليل البيانات باعتماد الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، أضف إلى ذلك تمثيل البيانات بيانياً وعلى النحو الآتي:

أولاً- تحليل المؤشرات الخاصة بسياسة الحيطة الكلية

اعتمد الباحث المؤشرات الآتية لغرض قياس سياسة الحيطة وعلى النحو الآتي:

1- نسبة فجوة الائتمان

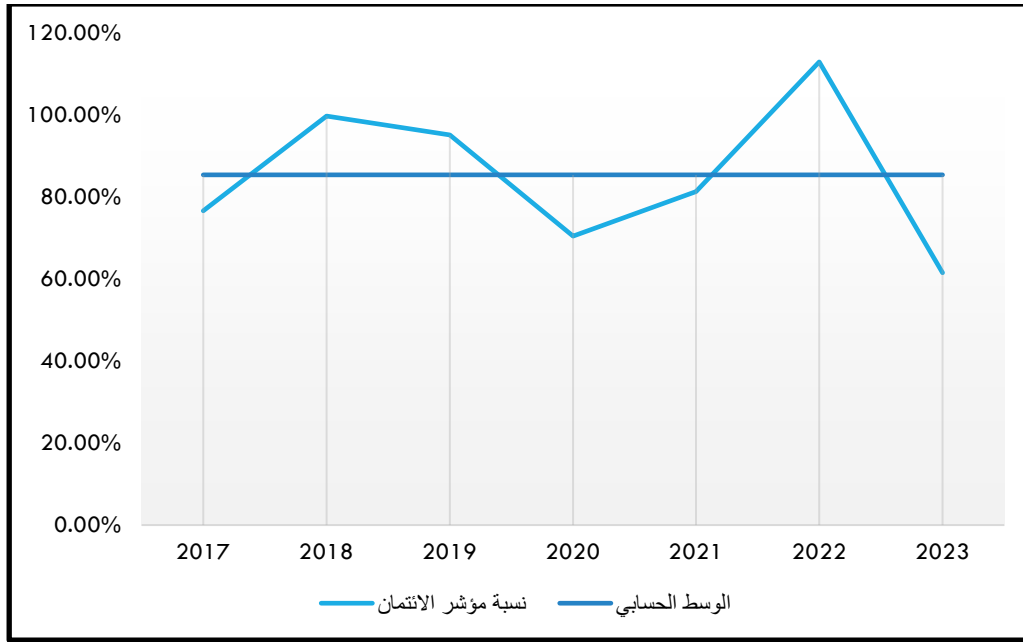
يبين الجدول (7) أدناه مؤشرات نسبة فجوة الائتمان للمصارف العراقية خلال مدة الدراسة من 2017 ولغاية 2023.

جدول (7) مؤشرات فجوة الائتمان

النسبة	السنة
76.70%	2017
99.80%	2018
95.20%	2019
70.50%	2020
81.40%	2021
113.00%	2022
61.56 %	2023
%85.45	الوسط الحسابي
0.17%	الانحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي للأعوام (2017 – 2023)

يتبين من الجدول (7) ان جميع نسب فجوة الائتمان خلال مدة الدراسة كانت موجبة وهذا يشير إلى الحالة التي يكون فيها مستوى الائتمان المسجل أعلى من المستوى المستهدف أو المتوقع بناءً على الناتج المحلي الإجمالي. هذا يعني أن المؤسسات المالية تواجه مخاطر عالية في السيولة وقد تؤدي إلى زيادة في الاستدانة أو الاحتفاظ بالديون في السياقات الاقتصادية قد تكون فجوة الائتمانية الموجبة مؤشراً على النمو الاقتصادي وبشكل عام حققت المصارف العراقية نسبة فجوة ائتمان اعلى من الوسط الحسابي لفترة الدراسة البالغ (85.45%) خلال السنوات 2018 و2019 و2022 فيما كانت النسب اقل من الوسط الحسابي لباقي سنوات الدراسة. وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.17%) وهي نسبة قليلة تبين تقارب النسبة خلال مدة الدراسة. ويبين الشكل (24) رسماً بيانياً يوضح الجدول (7)



شكل (24)

نسبة فجوة الائتمان

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7)

2- نسبة تغطية السيولة

يبين الجدول (8) نسبة تغطية السيولة للمصارف العراقية خلال مدة الدراسة من 2017 ولغاية 2023 مع العلم ان البيانات الخاصة بسنة 2017 كانت اجمالية وليست تفصيلية حسب الأشهر كما هو بالنسبة لباقي السنوات.

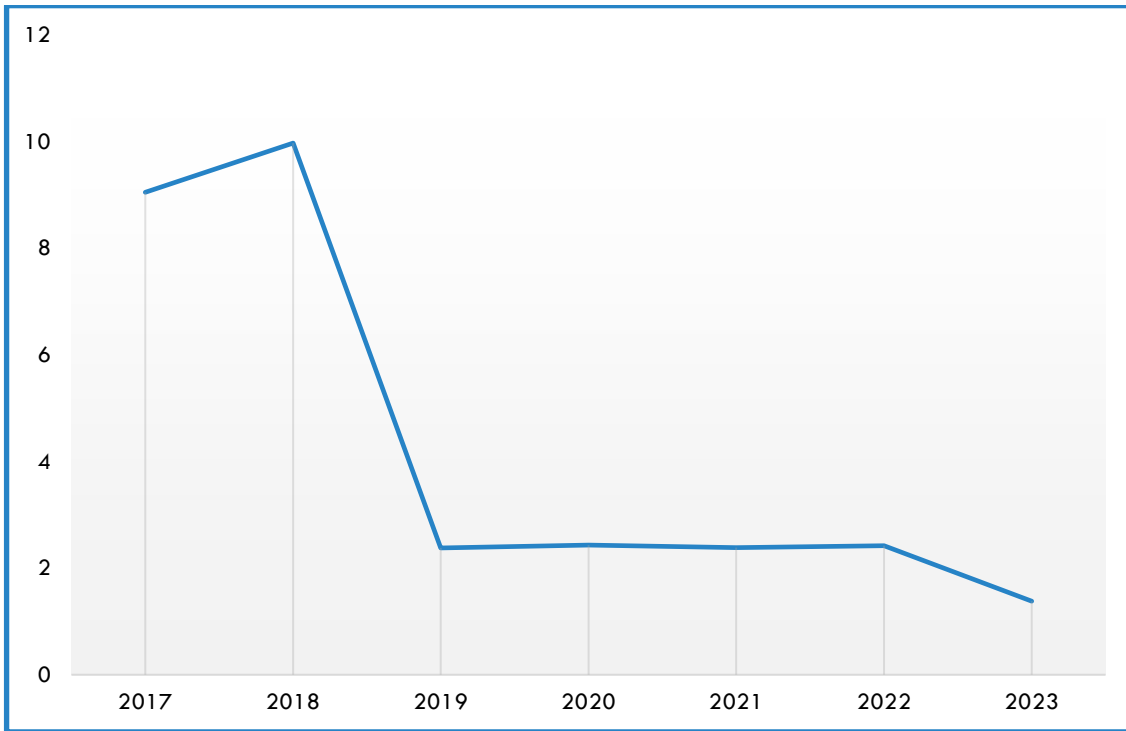
جدول (8) نسبة تغطية السيولة

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنة الشهر
		247%	247%	251%	2081%		1
		227%	230%	247%	592%		2
		235%	242%	223%	662%		3
152%	261%	236%	240%	240%	1112%		1ف
		260%	245%	223%	3309%		4
		241%	248%	241%	555%		5
		260%	255%	250%	1237%		6
138%	248%	254%	249%	238%	1700%		2ف
		246%	230%	234%	839%		7
		236%	220%	257%	839%		8
		223%	212%	231%	406%		9
131%	228%	235%	221%	241%	695%		3ف
		225%	263%	241%	503%		10
		221%	277%	234%	467%		11
		238%	247%	219%	477%		12
131%	231%	228%	262%	231%	482%		4ف
138%	242%	238.25%	243.00%	237.58%	997.25%	905%	الوسط الحسابي
8.57%	13.36%	12.21%	16.62%	11.31%	796.35%		الانحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي

للأعوام (2023 – 2017)

يتبين من الجدول (8) ان المصارف العراقية حققت نسب تغطية سيولة اعلى من الحد الأدنى المقرر لهذه النسبة البالغة (100%) سواء على مستوى الاشهر او على مستوى الفصول التي سيعتمد عليها في مجال التحليل الاحصائي لفرضيات البحث. حقق عام 2018 اعلى نسبة تغطية سيولة اذ بلغت (997.25%)، فيما حقق عام اقل نسبة انحراف معياري بلغت (11.31%). ان ذلك يدل على ان المصارف العراقية تتمتع بسيولة عالية، الامر الذي قد يحد من قدرتها على تحقيق ارباح عالية. ويبين شكل (25) رسماً بيانياً يوضح الجدول (8)



شكل (25)

نسبة تغطية السيولة بالاعتماد على بيانات جدول (8)
المصدر: اعداد الباحث

3- نسبة صافي التمويل المستقر

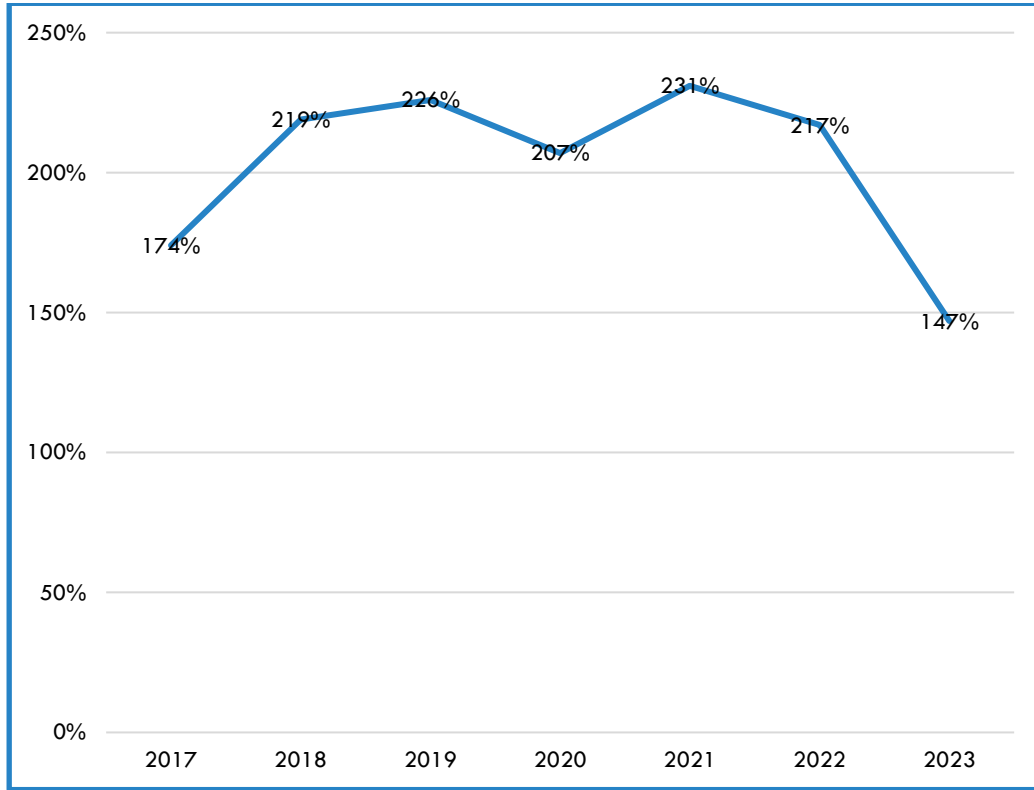
يبين الجدول (9) نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف العراقية خلال مدة الدراسة من 2017 ولغاية 2023، مع العلم ان البيانات المتاحة كانت على اساس فصلي، وكما مبين في الجدول (9)

جدول (9) نسبة صافي التمويل المستقر

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنة الشهر
156%	224%	217%	211%	241%	240%	140%	ف1
150%	222%	228%	208%	213%	222%	139%	ف2
140%	213%	240%	200%	215%	198%	198%	ف3
141%	207%	240%	207%	233%	217%	217%	ف4
147%	217%	231%	207%	226%	219%	174%	الوسط الحسابي
6.61%	6.87%	9.58%	4.03%	11.86%	14.96%	34.66%	الانحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي
للأعوام (2017 – 2023)

يتبين من الجدول (9) قدرة المصارف العاملة في السوق العراقي على المحافظة على نسبة 100% لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها، ما يعني ان المصارف قادرة على تمويل موجوداتها وفق ما تطيحه مطباتها من اموال. وبالتدقيق في الجدول (9) نجد ان عام 2021 حقق اعلى نسبة صافي تمويل مستقر بلغت (231%)، فيما كانت اقل نسبة للانحراف المعياري في عام 2020 بلغت (4.03%). ويبين الشكل (26) ادناه تمثيلا لبيانات الجدول (9).



شكل (26)

نسبة صافي التمويل المستقر

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9)

ثانياً: تحليل المؤشرات الخاصة بالائتمان

يسعى الباحث في هذه الفقرة إلى اجراء التحليل المالي للمتغير التابع في الدراسة وهو تحليل المؤشرات الخاصة بالائتمان وعلى النحو الآتي:

1- تحليل مؤشرات الائتمان التعهدي

يبين الجدول (10) ادناه تحليل بيانات الائتمان التعهدي لقطاع المصارف العراقية للمدة من 2017 ولغاية 2023، وعلى النحو الآتي:

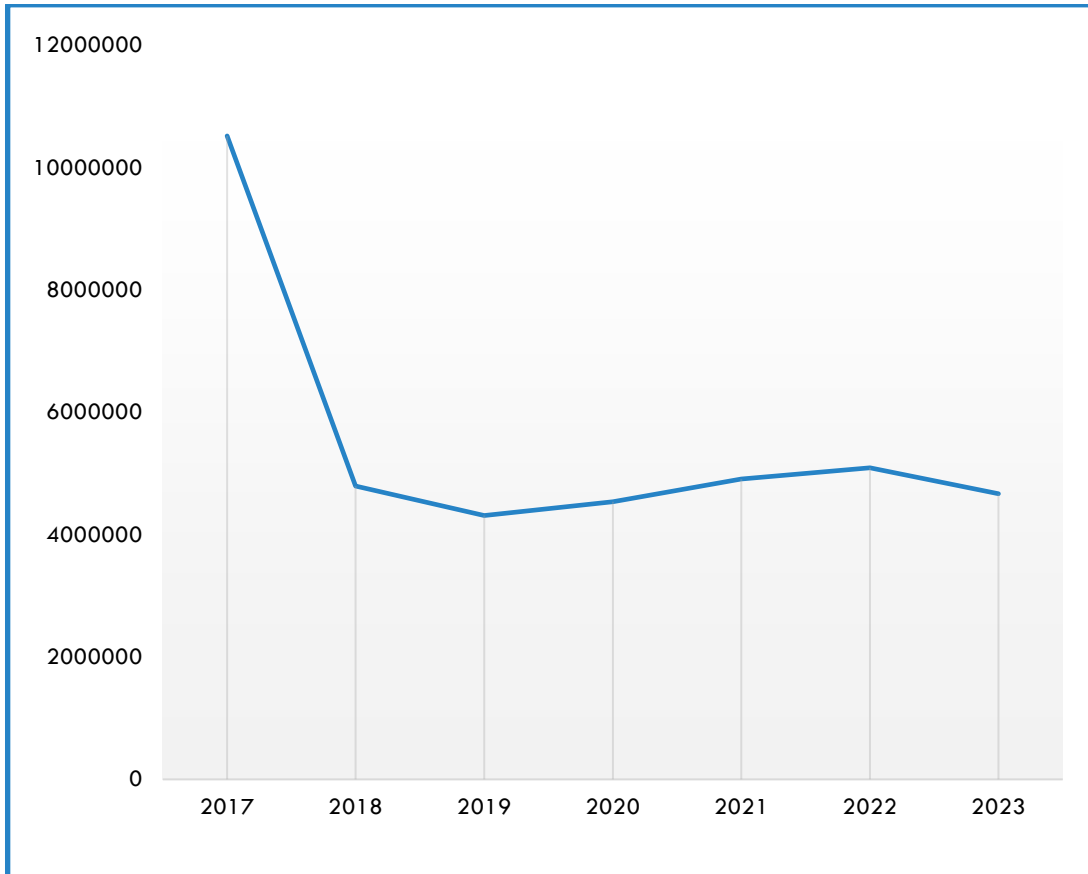
جدول (10) تحليل الائتمان التعهدي (مليون دينار)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنة الشهر
5,055,624	5,063,543	4,664,859	4,154,135	4,385,926	5,405,465	12,198,603	1
4,730,344	5,198,873	5,058,658	4,798,726	4,374,606	5,265,519	11,812,852	2
4,692,739	5,176,572	4,951,818	4,793,595	4,268,260	5,119,149	11,410,407	3
4826235.6	5146329	4891778.33	4582152	4342930.667	5263377.667	11,807,287	ف1
4,667,949	5,119,072	5,014,201	4,757,355	4,437,484	4,954,464	11,422,781	4
4,579,337	5,116,444	4,908,110	4,777,607	4,423,234	4,827,575	11,491,819	5
4,652,231	5,187,166	4,809,396	4,677,990	4,318,880	4,594,021	11,178,848	6
4633172.3	5140894	4910569	4737650.667	4393199.333	4792020	11364482.67	ف2
4,601,103	5,103,883	4,756,756	4,524,847	4,359,851	4,673,910	10,755,469	7
4,560,378	5,035,340	4,791,644	4,480,909	4,329,318	4,649,295	10,447,082	8
4,480,709	5,032,349	4,947,165	4,344,274	4,207,323	4,644,126	10,409,367	9
4547396.6	5057190	4831855	4450010	4298830.667	4655777	10537306	ف3
4,506,682	5,010,943	4,963,363	4,230,590	4,198,366	4,590,155	10,083,721	10
4,750,981	4,965,313	4,920,705	4,201,960	4,214,995	4,460,646	9,880,607	11
4,748,926	5,077,368	5,143,670	4,703,897	4,223,147	4,368,360	5,104,492	12
4,668,863	5,017,875	5009246	4,378,816	4,212,169	4,473,054	8,356,273	ف4
4,668,917	5,090,572	4,910,862	4,537,157	4,311,783	4,796,057	10,516,337	الوسط الحسابي
145328.60	70409.693	129535.29	238342.146	83280.7367	310970.085	1767183.64	الاحرفاء المعياري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء

للأعوام (2017 – 2023)

يتبين من الجدول (10) ان اعلى معدل للائتمان التعهدي كان في عام 2017 بمبلغ ائتمان (10,516,337) مليون دينار، بانحراف معياري (1767183.64) دينار. اما اقل معدل للائتمان التعهدي فقد كان في عام 2019 بمبلغ (4,311,783) مليون دينار، بانحراف معياري (83280.7367) دينار. بشكل عام يتبين من خلال الاطلاع على الجدول ان هناك تذبذبا في وتيرة منح الائتمان التعهدي، إذ يلاحظ ارتفاع معدل مبلغ الائتمان في سنوات وانخفاضه في اخرى، وهذا يعود بالتأكيد إلى طبيعة الاقتصاد السائد من الازدهار او الركود. ويبين الشكل (27) رسما بيانيا لتطور الائتمان التعهدي عبر الزمن.



شكل (27)

الائتمان التعهدي

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (10)

2- تحليل مؤشرات الائتمان النقدي

يبين الجدول (11) ادناه تحليل بيانات الائتمان النقدي لقطاع المصارف العراقية للمدة من 2017 ولغاية 2023، وعلى النحو الآتي:

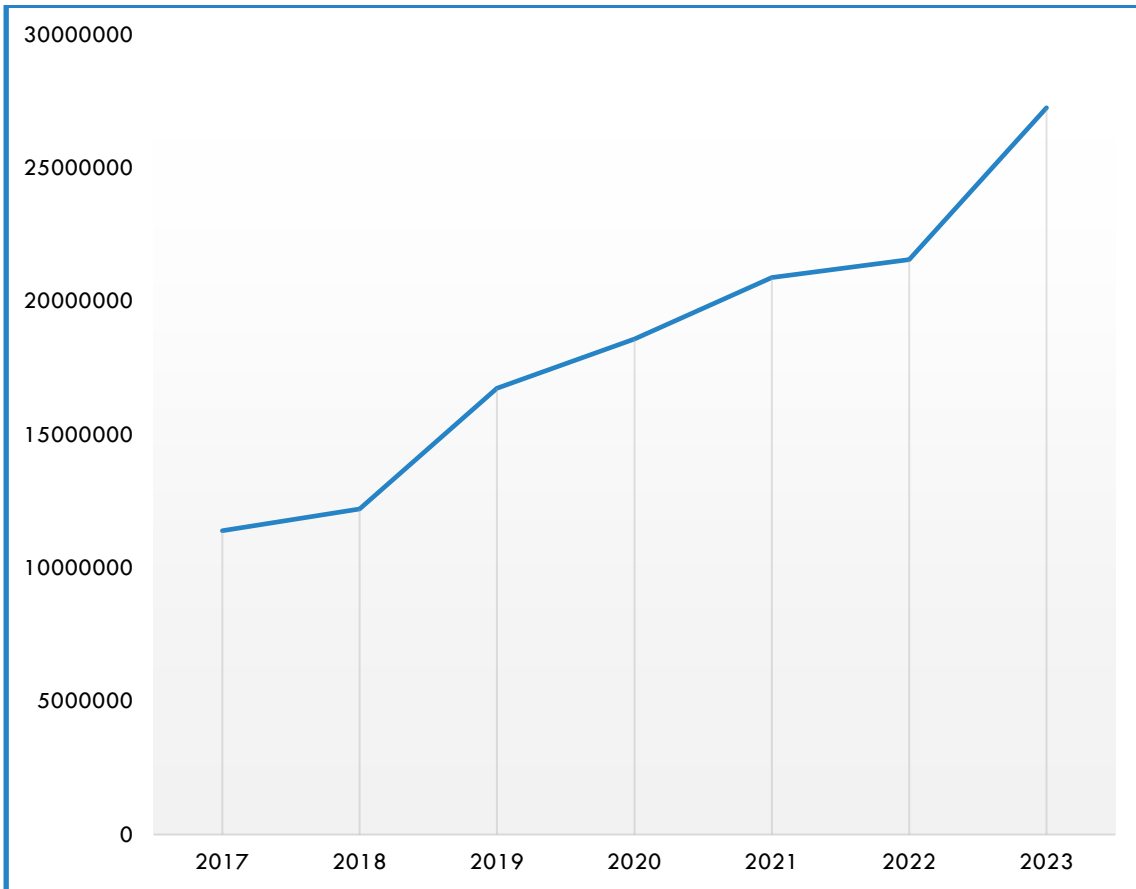
جدول (11) تحليل الائتمان النقدي (مليون دينار)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنة الشهر
21,419,44	20,939,38 3	20,848,97 8	18,478,862	15,394,33 8	11,125,47 0	11,431,66 6	1
21,009,53	20,583,90 5	20,648,90 8	16,721,182	15,520,81 4	11,227,36 1	11,411,38 9	2
21,884,83	20,558,83 5	20,648,40 5	16,184,111	15,669,70 1	11,305,21 1	11,431,91 9	3
21437936.6	20694041	20715430.33	17128051.67	15528284.33	11219347.33	11424991.33	ف1
21,664,80	20,517,52 4	20,803,48 6	16,188,015	15,702,60 0	11,132,05 6	11,445,36 9	4
22,285,22	20,455,01 3	20,835,31 6	16,230,449	15,818,92 9	10,988,56 2	11,231,53 0	5
22,731,74	22,542,17 0	21,162,02 7	17,210,503	15,942,33 3	11,148,62 7	11,304,72 1	6
22227261.3	21171569	20933609.67	16542989	15821287.33	11089748.33	11327206.67	ف2
22,780,06	21,941,57 6	21,485,87 9	20,056,22 3	16,632,06 2	11,125,04 6	11,634,25 6	7
22,764,81	22,410,03 5	21,121,35 0	20,197,07 2	17,452,23 8	10,911,25 5	11,975,29 7	8
23,301,94	22,315,63 7	21,289,73 1	20,124,77 6	17,622,22 5	11,162,44 5	11,236,58 2	9
22948942	22222416	21298986.6	20126023.6	17235508.33	11066248.6	11615378.33	ف3
26,472,74	21,694,13 0	21,460,37 6	20,243,08 2	18,335,55 2	15,349,81 8	11,180,23 5	10
27,061,40 3	22,790,14 9	21,114,06 4	20,200,16 6	18,443,36 9	15,440,19 9	11,172,02 9	11
27,454,25 4	21,984,38 0	19,223,52 8	21,234,01 0	18,355,43 0	15,595,37 9	11,279,28 1	12
26996134.67	22156219.67	20599322.67	20559086	18378117	15461798.67	11210515	ف4
27,257,82 9	21,561,06 1	20,886,83 7	18,589,038	16,740,79 9	12,209,28 6	11,394,52 3	الوسط الحساب ي
196425.5	854554.365	571807.93	1869431.2	1167537.1	1880945.6	217695.94	الاتحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء

للأعوام (2017 – 2023)

يتبين من الجدول (11) ان اعلى معدل النقدي كان في عام 2023 بمبلغ ائتمان (27,257,829) مليون دينار، بانحراف معياري (196425.5) دينار. اما اقل معدل للائتمان التعهدي فقد كان في عام 2017 بمبلغ (11,394,523) مليون دينار، بانحراف معياري (217695.94) دينار. بشكل عام يتبين من خلال الاطلاع على الجدول ان الائتمان النقدي يتزايد عبر الزمن، وهذا يعود بشكل عام إلى الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي الذي يشهد البلد عبر الزمن. ويبين الشكل (28) تطور الائتمان النقدي عبر الزمن



شكل (28)

الائتمان النقدي

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (11)

الفصل الثالث

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لفرضيات الدراسة

الهدف من هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة احصائيا، وقد اعتمد معامل الارتباط البسيط (Pearson) لاختبار فرضية الارتباط، في حين تم الاعتماد على تحليل الانحدار البسيط لغرض اختبار تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة وعلى النحو الآتي

اولا: اختبار فرضيات الارتباط

الفرضية الرئيسية الاولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الحيطة والائتمان التعهدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي.
- 2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي.
- 3- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي.

يبين الجدول (12) اختبار الفرضية الفرعية الاولى

جدول (12) اختبار العلاقة بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي

الائتمان التعهدي	المتغير التابع
	المتغير المستقل
-0.17	نسبة فجوة الائتمان

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (12) ان هناك علاقة ارتباط عكسية وغير دالة معنوية بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي، وهذا يعني انه كلما ازدادت قيمة نسبة فجوة الائتمان قل الائتمان التعهدي. يستدل الباحث على رفض الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي).

ويبين الجدول (13) اختبار الفرضية الفرعية الثانية
جدول (13) اختبار العلاقة بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي

الائتمان التعهدي	المتغير التابع المتغير المستقل
**0.96	نسبة تغطية السيولة

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 1%

يبين الجدول (13) ان هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي، وهذا يعني انه كلما ازادت نسبة تغطية السيولة كلما زاد الائتمان التعهدي. يستدل الباحث على قبول الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي)
ويبين الجدول (14) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

جدول (14) اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي

الائتمان التعهدي	المتغير التابع المتغير المستقل
*-0.42	نسبة صافي التمويل المستقر

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

يبين الجدول (14) ان هناك علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية عند مستوى 5% بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي، وهذا يعني انه كلما ازادت نسبة صافي التمويل المستقر

كلما قل الائتمان التعهدي. يستدل الباحث هذا دليل على قبول الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي).

الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الحيطة والائتمان النقدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان النقدي.
- 2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة والائتمان النقدي.
- 3- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي.

يبين الجدول (15) اختبار الفرضية الفرعية الأولى

جدول (15) اختبار العلاقة بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان النقدي

الائتمان النقدي	المتغير التابع	المتغير المستقل
-0.30	نسبة فجوة الائتمان	

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (15) ان هناك علاقة ارتباط عكسية وغير دالة معنويا بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان النقدي، وهذا يعني انه كلما ازادت قيمة نسبة فجوة الائتمان قلما قل الائتمان النقدي. يستدل الباحث على رفض الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان النقدي).

ويبين الجدول (16) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

جدول (16) اختبار العلاقة بين نسبة تغطية السيولة والائتمان النقدي

الائتمان النقدي	المتغير التابع	المتغير المستقل
** -0.61	نسبة تغطية السيولة	

المصدر: اعداد الباحث

**معنوي بمستوى 1%

يبين الجدول (16) ان هناك علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين نسبة تغطية السيولة والائتمان النقدي، وهذا يعني انه كلما ازادت نسبة تغطية السيولة كلما قل الائتمان النقدي. يستدل الباحث على قبول الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (321 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة والائتمان النقدي). ويبين الجدول (17) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة جدول (17) اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي

الائتمان النقدي	المتغير التابع المتغير المستقل
-0.12	نسبة صافي التمويل المستقر

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (17) ان هناك علاقة ارتباط عكسية وغير دالة معنوية عند مستوى 5% بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي، وهذا يعني انه كلما ازادت نسبة صافي التمويل المستقر كلما قل الائتمان النقدي. يستدل الباحث على رفض الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي).

ثانيا: اختبار فرضيات التأثير

الفرضية الرئيسية الثالثة (تؤثر مؤشرات الحيطة بصورة معنوية في الائتمان التعهدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- تؤثر نسبة فجوة الائتمان بصورة معنوية في الائتمان التعهدي.
- 2- تؤثر نسبة تغطية السيولة بصورة معنوية في الائتمان التعهدي.
- 3- تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان التعهدي

يبين الجدول (18) اختبار الفرضية الفرعية الاولى

جدول (18) اختبار العلاقة بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي

قيمة معامل التفسير R^2	قيمة t ومستوى معنويتها	الائتمان التعهدي		المتغير التابع
		β	α	المتغير المستقل
0.03	0.37-	2054400.418-	7305363.358	نسبة فجوة الائتمان

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (18) الآتي:

- 1- تؤثر نسبة فجوة الائتمان تأثيرا عكسيا في مقدار الائتمان التعهدي وبمقدار (2054400.418) دينار إذا ازدادت بمقدار وحدة واحدة.
- 2- بلغت قيمة t التي تقيس معنوية معامل الانحدار (-0.37) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى 5%.
- 3- بلغت قيمة معامل التفسير (0.03) وهذا يعني ان نسبة فجوة الائتمان تفسر ما نسبته 3% فقط من التغيرات التي تحصل في الائتمان التعهدي.
- 4- يتضح من التحليل المتقدم رفض الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (لا تؤثر نسبة فجوة الائتمان بصورة معنوية في الائتمان التعهدي).

ويبين الجدول (19) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

جدول (19) اختبار العلاقة بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي

قيمة معامل التفسير R^2	قيمة t ومستوى معنويتها	الائتمان التعهدي		المتغير التابع
		β	α	المتغير المستقل
0.93	18.23**	26039.700	4628702.946	نسبة تغطية السيولة

المصدر: اعداد الباحث

**معنوي بمستوى 1%

يبين الجدول (19) الآتي:

1- تؤثر نسبة تغطية السيولة تأثيراً موجباً في مقدار الائتمان التعهدي وبمقدار (4628702.946) دينار إذا ازدادت بمقدار وحدة واحدة.

2- بلغت قيمة t التي تقيس معنوية معامل الانحدار (18.23) وهي قيمة معنوية عند مستوى 1%.

3- بلغت قيمة معامل التفسير (0.93) وهذا يعني ان نسبة تغطية السيولة تفسر ما نسبته 93% من التغيرات التي تحصل في الائتمان التعهدي.

4- من التحليل المتقدم يستدل الباحث على قبول الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (تؤثر نسبة تغطية السيولة بصورة معنوية في الائتمان التعهدي).

ويبين الجدول (20) اختبار الفرضية الفرعية الثالث.

جدول (20) اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي

قيمة معامل التفسير R^2	قيمة t ومستوى معنويتها	الائتمان التعهدي		المتغير التابع
		β	α	المتغير المستقل
0.17	-2.33*	2671739.244-	10964334.870	نسبة صافي التمويل المستقر

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

يبين الجدول (20) الآتي:

- 1- تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر تأثيراً سلبياً في مقدار الائتمان التعهدي وبمقدار **(2671739.244)** دينار إذا ازدادت بمقدار وحدة واحدة.
- 2- بلغت قيمة t التي تقيس معنوية معامل الانحدار (-2.33) وهي قيمة معنوية عند مستوى 5%.
3- بلغت قيمة معامل التفسير (0.17) وهذا يعني ان نسبة صافي التمويل المستقر تفسر ما نسبته 17% من التغيرات التي تحصل في الائتمان التعهدي.
- 4- من التحليل المتقدم يستدل الباحث على قبول الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان التعهدي).

الفرضية الرئيسية الرابعة (تؤثر مؤشرات الحيطة بصورة معنوية في الائتمان النقدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- تؤثر نسبة فجوة الائتمان بصورة معنوية في الائتمان النقدي.
- 2- تؤثر نسبة تغطية السيولة بصورة معنوية في الائتمان النقدي.
- 3- تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان النقدي.

يبين الجدول (21) اختبار الفرضية الفرعية الاولى

جدول (21) اختبار العلاقة بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان النقدي

قيمة معامل التفسير R^2	قيمة t ومستوى معنويتها	الائتمان النقدي		المتغير التابع
		β	α	المتغير المستقل
0.09	-0.71	-9474813.130	26484786.235	نسبة فجوة الائتمان

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (21) الآتي:

- 1- ان نسبة فجوة الائتمان تؤثر بصورة عكسية في مقدار الائتمان النقدي وبمقدار (9474813.130) دينار إذا ازدادت بمقدار وحدة واحدة.
- 2- بلغت قيمة t التي تقيس معنوية معامل الانحدار (-0.71) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى 5%.
- 3- بلغت قيمة معامل التفسير (0.09) وهذا يعني ان نسبة فجوة الائتمان تفسر ما نسبته 9% فقط من التغيرات التي تحصل في الائتمان النقدي.
- 4- من التحليل المتقدم يستدل الباحث على رفض الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (لا تؤثر نسبة فجوة الائتمان بصورة معنوية في الائتمان النقدي).

ويبين الجدول (22) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

جدول (22) اختبار العلاقة بين نسبة تغطية السيولة والائتمان النقدي

المتغير التابع	الائتمان النقدي		المتغير المستقل
	قيمة t	معامل التفسير R ²	
نسبة تغطية السيولة	3.894*	0.37	19064664.178 35100.974-

المصدر: اعداد الباحث

**معنوي بمستوى 1%

يبين الجدول (22) الآتي:

- 1- ان نسبة تغطية السيولة تؤثر بصورة سلبية في مقدار الائتمان النقدي وبمقدار (35100.974) دينار إذا ازدادت بمقدار وحدة واحدة.
- 2- بلغت قيمة t التي تقيس معنوية معامل الانحدار (-3.894) وهي قيمة معنوية عند مستوى 1%.
- 3- بلغت قيمة معامل التفسير (0.37) وهذا يعني ان نسبة تغطية السيولة تفسر ما نسبته 37% من التغيرات التي تحصل في الائتمان النقدي.
- 4- من التحليل المتقدم يستدل الباحث على قبول الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (تؤثر نسبة تغطية السيولة بصورة معنوية في الائتمان النقدي).

ويبين الجدول (23) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

جدول (23) اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي

قيمة معامل التفسير R^2	قيمة t ومستوى معنويتها	الائتمان النقدي		المتغير التابع المتغير المستقل
		β	α	
0.01	0.59-	1586845.759-	21043631.599	نسبة صافي التمويل المستقر

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (23) الآتي:

- 1- ان نسبة صافي التمويل المستقر تؤثر بصورة سلبية في مقدار الائتمان النقدي وبمقدار **(1586845.759)** دينار إذا ازدادت بمقدار وحدة واحدة.
- 2- بلغت قيمة t التي تقيس معنوية معامل الانحدار (-0.59) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى 5%.
- 3- بلغت قيمة معامل التفسير (0.01) وهذا يعني ان نسبة صافي التمويل المستقر تفسر ما نسبته 1% فقط من التغيرات التي تحصل في الائتمان النقدي.
- 4- من التحليل المتقدم يستدل الباحث على رفض الفرضية الفرعية الثالثة بمعنى (لا تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان النقدي).

نجد ان أدوات سياسة الحيطة الكلية لها علاقة تأثير وارتباط على الوظيفة الائتمانية المتمثلة بالائتمان التعهدي والائتمان النقدي إذ نجد ان نسبة فجوة الائتمان تكون ذات علاقة ارتباط عكسية وغير دالة معنويًا وهذا يعني انه كلما ازادت قيمة نسبة فجوة الائتمان كلما قل الائتمان التعهدي او النقدي اما نسبة تغطية السيولة تكون ذات علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وهذا يعني انه كلما ازادت نسبة تغطية السيولة كلما زاد الائتمان التعهدي او النقدي وتوجد هناك علاقة ارتباط عكسية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي والنقدي وهذا يعني انه كلما ازادت نسبة صافي التمويل المستقر كلما قل الائتمان

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

الفصل الرابع

المبحث الأول: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات استناداً إلى نتائج التحليل المالي والاحصائي ويمكن تلخيصها بما يأتي.

- 1- ان تطبيق سياسة الحيفة الكلية بما يتناسب مع طبيعة القطاع المصرفي العراقي من شأنه ان يزيد من الاستقرار المالي ويجعل القطاع المالي داعماً للنمو الاقتصادي.
- 2- يطبق البنك المركزي العراقي عدداً من مؤشرات الحيفة الكلية ومنها نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفجوة التمويل وفقاً لمتطلبات بازل 3 منذ عام 2017 والتي تحد من مخاطر السيولة علماً بأن أغلب المصارف ملتزمة بالنسب المعيارية.
- 3- ان الائتمان النقدي يتزايد عبر الزمن وهذا يعود بشكل عام إلى الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي الذي يشهد البلد عبر الزمن
- 4- أظهرت نتائج الدراسة ان الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية المتمثلة بالائتمان التعهدي والنقدي وجد علاقة تأثير وارتباط مع أدوات سياسة الحيفة الكلية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي لجزء من المؤشرات والجزء الاخر لا يوجد أي تأثير او ارتباط بسبب عدم دقة البيانات وتذبذب بالائتمان المصرفي للمصارف التجارية.
- 5- بدأ البنك المركزي العراقي بقياس مؤشر المؤسسات ذات الأهمية النظامية من خلال دائرة الرقابة المصرفية وهي خطوة مهمة نحو تنفيذ سياسة الحيفة الكلية
- 6- ان المصارف العراقية حققت نسب تغطية سيولة اعلى من الحد الأدنى المقرر لهذه النسبة البالغة (100%) سواء على مستوى الأشهر او على مستوى الفصول التي سيعتمد عليها في مجال التحليل الاحصائي لفرضيات البحث
- 7- ان نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف العراقية خلال مدة الدراسة من 2017 ولغاية 2023 حقق اعلى نسبة مع العلم ان البيانات المتاحة كانت على اساس فصلي علماً ان قدرة المصارف العاملة في السوق العراقي حافظت على نسبة 100% لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها ما يعني ان المصارف قادرة على تمويل موجوداتها وفق ما تتيحه مطلوباتها من الأموال
- 8- ان هناك تذبذباً في وتيرة منح الائتمان التعهدي، إذ يلاحظ ارتفاع معدل مبلغ الائتمان في سنوات وانخفاضه في اخرى، وهذا يعود بالتأكيد إلى طبيعة الاقتصاد السائد من إذ الازدهار او الركود

المبحث الثاني: التوصيات

بعد معرفة الاستنتاجات من خلال المبحث الاول للفصل الرابع توصل الباحث إلى جملة توصيات أهمها ما يأتي.

- 1- إنشاء قاعدة بيانات للمؤشرات الحيطة الكلية وتوسيعها وتطويرها اذ يمكن رفع تقارير دورية لمواجهة احتمالات الأزمات قبل وقوعها.
- 2- ضرورة استعمال نسبة الفجوة الائتمانية إلى الناتج المحلي الاجمالي كأداة احترازية رقابية لمراقبة مستوى نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي وبناء مصدات كافية
- 3- ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال وتساعد على تبني مؤشرات الحذر التام، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير الموارد البشرية لتأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعها لدورات تدريبية تتعلق بواقع عملها الرقابي وخاصة المؤشرات التي تم توضيحها.
- 4- ضرورة التنسيق بين سياسات المالية والنقدية وسياسات الاحترازية لتجنب تضارب الاهداف وعدم تحقيق الاهداف المرسومة.
- 5- الاهتمام باختيار التوقيت المناسب لتطبيق اي من ادوات سياسة الحيطة الكلية بما يتناسب مع طبيعة الوضع الاقتصادي والاهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها.
- 6- ضرورة توحيد الجهة التي تقيس وتراقب مؤشرات الحيطة الكلية حتى تتمكن من رسم خارطة واضحة لطبيعة ومستوى المخاطر النظامية التي قد تهدد النظام المالي العراقي لأن عزل المؤشرات في إدارات أو أقسام مختلفة يجعل من الصعب جداً إعداد تلك الخارطة المتعلقة بمراقبة المخاطر النظامية ومن ثم بناء الاستراتيجيات أو الحواجز المناسبة لحماية النظام المالي من التهديدات والمخاطر المحتملة.
- 7- ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية إلى مؤشرات الحيطة الكلية باعتبارها الإطار الذي يضمن تحقيق الأهداف التي تطمح إليها وباعتبارها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات إذ أن مؤشرات الحيطة الكلية أفضل من الأدوات الرقابية بسبب اعتمادها على التقييم العددي أكثر من الأسلوب البناء

المصادر
و
المراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

القرآن الكريم

أ- الكتب

- 1- الحسيني فلاح حسن عداي مؤيد عبد الرحمن الدوري إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2008
- 2- الدعيمي، عباس كاظم والسعدي زهراء يوسف مسارات سياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق الطبعة الاولى دار الكتب كربلاء العراق 2019
- 3- الراوي خالد وهيب (2009): "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان
- 4- الراوي خالد وهيب (2009): "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان
- ابراهيم عاكوم اسواق الاوراق المالية العربية انعكاسات وعبر من الازمه المالية العالمية دراسات اقتصادية صندوق النقد العربي ابو ظبي 2009
- 5- الرفاعي عمر بسيم معجم مصطلح إدارة الاعمال حلب 2008
- 6- الزبيدي حمزة محمود (2011) إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع ولتقديم مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن
- 7- الزبيدي حمزة محمود ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني الوراق للنشر والتوزيع 2008
- 8- الشمري صادق راشد ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية الطبعة الاولى دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2009
- 9- الشمري صادق راشد إدارة المصارف مطبعة الكتاب بغداد 2012
- 10- الصيرفي محمد عبد الفتاح إدارة البنوك دار المناهج عمان الأردن ط 1 2006
- 11- النعيمي عدنان تايه والتميمي أرشد فؤاد، الادارة المالية المتقدمة دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2009
- 12- أرشيد عبد المعطي رضا وجودة محفوظ أحمد إدارة الائتمان دار وائل للنشر الأردن 1999

- 13- ردينة عثمان يوسف ومحمود جاسم الصميدعي التسويق المصرفي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001
- 14- رمضان زياد وجودة محفوظ ادارة البنوك دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة 2006
- 15- ضياء مجيد الموسمي، الاقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية-البنوك التجارية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000
- 16- طارق عبد العالي حماد حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية "الدار الجامعية الإسكندرية، 2009
- 17- عبد الحق بوعتروس الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2002
- 18- عبد الحميد عبد اللطيف البنوك الشاملة عملياتها وادارتها الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2000.
- 19- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004
- 20- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية 2003
- 21- عبد الله خالد امين والطراد اسماعيل ابراهيم اداره العمليات المصرفية المحلية والدولية الطبعة الاولى دار وائل للنشر والتوزيع عمان الاردن 2006
- 22- عبد الله والطراد خالد امين اسماعيل ابراهيم اسماعيل ابراهيم إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية دار وائل للنشر عمان الطبعة الأولى 2008
- 23- عبد المطلب عبد الحميد البنوك الشاملة عملياتها واداراتها الدار الجامعية الإسكندرية م 2000
- 24- عريقات، عربي محمد وعقل سعيد جمعه اداره المصارف الإسلامية مدخل حديث الطبعة الاولى دار وائل للنشر والتوزيع عمان الاردن 2010
- 25- عقل مفلح محمد مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي مكتبة المجتمع العربي عمان الأردن 2011
- 26- عيسى طایل عواودة الآثار القانونية لعملية خصم الأوراق التجارية دار الحامد للنشر والتوزيع 2012

- 27- قانون المصارف رقم 49 لسنة 2009، سليمان بودياب اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996
- 28- محمد سمير احمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، 2004
- 29- مطر محمد الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني دار وائل للنشر الأردن 2003
- 30- هندي منير ابراهيم وآخرون إدارة البنوك التجارية الإسكندرية، 1996

ب- الرسائل والأطاريح

- 31- افين فائق إثر تنوع محفظة القروض على عائد مخاطر المحفظة دراسة تطبيقية على عينه من المصارف السورية رسالة مقدمه لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية جامعه حلب 2015
- 32- التميمي، بتول يونس صبيح مدى التزام المصارف العراقية بضوابط الافصاح وفق متطلبات معايير المحاسب الدولية والمحلية والقوانين ذات العلاقة بحث مقدم لنيل شهادة دبلوم العالي المعادلة للماجستير المعهد العالي للدراسات المالية المحاسبة بغداد 2009
- 33- الزرقان صالح طاهر التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية قسم الإدارة المالية والمصرفية جامعه الأسراء الخاصة مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والعشرون 2010
- 34- الشمري صادق راشد اداره المصارف الواقع والتطبيقات العلمية الطبعة الاولى دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2009
- 35- الياس ماهر جلال يعقوب تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية دراسة تطبيقية لعينه من المصارف التجارية العراقية للمده 1994 - 2003 رسالة ماجستير قسم العلوم المالية والمصرفية كلية الإدارة والاقتصاد جامعه الموصل 2005
- 36- الياس ماهر جلال يعقوب تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية دراسة تطبيقية لعينه من المصارف التجارية العراقية للمده 1994 - 2003 رسالة ماجستير قسم العلوم المالية والمصرفية كلية الإدارة والاقتصاد جامعه الموصل 2005
- 37- انجرو ايمان التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض رسالة ماجستير المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا دمشق 2007

- 38- عبد الرزاق حميش البيع بالإيجار للسكنات في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص عقود ومسؤولية 2015
- 39- عذافة حيدر حسين فعالية سياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص بالعراق أطروحة مقدمه إلى مجلس كليه الإدارة واقتصاد جامعه بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد 2018
- 40- منال خطيب تكلفه الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية رسالة ماجستير كليه الاقتصاد جامعه حلب سوريا 2004

ث- الوثائق والنشرات الرسمية

- 41- البنك المركزي العراقي المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2012
- 42- البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي تقرير الاستقرار المالي, 2017
- 43- البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي تقرير الاستقرار المالي, 2018
- 44- البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي تقرير الاستقرار المالي, 2019
- 45- البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي تقرير الاستقرار المالي, 2020
- 46- البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي تقرير الاستقرار المالي, 2021
- 47- البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي تقرير الاستقرار المالي, 2022
- 48- البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي تقرير الاستقرار المالي, 2023
- 49- البنك المركزي العراقي دائرة العمليات المالية وأدراه الدين, 2017
- 50- ضوابط احتساب نسب السيولة حسب مقررات بازل III الصادرة عن البنك المركزي العراقي 2017
- 51- ضوابط احتساب نسب السيولة حسب مقررات بازل III الصادرة عن البنك المركزي العراقي مصدر سابق

ج- المنشرات والدوريات

- 52- وليد محمد الاميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين راس المال الفكري وراس المال التمويلي 2015
- 53- الدغيم عبد العزيز التحليل الانتمان ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي مجلة جامعة تشرين للدراسيات والبحوث العلمية العدد الثالث 2006
- 54- الشبخلي فالح عبد الكريم سياسات واجراءات الاقراض مجلة الرشيد المصرفي العدد الثاني السنة الثانية 2001
- 55- سمري النصيري القطاع المصرفي العراقي التحديات وفرص الإصلاح، أوراق في سياسة الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد. 2018
- 56- عقل مفلاح محمد مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي مكتبة، المجتمع العربي، عمان الأردن، 2011 م
- 57- علي عباس فاضل ادارہ الارباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية مجله المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعه الفرات الاوسط التقنية المجلد 9 العدد 3، 2019
- 58- عمر زيدان الرفاعي واخرون أثر مخاطر السيولة في درجة الامان المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجلة الريادة للمال والأعمال المجلد الثالث العدد 3, 2022
- 59- يحبوش حسين، إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، تسيير مخاطر القروض حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير 2007

ثانيا: المصادر الاجنبية

A/BOOK

- 60- Rafal Wolski & Monika Bolek (2016) Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again. The Case of
- 61- Aikman, D., Alessandri, P., Eklund, B., Gai, P., Kapadia, S., Martin, E., Mora, N., Sterne, G. and Willison, M. (2009) Funding liquidity risk in a quantitative model of systemic stability. Bank of England Working
- 62- Aiyar, Shekhar, Charles W Calomiris, and Tomasz Wieladek, 2014, Does Macro-Prudential Regulation Leak? Evidence from a UK Policy Experiment, Journal of Money, Credit and Banking 46, 181-214
- 63- Almahadin, H. A., Kaddumi, T., & Qais, A. K. (2020). Banking soundness- financial stability nexus: empirical evidence from Jordan. Banks and Bank Systems,
- 64- Anteneh, Hiwot. 2021. The Impact of Credit Risk Management on the Financial Performance of Ethiopian Commercial Banks. Master's thesis, St. Mary's University, San Antonio, TX, USA
- 65- Apățăchioae, A. (2015). The performance, banking risks and their regulation. Procedia Economics and Finance,
- 66- Apățăchioae, A. (2015). The performance, banking risks and their regulation. Procedia Economics and Finance,
- 67- B.K. Mehta, Principles of Money and Banking , 2000

B/These and These

- 68- Babihuga, R. (2007). Macroeconomic and financial soundness indicators: An empirical investigation. Available at SSRN
- 69- Besley, Scott & Brigham, Eugene F., "Principles of Finance", Second edition, Thomson Learning, Inc, United States of America, 2006
- 70- Borchgrevink, H, S Ellingsrud, and F Hansen (2014):
 “Macroprudential Regulation – What, Why and How”, Norges Bank: Staff Memo
- 71- Brealey, Richard A., Myers, Stewart C. & Marcus, AlaJ. "Fundamentals of corporate finance", Third Edition, McGraw- Hill higher Education, 2001
- 72- Brigham, Eugene & Ehrhardt Michal C (2011) Financial Management, Theory and Practice, thirteenth edition, South-western: USA
- 73- Bruno, V and H S Shin (2015a): “Cross-border banking and global liquidity”, Review of Economic Studies,
- 74- Brzoza-Brzezina, M., Kolasa, M. and K. Makarski (2013),
 “Macroprudential policy instruments and economic imbalances in the euro area”, ECB Working Paper Series No. 1589, September 2013
- 75- Bunn, P., & Redwood, V. (2003). Company accounts-based modelling of business failures and the implications for financial stability
- 76- Butakova, N. (2020). Letter Of Credit as a Payment Instrument of the Export-Import Deal. Available at SSRN

C/Published journals and research

- 77- Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2006). Money, banking, and financial markets (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin.
- 78- Clement, P (2010): “the term ’macroprudential’: origins and evolution”, BIS Quarterly Review, March.62
- 79- Clement, Piet. 2010. “The Term ‘Macroprudential’: Origins and Evolution.” BIS Quarterly Review, March.
- 80- De Bandt, O., Hartmann, P., 2000. Systemic Risk: A survey. Tech. Rep., CEPR Discussion Papers
- 81- Dinu Airinei 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013
- 82- Macroprudential policy and systemic risk: An overview Ioana-Iuliana Tomuleasa
- 83- DONALD R. VAN DEVENTER Tools and Techniques for Integrated Credit Risk and Interest Rate Risk Management Risk Management:
- 84- Dunbar, S. R. (2016). Speculation and Hedging. University of Nebraska-Lincoln,
- 85- Edwards, B. (Ed.). (2004). Credit management handbook. Gower Publishing, Ltd
- 86- Eisenberg, L., Noe, T.H., 2001. Systemic risk in financial systems. Manage.
- 87- Eiteman, David K.; Stonehill, Arthur I. Moffett; Michael H. (2004), Multinational Business Finance, International edition, 10th edition, Pearson Addison Wesley,
- 88- Ephilip Davis and Dilruba Karim, Macroprudential Regulation The Missing nPolicy Pillar, European Union, 8th June, 2009,

- 89- Evans, Owen, Leone, Alfredo M., Gill, Mahinder and Hilbers, Paul (2000) Macroprudential Indicators of Financial System Soundness, Occasional Paper, No. 192, International Monetary Fund
- 90- Fields, E. (2016). The essentials of finance and accounting for nonfinancial managers. Amacom.
- 91- Gabgub, A. I. (2009). Analysis of non-performing loans in the Libyan state-owned commercial banks: Perception analysis of the reasons and potential methods for treatment (Doctoral dissertation, Durham University).
- 92- Golin, J., & Delhaise, P. (2013). The bank credit analysis handbook: a guide for analysts, bankers and investors. John Wiley & Sons.
- 93- Golin, J., & Delhaise, P. (2013). The bank credit analysis handbook: a guide for analysts, bankers and investors. John Wiley & Sons.
- 94- Greuning, H. V., & Bratanovic, S. B. (2009). Analyzing banking risk.
- 95- Haushalter, D. G. (2000). Financing Policy, Basis Risk, and Corporate Hedging: Evidence from Oil and Gas Producers. Journal of Finance, ,
- 96- IMF (2014c), "Staff Guidance note on macroprudential policy International Monetary Fund, December
- 97- International Monetary Fund. Asia and Pacific Macroprudential Policy and Capital Flow Measures in Asia: Use and Effectiveness 2015
- 98- James, Lisa, & Smith Peter; "Overdraft Loans: Survey Finds Growing Problem for Consumers", 2006.
- 99- Jorge E. Galán, Measuring Credit-To-GDP Gaps. The Hodrick-Prescott Filter Revisited, BANCO DE ESPAÑA, 2019,
- 100- Karl Whelan k: ECONOMIC AND SCIENTIFIC POLICIES ECONOMIC AND MONETARY AFFAIRS Containing Systemic Risk 2009

- 101- Kathuria & Whig Macroeconomic Implications of the Monetary Policy Committee Recommendations: An IS-LM Framework 2020
- 102- Khole, J. J. (2014). The effects of unsecured lending on loan performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- 103- Kim, C., 2013, "Macroprudential Policies: Experiences," paper presented at the "Rethinking Macro Policy II: First Steps and Early Lessons" Conference hosted by the International Monetary Fund, Washington,
- 104- Klimek, P., Poledna, S., Farmer, J., Thurner, S., 2015. To bail-out or to bail-in? answers from an agent-based model. *J. Econ. Dynam. Control*
- 105- Kočenda, E. and Moravcová, M., 2019. Exchange rate movements, hedging and volatility spillovers on new EU forex markets. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*,
- 106- Lim, C., Columba, F., Costa, A., Kongsamut, P., Otani, A., Saiyid, M., Wezel, T., Wu, X., 2011. Macroprudential Policy: What Instruments and How to Use Them? Lessons from Country Experiences. IMF Working Paper WP/11/238
- 107- Macroprudential and Microprudential Policies: Toward Cohabitation Prepared by Jacek Osiński, Katharine Seal, and Lex Hoogduin 2013
- 108- Mayer, D. and Smith, C. W. (1987). Corporate Insurance and the Under-investment Problem. *Journal of Risk and Insurance*,
- 109- McLemore, P., Mihov, A., & Sanz, L. (2022). Global Banks and Systemic Risk: The Dark Side of the Financial Connectedness. *Journal of International Money and Finance*, 129, Article
- 110- Nance, D. R., Smith, C. W. JR., and Smithson, C. W. (1993). On the Determinants of Corporate Hedging. *Journal of Finance*, 48 (1

- 111- Neale Bill, McElroy Trefor ; Business Finance , Person Edition Limited , London , 2004
- 112- Onyiriuba ,Leonard,"Bank Risk Management in Developing Economies: Addressing the Unique Challenges of Domestic Banks through Risk Management", Elsevier Inc., 2016.
- 113- Owen Evans and others, Macroprudential Indicators of financial soundness, occasional paper 192, IMF, Washington DC. April. 2000
- 114- Owen Evans and others, Macroprudential Indicators of financial soundness, occasional paper 192, IMF, Washington DC. April. 2000
- 115- Poland.European Scientific Journal March 2016 edition vol.12,
- 116- Quiry, Pascal,& Dallochio, Maurizio & Fur, Yann Le Antonio, "Corporate finance theory and practice", Second Edition, Jhon Wiley and Sons Ltd,2009
- 117- Rangarajan, C., & Mathur, S. B. (2015). Financial Management Theory and Practice. Laxmi Publications Pvt Limited.
- 118- Rose , Peter S. , Marquis , Milton H. ; Money And Capital Markets " Financial Instruments In A Global Marketplace " , 10th Edition , The McGraw– Hill\ Irwin , 2008
- 119- Rose, P. (2013). Bank Management and Financial Services/Peter S. Rose, Sylvia C. Hudgins.–7th ed.,–McGraw-Hill Education
- 120- Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C., Bank Management & Financial Services, 9th Edition, McGraw- Hill, International Edition, 2013.
- 121- rsmond, D and F Price (2016): “ Macroprudential policy rameworks and tools”, Reserve Bank of Australia Bulletin, December
- 122- Salager-Meyer, F. (1994). Hedges and textual communicative function in medical English written discourse. English for Specific Purposes,

- 123- Sasikumar, A., Karthikeyan, B., Arunkumar, S., Saravanan, Subramaniaswamy, V., & Ravi, L. (2022). Blockchain-based decentralized user authentication scheme for letter of guarantee in financial contract management. *Malaysian Journal of Computer Science*,
- 124- Schoenmaker, D. and Wierdsma, P. (2011), 'Macroprudential policy: the need for a coherent policy framework', Duisenberg School of Finance Policy
- 125- Seyedi, S. A., Abdoli, M., & Noghabi, M. J. (2019). Assessing the Financial Health Indicators of Commercial Banks in Views of Banking Experts. *Journal of Accounting Advances*,
- 126- Suresh, P., & Paul, J. (2017). Management of banking and financial services.
- 127- Swamy, V. (2014). Testing the interrelatedness of banking stability measures. *Journal of Financial Economic*
- 128- Swamy, V. (2014). Testing the interrelatedness of banking stability measures. *Journal of Financial Economic Policy*
- 129- Systemic risk: A survey by O. De Bandt and P. Hartmann, November 2000
- 130- Takang, F. A., & Ntui, C. T. (2008). Bank performance and credit risk management
- 131- Tekalagn, G., Anwen, L. and Bari, S., 2016. Credit Risk Management and Its Impact on Performance of Commercial Banks: In of Case Ethiopia. *Research Journal of Finance and Accounting*,
- 132- Thomas, V. P. A study on the deposits and lending of commercial banks in Kerala: a comparative study with cooperative banks 2006
- 133- Todd Sandler, *Economic concepts for the social sciences*, Cambridge University press, Cambridge, England, 2001, p47.
- 134- Tomuleasa, Ioana-Iuliana (2015) 'Macroprudential policy and systemic risk: An overview', *Procedia Economics and Finance*

- 135- Vandebussche, J., U. Vogel, and E. Detragiache, 2012“Macroprudential Policies and Housing Prices—A New Database and Empirical Evidence for Central, Eastern, and South-Eastern Europe,” in IMF Working (Washington: International Monetary Fund)
- 136- Victoria Saporta, The role of Macroprudential Policy, Bank of England, Nov 2009
- 137- Yang, Yubin, Xuejian Chu, Ruiqi Pang, Feng Liu, and Peifang Yang. 2021. Identifying and predicting the credit risk of small and medium-sized enterprises in sustainable supply chain finance: Evidence from China.
- 138- Zhang X and Huang H, Zhang S (2011) Counter-cyclical substitution between trade credit and bank credit. Journal of Banking & Finance
- 139- Zutter, C. J., & Smart, S. B. (2022). Principles of Managerial Finance: Brief. Harlow, UK: Pearson.

Abstract

Many developed and developing countries have been exposed in the past decades to financial crises that varied in severity and extent depending on the institutional and structural conditions that these countries faced. These crises recurred, such as the financial crisis that occurred in 2008 and the Covid-19 crisis. The countries affected by them incurred production losses and financial costs to address them, in addition to high inflation rates, low export volumes and international reserves, increased bad debts, and lack of financing. Therefore, the macroprudential policy emerged, which became widespread after the global financial crisis by central banks to maintain financial stability and reduce systemic risks. Here, the main objective of the study highlights the extent to which some macroprudential policy tools can be applied in Iraq to be an important indicator, as it is a permanent and continuous tool for guiding and warning decision-makers and policymakers of the possibility of the banking system being exposed to a financial crisis by maintaining the financial position that depends on credit, which includes granting loans and accepting deposits for the purpose of taking the necessary preventive or precautionary policies and measures to prevent crises in order to maintain financial stability and reduce systemic risks. The study shows that the use of macroprudential policy in Iraq has begun since the year 2017. By applying the tools of the macroprudential policy represented by the liquidity coverage ratio, net stable funding and the funding gap, the researcher relied in his study on the applied aspect on a set of data specific to the Central Bank of Iraq that were selected based on the availability of data for the study period (2017-2022) published by the Central Bank of Iraq through the Financial Stability Report. The study sample included the banking sector in Iraq, especially commercial banks. The researcher will use statistical methods in order to test the study hypotheses. The researcher first sought to analyze the study indicators financially, as he relied on analyzing the data using arithmetic means and standard deviations, in addition to representing the data graphically through the statistical program V 26 spss.

The study reached a set of recommendations, including the use of the central bank of a set of indicators or tools that enable it to confront the risks that may threaten the financial and economic system, and a set of conclusions, including the existence of a significant relationship between the macroprudential policy indicators and the credit function of commercial banks operating in Iraq, which is a partial, not a complete, relationship.

Keywords: macroprudential policy, credit function of commercial banks

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala - College of
Administration and Economics
Department of Financial and Banking
Sciences - Postgraduate Studies



**The role of macroprudential policy in enhancing the
credit function of commercial banks
(2023-2017) Iraq Case Study for the Period**

**A thesis submitted to the Council of the College of
Administration and Economics, University of Karbala, as
part of the requirements for obtaining a Master's degree in
Financial and Banking Sciences**

By

Mazen Mohammed Ali Najm

Supervised by of

Prof. Dr. Kamal Kazem Jawad